آراء حول الخليج

العـــدد 130
إبـريـــل 2018

جائزة الإبداع العربي
ARAB CREATIVITY AWARD

ملف العدد:

العلاقات الخليجية - الجزائرية: الواقع والمأمول

- ٤ مقترحات لتطوير الشراكة الاقتصادية السعودية - الجزائرية غير الغاز المسال
- فشل الرهان على تعثر العلاقات السعودية - الجزائرية بعد ثورات الربيع العربي
- تجربة الجزائر: ثلاث مقاربات ومحاربة الإرهاب صعبة لكن ليست مستحيلة
- الدبلوماسية السعودية أول من وفر حاضنة عربية للجزائر بعد العشرية السوداء
- مراجعات محسوبة تهيئ لنقلة في العلاقات الاستراتيجية السعودية - الجزائرية
- فراق العلاقات الجزائرية - الإيرانية آت.. والمشروع الإيراني لا يستثني أحدًا
- الجزائر نموذج للقوة الشاملة وجيشها الـ ٢٥عالميًا والثاني إفريقيا والثالث عربيًا
- العلاقات الخليجية - الجزائرية قوة عربية أمام التدخلات الخارجية في المنطقة
- ٤ مصادر لتمويل الإرهاب في غرب إفريقيا وبوكو حرام التنظيم الأكثر دموية

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
4

العلاقات الخليجية - الجزائرية: رؤية مستقبلية
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مؤتمر فكر ١٦
6

فكر١٦ يضع الأمة العربية أمام مسؤوليتها لإنهاء الفوضى وبدء الاستقرار
آراء حول الخليج: دبي

جائزة الإبداع الإعلامي
12

المفكرون العرب: ملأت فراغًا.. أعادت الرصانة.. استكتبت النخب..
على أعتاب العالمية..
آراء حول الخليج: دبي

متابعات عربية

قمة الظهران .. وقف تدهور النظام الإقليمي العربي
17
د. معتز سلامة

قمة القدس ومتطلبات الأمن العربي: إدراك للمخاطر الإقليمية
22
د. وحيد حمزة هاشم

دراسة العدد
24

المسارات البديلة: هل تشكل مشاريع التكامل الإقليمي بديلا للاتحاد المغاربي؟
د. توات عثمان

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

الجزائر في ميزان القوى الإقليمي: الاحتياطي الاستراتيجي العربي
لواء أ.ح د. محمد قشقوش 31

ملف العدد

د. أمال زرنيز 37
د . عية عبد الرحمان 42
د. عادل عبد الصادق 46
د. مصطفى كمال 50
د. مصطفى عبد الرحمن 52
أشرف العشري 58
د. عبد الله باحجاج 63
د.فاتح خننو 67
د محمد لعقاب 71
د. مصطفى صايج 75
د. فتحي بولعراس 81
نعيمة عكوش 86
د. ظافر محمد العجمي 89
د. دريدي مصطفى 93
د. أحمد سليم البرصان 98
شاهيناز العقباوي 103

رأي

رؤية استشرافية لمستقبل مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية
د. أميرة الراشد الغامدي 107

الدبلوماسية والفكر: تلازم أصيل وتباعد مفترض
د. الصادق الفقيه 114

إصدارات

"الحصاد المدمر للربيع العربي هل تصمد الجزائر في وجه التحديات"
آراء حول الخليج - جدة 119

وقفة

جائزة الإبداع الإعلامي ..الشكر والعرفان
جمال أمين همّام 120

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٣٠ من إصدارات المجلة ركز فيه على عدة موضوعات مهمة، وكان من بينها الملف الرئيسي للعدد عن (العلاقات الخليجية ـ الجزائرية) وتضمن الملف دراسات ومقالات عن تاريخ هذه العلاقات، وواقعها، ورؤية استشرافية لمستقبلها، والمحفزات التي تشجع على تطويرها وتفعيلها والنهوض بها في كافة المجالات، وتأثير ذلك على الطرفين والأمة العربية خاصة في ظل التحديات التي تواجه الدول العربية في مرحلة بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي وما تمخض عنها من تداعيات سلبية أثرت تأثيرًا مباشرًا على الأمن القومي العربي، والتوازن الإقليمي وتأثير الدول الإقليمية غير العربية على أمن واستقرار العرب، إضافة إلى التأثير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة خصوصًا بعد انفراط عقد بعض الدول العربية التي زجت بها أحداث الربيع العربي في أتون حروب أهلية وتناحر داخلي واختراق إقليمي ودولي، وتمدد الجماعات الإرهابية المسلحة.

كما تناول الملف التحديات والصعوبات التي تواجه العلاقات الخليجية ـ الجزائرية، واختلاف وجهات النظر حيال بعض القضايا العربية، والبحث في كيفية التفاهم حول هذه التحديات، والتقريب بين وجهات النظر المتباينة بالعمل أولاً على تفعيل النقاط المتفق عليها، وتخفيف تأثير النقاط محل التباين عبر الحوار الدبلوماسي الهادئ والمفيد للجانبين، خاصة أن الجانبين قطعا شوطًا جيدًا في التقارب خلال السنوات القليلة الأخيرة، مع تفهم كل طرف لمواقف ووجهات نظر الطرف الآخر.

وتناول العدد أيضًا تغطية لمؤتمر فكر ١٦ الذي نظمته مؤسسة الفكر العربي في دبي (١٠ ـ ١٢ أبريل الماضي) وتغطية موجزة لفوز هذه المجلة (آراء حول الخليج) بجائزة الإبداع الإعلامي لعام ٢٠١٧م، والتي منحتها إياها مؤسسة الفكر العربي.

وتناول العدد قراءات في نتائج قمة (القدس) وهي القمة العربية الأخيرة التي استضافتها المملكة العربية السعودية في الظهران منتصف الشهر المنصرم، مع عرض نظرة تحليلية استشرافية لمستقبل العمل العربي المشترك، إضافة إلى باب الرأي والذي تناول عدة قضايا مختلفة تمثل قضايا معاصرة مهمة لكوكبة من الكتاب.

محاور العدد المقبل

يتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) وهو الذي يحمل الرقم ١٣١ من سلسلة أعداد هذه المجلة قضية (مستقبل النظام العربي والعمل العربي المشترك) ويركز على المحاور الآتية:

- النظام العربي الجماعي إلى أين بعد أحداث الربيع العربي؟
- ما هي ملامح المنظومة العربية المستقبلية: امتداد للماضي أم توجه جديد؟
- الجامعة العربية: ترتيب الهيكلة، أم تغيير مسار، أم إعادة تشكيل؟
- هل يوجد مشروع عربي جماعي لمواجهة مستجدات التحديات؟
- كيف يواجه العرب التحديات الإقليمية: صمود أم انهيار؟
- ترتيب التحديات وأولويات المواجهة العربية: الممكن والصعب.
- مستقبل سوريا وليبيا واليمن في منظومة العمل العربي المشترك.
- ملء الفراغ العربي وتحقيق التوازن في المنطقة: المسؤولية العربية؟
- خيارات العرب المستقبلية على ضوء المتغيرات الدولية: إلى أين تتجه البوصلة؟
- التكامل الاقتصادي العربي: من الشعارات إلى الواقع.
- القوة العسكرية العربية: القوة الموزعة والقوة الجماعية.

العلاقات الخليجية - الجزائرية: رؤية مستقبلية

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

عندما نتحدث عن العلاقات البينية العربية سواء الثنائية، أو الجماعية، فإننا نتحدث عن أهمية تقوية الروابط العربية ككل، فالتعاون الثنائي أو في إطار تكتلات يصب في النهاية في المصلحة العربية الجماعية.

ولقد دأبت مجلة (آراء حول الخليج) على فتح ملفات العلاقات الخليجية مع المحيط الخارجي سواء العربي، أو الإقليمي، أو الدولي من أجل اكتشاف فرص التعاون، ومواطن الالتقاء، واستشراف المكامن الإيجابية التي تخدم المصالح المشتركة وتنميتها والبناء عليها، وعدم التوقف عند نقاط الاختلاف وجعلها حاجزًا يصعب تجاوزه، فالعلاقات الدولية تقوم على قاعدة المصالح وتبادل المنافع بما يعزز مبادئ العيش، أما الاستثناء فهو النزاعات والصراعات، وعليه لابد للدول أن تؤمن بالحوار والتعاون في الجوانب الممكنة من جهة، وتقريب وجهات النظر حيال القضايا التي لا يوجد تطابق في الرؤى حيالها، حيث من الطبيعي أن تتفاوت وجهات النظر بين الدول تجاه القضايا الدولية والإقليمية خاصة في المرحلة الحالية التي تتشابك فيها المصالح والغايات.

والجزائر الشقيقة دولة عربية كبيرة ومهمة تربطها علاقات تاريخية مع دول مجلس التعاون، وكذلك بقية الدول العربية، وهذه العلاقات متنامية على أكثر من مستوى سواء الاقتصادي، أو السياسي، أو الأمني، أو غير ذلك، وكانت قد بلغت ذروتها في مرحلة استقلال الجزائر في خمسينيات القرن العشرين، تلك المرحلة التي بذلت فيها الجزائر الغالي والنفيس وفي مقدمة ذلك "الإنسان" فقدمت مليون ونصف المليون شهيد من أبناء الجزائر والذين كانت دماؤهم الزكية الشرارة التي أشعلت الحماس الوطني والعربي والتأييد الدولي وحققت الاستقلال، ولقد وقف العرب جميعًا إلى جانب الجزائر في هذه الملحمة التاريخية.

كما أن الجزائر استطاعت أن تتجاوز أزمة (العشرية السوداء) في التسعينيات الماضية، وواجهت الإرهاب بصلابة وانتصرت عليه، وحققت تجربة مهمة في مقاومة الإرهاب والتطرف، وكانت كافة

الدول العربية داعمة للجزائر في مواجهة الإرهاب، وهذا ما فعلته السعودية أيضًا في مواجهة الإرهاب والتطرف ما جعل لدى الدولتين تجربتين متماثلتين ورائدتين على مستوى العالم.

وإذا كنا قد تحدثنا عن العلاقات التاريخية، فإن المستقبل يحمل بين طياته الكثير من فرص التعاون بين الجزائر ودول مجلس التعاون، وتوجد أسس ومنطلقات لهذا التعاون، فالجزائر دولة منتجة للنفط والغاز وعضو في منظمة (أوبك) مع الدول الخليجية وبقية أعضاء المنظمة ويظل التعاون مهمًا لاستقرار أسعار النفط، كما أن الجزائر دولة عربية لها ثقلها الاستراتيجي ومهمة بمساحتها الشاسعة وشعبها وثرواتها الطبيعية المتنوعة، وقوتها العسكرية الكبيرة، إضافة إلى ثقلها في إفريقيا وعلاقاتها التاريخية مع دول القارة السمراء جنوب الصحراء، وقربها من الأسواق الأوروبية، ويمكن التوسع في عضوية اتفاقية أغادير بضم أعضاء جدد من المنطقة العربية بينهم الجزائر إلى هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام٢٠٠٧م، والتي تضم في عضويتها مصر، الأردن، المغرب، تونس، فلسطين، ولبنان وتهدف إلى الإعفاءات الجمركية والتبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية بين هذه الدول، ودول الاتحاد الأوروبي.

في المقابل الدول الخليجية تسعى للاستثمار في الجزائر وفي كل الدول العربية الشقيقة في شمال إفريقيا، وبالفعل توجد استثمارات خليجية مهمة هناك، بل تضاعفت في السنوات الأخيرة، حيث الرغبة متبادلة فتحتاج الجزائر للاستثمارات الخليجية وقامت بتعديل التشريعات لمنح فرص استثمارية أفضل تتضمن حماية وضمانات قانونية، وتحاول تحسين البيئة الاستثمارية في ظل التحول إلى اقتصاديات السوق الحرة بما يساعدها على تجاوز الأزمات الاقتصادية. فيما ترغب دول الخليج في تنويع استثماراتها الخارجية وتوسيع قاعدة اقتصاداتها، كما أن تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي تستوجب تكثيف التعاون بين جناحي الوطن العربي في إفريقيا وآسيا خاصة على ضوء الفراغ الأمني والسياسي الموجود في بعض دول الربيع العربي ومنها ليبيا وخطورة ذلك على الجزائر والمنطقة العربية برمتها.

وعليه يجب أن تتضافر الجهود الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وتتقارب وجهات النظر السياسية مع ترك هامش لتباين الرؤى دون أن يؤثر على صلب طبيعة العلاقات الأخوية، أي ليس بالضرورة تتطابق السياسات حيال كافة القضايا المشتركة التي تهم جميع دول المنطقة، لكن يجب وجود الحد الأدنى من التوافق على القضايا الرئيسية التي تمس الأمن العربي الجماعي، خاصة أن المنطقة العربية مستهدفة بكاملها وليس دولة محددة أو إقليم دون آخر، ولا توجد دولة بمنأى عن الإرهاب أو تصدير الفتن إليها، فالمنطقة تتعرض لحالة مزدوجة من التطويق والاختراق معًا، ولعل ما تفعله إيران في دول شمال إفريقيا دون استثناء، بل في دول إفريقيا جنوب الصحراء، يدعو للقلق على الأمن القومي العربي والإقليمي فقد تعرضت دول المغرب العربي كافة لمؤامرات إيرانية، ناهيك عن الصراع الدولي على التواجد المسلح في إفريقيا، والصراع على اليورانيوم في القارة السمراء، وأيضًا دفن النفايات النووية في هذه القارة الفقيرة القريبة والمشتركة للدول العربية، إضافة إلى التنافس على الأسواق الإفريقية من قوى إقليمية ودولية متعددة.

ومن أجل المكاشفة والصراحة، نرى أنه تظل نقاط خلافية بين الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي حيال ملفات في المنطقة منها: قضية البوليساريو والصحراء، سوريا، اليمن، وإيران وغير ذلك، والجزائر تتمسك ببنود دستورها في التعامل مع هذه القضايا، والدول العربية والخليجية تتفهم دوافع ومنطلقات الجزائر، لكن يظل من الضروري إيجاد رؤية جماعية مشتركة في حدها الأدنى لتحديد المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمة العربية، ومن ثم الاتفاق على أولويات المواجهة وتحديد أدواتها في إطار عمل جماعي مشترك تحتضنه جامعة الدول العربية بهدف تحصين المنطقة وقطع الطرق أمام القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى النفاذ للمنطقة العربية وفرض أجنداتها على مصالح دولها وشعوبها، كما أن هذه الرؤية لا تتضمن الاعتداء على أحد ولا تريد جر المنطقة إلى أتون حروب إقليمية، بل للدفاع فقط عن مقدسات وأوطان وأراضي الدول العربية، وقطع الطرق على الفتن المذهبية والعرقية وغيرها، ودعم التعايش السلمي بين كافة العرقيات والمذاهب والقوميات في إطار الدولة الوطنية الحديثة التي تتسع للجميع وهذا حق مشروع للعرب وسط هذا المحيط الهادر والأجندات التوسعية والمؤامرات المتتالية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

فكر ١٦ يضع الأمة العربية أمام مسؤوليتها لإنهاء الفوضى وبدء الاستقرار

الأمير خالد الفيصل: تثائب العرب واستيقظ الشغب وتداعت الأغراب واستفحل الإرهاب

أكد مؤتمر فكر ١٦ الذي نظمته مؤسسة الفكر العربي في دبي من ١٠ إلى ١٢ أبريل الماضي على ضرورة تجاوز تداعيات الفوضى التي نتجت عما يسمى بثورات الربيع العربي التي تعرضت لها العديد من الدول العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠م، واجتاحت عدة دول عربية. وانعقد المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، رئيس مؤسسة الفكر العربي، وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل رئيس مجلس إدارة الفكر العربي، والسيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ونخبة من المسؤولين والمفكرين والباحثين من مختلف دول الوطن العربي.

آراء حول الخليج: دبي

وجاء المؤتمر تحت عنوان "تداعيات الفوضى وتحديات صناعة القرار" وفي مستهل أعمال المؤتمر قال سمو الشيخ محمد بن راشد "إن المؤتمر يناقش صناعة الاستقرار.. والاستقرار صناعة وجهد وعمل مستمر وتنمية دائمة وتطور لا يتوقف.. الاستقرار هو حركة دائمة لصنع الحياة.. وهو بحث مستمر عن مستقبل أفضل لمجتمعاتنا.. ونحن سعداء بهذا التجمع الكبير من المفكرين والقادة.. ورسالتنا لهم هي توظيف علمهم ومعارفهم وجهودهم في تنمية مجتمعاتنا واستئناف حضارتنا العربية.. إن التغيير يحتاج منا توحيد كافة الجهود، كل في مجاله، بما يخدم مستقبل أمتنا ويعمل على تحقيق استقرار وازدهار مستدامين."

رؤية الأمير خالد الفيصل للواقع العربي

وقال صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل في شأن الأمة العربية وحالها: تثائب العرب.. واستيقظ الشغب، وتداعت الأغراب.. واستفحل الإرهاب، وتوحش الزمان.. واستسلم الإنسان، وعالم لامتلاك الدنيا يُسابق الزمان، وعرب تحاول الاحتفاظ بوطن، هناك إبهار.. وهنا غبار، ليل هنا.. وهناك نهار، تشتت الفكر.. وتاهت الأبصار، وقُتل العرب.. وهدمت الديار، وهُجر الرجال.. والنساء والصغار، ولأجل ماذا.. كل هذا؟، لتحل فرس وروم وعار، وتعم فوضى ودمار، وتكون القدس خيار، ثم قيل.. إنه الواقع العربي، أيها الواقع العربي.. أفق، كفاك سباتًا وكفانا انتظار، ولن نقبل بعد اليوم اعتذار، فما زال لنا عقل وفكر، وكفاح ومسار.

التحديات الخمسة

وفي الجلسة ذاتها، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الأمة العربية تمر بحالة سيولة غير مسبوقة، كذلك تمر بحالة من التنافس الذي يقترب من الصراع بين اللاعبين الرئيسيين، وأضاف: نحن في وضع تتآكل فيه قواعد قديمة من دون أن تظهر أخرى جديدة تحل محله، وتهب رياح الفوضى والاضطراب على الدول والمؤسسات الراسخة فتزعزع أركانها، وتزلزل قواعدها، وتصيب بنيانها بخلل شديد، وبلادنا العربية ليست بعيدة عن هذه الرياح الخطرة، بل هي لأسباب كثيرة في عين العاصفة.

"محمد بن راشد: الاستقرار صناعة وجهد وعمل مستمر وتنمية دائمة وتطور لا يتوقف وحركة دائمة لصنع الحياة"

"أحمد أبو الغيط: الأمة العربية تمر بحالة سيولة غير مسبوقة وخمسة تحديات رئيسية تواجه مستقبلنا"

"هنري العويط: علينا التمسك بحقنا في تقرير مصيرنا بأنفسنا وأن نضطلع بمسؤوليتنا عن صناعة الاستقرار"

وحدد السيد أحمد أبو الغيط خمسة تحديات رئيسة تواجه الأمة العربية هي: الأولى رد الفعل العنيف على ظاهرة العولمة من جانب مواطني الغرب وصعود لتيار الانكفاء على الداخل وبناء الجدران أمام التجارة والمهاجرين، والتحدي الثاني هو أننا نقف على أعتاب ثورة تكنولوجية رابعة ضخمة ستغير القواعد الراسخة في السياسة والاقتصاد والمجتمع، والتحدي الثالث يتمثل في تقويض الثقة في المؤسسات القائمة السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية، والتحدي الرابع فيتمثل في أهمية انفتاح المؤسسات العربية المختلفة على تجارب الآخرين والتعلم منها والتفاعل معها، والتحدي الخامس هو ضرورة إصلاح الأنظمة التعليمية وتجديد المفاهيم الدينية وتطوير الرؤية الثقافية.

المصارحة والمكاشفة

وتحدث المدير العام لمؤسسة الفكر العربي البروفيسور هنري العويط عن الظروف التي ينعقد فيها مؤتمر الفكر العربي "فكر١٦" ووصفها بأنها لحظة تاريخية عصيبة ومصيرية ولم تعرف أمتنا مثيل لها في الحدة والخطورة ، لذلك رأت مؤسسة الفكر العربي التحذير من مغبة استفحال هذه الفوضى وتفاقم الأزمات، فقررت إخضاعها للدراسة والتحليل بمنهجية علمية ومقاربات موضوعية وبمنتهى الصراحة والشفافية ، وليس بغرض التشخيص وتوجيه أصابع الاتهام والإدانة ، بل من منطلق الدعوة إلى وعي خطورة الأوضاع ومخاطرها بهدف تحديد أفضل السبل لمواجهتها، مشيرًا إلى أن عنوان المؤتمر في شقه الأول يتناول واقعنا المأساوي المرير، وأبرزنا في شقه الثاني ما يتسم به المؤتمر من بعد استشرافي للإلحاح على ضرورة الخروج من نفق الفوضى المظلم إلى رحاب الاستقرار.

وأشار البروفيسور العويط إلى أن الجميع يعرف مصالح وأطماع الأطراف الخارجية المجاورة والبعيدة الإقليمية والدولية وعلينا أن نندد بتدخلاتها وما تحوكه من مؤامرات، لكن علينا أن نتذكر باستمرار أنه بمقدار ما يحق لنا أن ننحو باللائمة على الآخرين ، وأن نتمسك بحقنا في تقرير مصيرنا بأنفسنا يتعين علينا أن نضطلع بمسؤوليتنا عن صناعة الاستقرار، وأوضح البروفيسور العويط أن مؤتمر "فكر١٦" هو مؤتمر للمصارحة والمكاشفة، والمؤتمر هو أيضًا للتحفيز والاستنهاض، فدعونا نلبي نداء: إن المسؤولية في معالجة أسباب الفوضى وتداعياتها كما في تحقيق الاستقرار ، هي مسؤولية جماعية، إنها مسؤوليتنا المشتركة، حكامًا ومواطنين، مؤسسات وأفردًا، رجالاً ونساءً، سياسيين، ورجال دين، ورجال اقتصاد وأعمال، ومثقفين، وإعلاميين.

عبد العزيز بن صقر: مواجهة الفوضى تتطلب إدراكًا جماعيًا للمخاطر وفرزها وترتيب الأولويات

وفي جلسة حول -الفوضى: جذورها وأسبابها ومظاهرها ونتائجها- التطرف والإرهاب قال الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث: إن الفوضى التي تضرب بأطنابها في المنطقة العربية في الوقت الراهن والتي بدأت تظهر بوضوح منذ أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي، ليست وليدة اللحظة، أو جاءت بمحض الصدفة، بل كانت متوقعة طبقًا للسياق التاريخي للأحداث، وكانت موضوعة في سيناريوهات مسبقة قفزت إلى سطح الحيز السياسي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه مطلع تسعينيات القرن العشرين، وبروز عالم أحادي القطبية بزعامة أمريكا.

وأضاف أنه في مطلع الألفية الثالثة وضعت مجموعة من مراكز الفكر العالمية السيناريوهات المحتملة في العالم خلال السنوات الخمسين التالية، وتشرفت بالمشاركة فيها نيابة عن مركز الخليج للأبحاث، واستقت هذه المراكز السيناريوهات المحتملة من خلال قراءة توجهات السياسة الأمريكية، القطب الذي تفرد بالتربع على سدة عالم أحادي القطبية منذ مطلع التسعينيات الماضية، حيث تقلدت أمريكا زعامة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من داخله، في ذلك الوقت أعلنت واشنطن ما عُرف بالنظام الدولي الجديد في خطاب بوش الأب في ١١ سبتمبر ١٩٩٠م، عشية إرسال قوات أمريكية لمنطقة الخليج عقب غزو نظام صدام حسين لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م. "أزمة الخليج تبدو خطيرة إلا أنها فرصة نادرة للتقدم نحو مرحلة تاريخية لهدفنا وهو إقامة نظام دولي جديد، والدخول في مرحلة أكثر تحررًا من التهديدات والإرهاب، وأقوى في البحث عن العدالة"، وأكد بوش الأب أن مفهوم النظام الدولي الجديد لم يعد ثمرة تفاهم، بل ثمرة قواعد تفرضها القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

وواكب ذلك ظهور شعار "الفوضى الخلاقة" هذا التعبير الذي عبر عن وجه السياسة الأمريكية منذ أن أطلقته وزيرة الخارجية الأمريكية حينئذ كونداليزا رايس والتي أرادت منه (الهدم أولا ثم البناء بعد الهدم، والفوضى التي تسبق التنظيم)، وبعد ذلك أتى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسينجر ليعرف هذا المصطلح بأنه سوف يقود العالم إلى حرب عالمية ثالثة.

وجاءت السيناريوهات للسنوات الخمسين كما يلي:

- **السيناريو الأول:** استمرار أمريكا القوة الأكبر في العالم، عسكريًا، واقتصاديًا، وهيمنة ونفوذًا، وسطوة، وإن كان البعض يرى أنها لن تستمر في هذا الموقع كثيرًا حيث تبدو غير قادرة على تحمل كلفة الهيمنة والتفرد في السيطرة على العالم كقوى عظمى وحيدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهور من ينافسها بقوة.

- **السيناريو الثاني:** ظهور قوى مناوئة ومنافسة على قيادة العالم، مثل الصين وروسيا والهند، أو مجموعة دول متحالفة أو متشاركة كما هو حال مجموعة دول اتفاقية شنغهاي.

- **السيناريو الثالث:** تفكيك بعض دول العالم " الدول المتفككة أو المقسمة" والعودة بها إلى العصور الوسطى من خلال النزاعات العرقية والطائفية والصراع على السلطة، حيث يترتب على ذلك ضعف قبضة الدولة المركزية وعدم قدرتها على بسط نفوذها على إقليمها الجغرافي والسكاني.

- **السيناريو الرابع:** ظهور اللاعبين من غير الدولة على ساحة الصراع الإقليمي والدولي، مثل الجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الحكومات الرسمية، أو الميليشيات العقائدية المسلحة التي تسيطر على أجزاء من الدولة وتكون خارج نفوذ وهيمنة الدولة المركزية، ويكون ولاء هذه الجماعات لجهات، أو دول، أو جماعات خارج دولتها الوطنية، وهذا ما تمثله العديد من الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية والمثال على ذلك الجماعات التي أنشأتها وتمولها إيران مثل جماعة الحوثي في اليمن، وجماعة حزب الله في لبنان حيث مارس الحوثيون الإرهاب في المنطقة.

مظاهر الفوضى في المنطقة العربية

وإن كانت مقدمات الفوضى في المنطقة العربية بدأت منذ اجتياح قوات صدام حسين للكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م، إلا أنها أخذت شكلًا أكثر حدة وتأثيرًا عندما غزت أمريكا العراق عام ٢٠٠٣م، تحت مظلة أمريكية فقط بفرض إرادتها على المجتمع الدولي والقانون الأممي، حيث أسس هذا الاجتياح للكثير من الأحداث التي جاءت مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، فقد أطلقت العنان لإسرائيل في العبث بأمن المنطقة العربية، وزادت من وتيرة الاستيطان ضاربة بالقانون

ضرورة تفعيل دور الجامعة العربية ومؤسساتها و تنحية الخلافات العربية التي تعطل دور الجامعة

الدولي عرض الحائط، كما أتاحت لإيران دخول العراق وإدارته مباشرة من طهران، وعليه غابت دولة عربية مهمة من معادلة الاستقرار الإقليمي.

هذه الأسباب هيأت دخول الكثير من الدول العربية في مرحلة ما يُطلق عليه إعلاميًا بثورات الربيع العربي التي اجتاحت الكثير من دول المنطقة منذ نهاية عام ٢٠١٠م، ومازالت تداعياتها مستمرة في الكثير من البلاد العربية حيث أثرت على مصر وتونس بشكل كبير، ومازالت سوريا واليمن وليبيا ترزح تحت ويلات الإرهاب والمعارك الطائفية والحروب الأهلية حتى الآن ولا أحد يعلم متى تنتهي.

وبالإضافة إلى البعد الدولي والإقليمي، كانت بذور هذه الفوضى مغروسة في تربة الكثير من الدول العربية، وكانت جذوتها مستعرة تحت الرماد وانتظرت الظروف التي أحاطت بهذه الموجة لتنطلق فوضى عارمة غير معتادة وغير متوقعة **وذلك لأسباب كثيرة منها ما يلي:**

- تفشي ظاهرة الإرهاب التي أرهقت العديد من الدول العربية ما جعلها تتكئ على مواجهة هذه الظاهرة على حساب التنمية والتعليم والصحة والأخذ بعوامل تحقيق الرفاهية للشعوب.
- وجود أنظمة متسلطة ظلت طويلًا في الحكم وحرمت شعوب دولها من فرص التنمية والرفاهية.
- غياب التعددية والمشاركة السياسية وعدم الفصل بين السلطات خاصة استقلال القضاء وجور بعض السلطات على سلطات أخرى.
- تفشي الفساد السياسي والمالي وغياب الشفافية وعدم المساواة وتجاهل حقوق المرأة.
- سوء مستوى التعليم وضعف مخرجاته والدفع بخريجين دون تأهيل أو إعداد مناسب لسوق العمل مما خلق بطالة بنسب مرتفعة جدًا الأمر الذي أدى إلى احتقان الشباب.
- فشل الإعلام في كثير من الدول العربية في حشد الطاقات بالطرق الإيجابية البناءة، واتباع طرق الإثارة والتهويل، أو

التجاهل وعدم النقد البناء مما ساهم في التسطيح وغياب الرؤية وسوء تقدير الأمور.

– زيادة معدلات الفقر، بل والفقر المدقع في ظل غياب الحلول لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة.

– زيادة نسبة الأمية والجهل ما أدى إلى التسطيح وفراغ الأدمغة التي استغلتها الجماعات الإرهابية في ملء عقول الشباب بالمعلومات الخاطئة والمضللة.

– ظهور أجندات إقليمية صارخة تخطط لهدم الكثير من دول المنطقة العربية لتنفيذ أجندات للتقسيم واستغلال الولاء الديني والمذهبي لنشر الفوضى وتفتيت الدول العربية.

– توظيف المذهب والطائفة والعرق واللون والجنس لتغذية النعرات الانفصالية بغرض اهتزاز الدولة المستهدفة.

– تغير مفهوم الولاءات، وأصبحت الولاءات في بعض الأحيان لمراجع أو جماعات أو دول خارجية بعيدًا عن الولاء للدولة الأم.

حدوث فراغ سياسي وأمني في دول عربية كثيرة بعد سقوط الأنظمة الحاكمة المعمرة ذات النزعات الفردية في الحكم كما هو الحال في اليمن وليبيا وسوريا.

– التنافس الدولي، والرغبة في تثبيت نفوذ جديدة في المنطقة العربية على طريقة الحرب الباردة أو الحروب بالوكالة كما هو الحال في سوريا واليمن.

– ظهور جماعات الإسلام السياسي الطامحة أو الطامعة في الحكم والمدعومة من دول إقليمية، أخرى كبرى من خارج الإقليم

– نتائج الفوضى

– أدت الفوضى التي تشهدها المنطقة العربية إلى فرض متغيرات جديدة وتحولات رسخت في كثير من الدول منها:

– خروج دول عربية من المعادلة الإقليمية والدولية وقد تستمر هذه الدول خارج هذه المعادلة لفترة طويلة.

– تزايد النشاطات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث شهدت المنطقة ١٩١٧٢ تفجيرًا، ٥٢٦ اعتداء مسلح، ٢٢٧٢ هجوم انتحاري، ١٧٤٣ حالة رهينة، ٦٥٠ هجوم على البنية التحتية. (وفقًا لقاعدة بيانات الإرهاب العالمي في جامعة ماريلاند).

– ضعف اقتصاديات العديد من الدول، وغياب نسب النمو بمعدلات إيجابية، في بعض الدول، أو النمو بمعدلات بسيطة مع زيادة معدلات التضخم.

إيجاد صيغة مرنة وفعالة للتعاون العسكري والاستخباراتي بين الدول العربية الفاعلة تقوم على منهج سليم

- ظهور حروب أهلية ومازالت مستمرة خاصة في الدول ذات التنوع المذهبي والعرقي والقومي.
- زيادة التدخل الخارجي في شؤون دول المنطقة، وتمدد دول إقليمية في المنطقة العربية بشكل معلن بل فيه تبجح ومباهاة.
- وجود تقسيم ضمني أو في حكم الأمر الواقع في العديد من الدول العربية. وتفتت وحدة وتلاحم المجتمعات والدول.
- ضعف الولاء للدولة الأُم في كثير من دول الربيع العربي لحساب دول ومرجعيات خارجية.
- وجود دول رخوة أو فاشلة أو شبه فاشلة وأصبحت مأوى للجماعات الإرهابية الضالة.
- بروز ظاهرة داعش التي تمثل الجماعات المدسوسة والمجهولة الأهداف والتمويل، وما يسمى بالإمارات الإسلامية التي تريد اختطاف أجزاء من الوطن كما هو الحال في الجماعات الإرهابية التي أرادت اختطاف سيناء.
- تغول إسرائيل على الفلسطينيين وغيها في التوسع في الاستيطان وعدم تنفيذ القرارات الدولية، لتأتي الإدارة الأمريكية لتعلن نقل سفارتها إلى القدس المحتلة.

آفاق المستقبل العربي

بعد أن غرست الفوضى جذورها في المنطقة وتحققت شعارات الفوضى الخلاقة، من الضروري الحفاظ على ما تبقى من دول المنطقة والحيلولة دون الزج بها في أتون الفوضى، ثم العمل على تفعيل العمل الجماعي العربي ولو جزئيًا **من خلال ما يلي:**

- تفعيل دور جامعة الدول العربية، والمؤسسات المنبثقة عنها مع تنحية الخلافات العربية التي تعطل عمل الجامعة.
- تقوية الروابط والمصالح الاقتصادية بين الدول العربية على أسس برجماتية وليس شعاراتية، بما يحقق التكامل الحقيقي وربط الدول بالمصالح.
- التعاون الأمني الفعال عبر عمل إطاري أكثر تنظيمًا.
- إيجاد صيغة مرنة وفعالة للتعاون العسكري والاستخباراتي بين الدول العربية الفاعلة، تقوم على منهج واضح وسليم.
- تحديث المنظومة الإعلامية العربية بما يجعل الإعلام العربي أكثر نضجًا ووعيًا في التناول والطرح للحفاظ على الحد الأدنى من التماسك والتعاون.
- تنسيق السياسة الخارجية للدول العربية، وتطبيق الشفافية بينها في إطار مصالحة شاملة وحقيقية.
- تحديد مفهوم واضح للأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه بدقة بما في ذلك تحديد مفهوم الإرهاب والإرهابيين، والعلاقات العربية - الإقليمية.

وختامًا، تحقيق ذلك كله يتطلب إدراكًا عربيًا جماعيًا للمخاطر والتحديات، وفرزها وتصنيفها وترتيب الأولويات، والبدء بوضع الحلول للقضايا المتفق عليها مع تنحية القضايا المختلف عليها، مع الوضع في الاعتبار التحديات التي تهدد الوجود العربي نفسه.

قالوا عن "آراء حول الخليج" بعد فوزها بجائزة مؤسسة الفكر العربي

المفكرون العرب: ملأت فراغًا.. أعادت الرصانة.. استكتبت النخب.. على أعتاب العالمية..

بعد أن حصلت مجلة (آراء حول الخليج) على جائزة الإبداع الإعلامي من مؤسسة الفكر العربي، حصلت على جائزة أخرى من المفكرين والنخب العربية المعنية بالفكر والثقافة والتوثيق والتأريخ، الذين هبوا لتهنئة المجلة سواء بالتهنئة المباشرة، أو عبر وسائط الاتصال، وغيرها، وهؤلاء النخبة أكدوا على أهمية المجلة ودورها وتأثيرها في منطقة الخليج وفي المنطقة العربية برمتها وعلى كل من يتابعها أينما كان، وبذلك قدموا من خلال شهاداتهم، توثيقًا وتأصيلًا للفوز بالجائزة، مؤكدين أن الفوز مستحق ولم يأت من فراغ .. وإليكم جانب من شهادات النخب العربية:

كتب: المحرر

فاروق الباز: لا يجب أن تركنوا لما تحقق من نجاح ومسؤوليتكم الوصول إلى العالمية

نبارك لكم هذا الفوز المستحق، والتكريم الهام بحصول مجلة (آراء حول الخليج) على جائزة الإبداع الإعلامي، ولقد سبق لي أن كتبت فيها وأعتز بذلك، كما شاركت في مؤتمرات لمركز الخليج للأبحاث الذي تصدر عنه المجلة، وهذا المركز المرموق والمعروف على مستوى العالم له دور هام على الساحة الدولية كمركز فكري وبحثي متميز وله تصنيفه المتقدم بين مراكز البحث ومؤسسات الفكر على مستوى العالم، واستطاع أن يحافظ على تميزه وعلى ترتيبه العالمي والإقليمي منذ سنوات طويلة، ومن الضروري بعد فوز مجلة (آراء حول الخليج) بهذه الجائزة استكمال المسيرة أي يجب أن تكون الجائزة مدعاة للمزيد من التفوق والعطاء والتميز على الدوام، ولا يجب أن تركنوا لما تحقق من نجاح، وهذه الجائزة ألقت على المجلة والعاملين فيها مسؤولية أكبر ومن المهم بعد أن تميزتم على المستوى العربي أن تتميزوا على المستوى العالمي، وأن تجتهدوا للوصول إلى العالمية خاصة أنكم تطرحون قضايا ذات أبعاد دولية وإقليمية مهمة، ولقد نجحت المجلة بأن تطرح قضايا متنوعة وشاملة فهي تطرح ملفات سياسية، واقتصادية، وأمنية، وعسكرية، وتنموية ، وفكرية وغير ذلك، أنها استطاعت أن تجمع بين العمل البحثي الموضوعي والدقيق والمحايد وبين العمل الإعلامي الجاد، ونجحت في استقطاب كفاءات أكاديمية وبحثية مرموقة ورفيعة المستوى من مختلف الدول العربية ومن خارجها.

دكتور فاروق الباز، مدير مركز تطبيقات الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن الأمريكية

محمد الرميحي: حافظت على الموضوعية المرتجاة في الفضاء العربي الذي يتسم بالصراعات

في هذا الفضاء العربي السياسي والاجتماعي الممزق تلوح في الأفق بوارق أمل، منها هذه المجلة العتيدة وهي مجلة (آراء حول الخليج)، إذًا ليس بمستغرب أن تُهدى جائزة الإبداع الإعلامي من مؤسسة عريقة هي مؤسسة الفكر العربي، التي تشرفت شخصيًا بالانتماء إلى مجلس إدارتها بضع سنين خلت. المجلة تستحق التكريم لأنها حافظت على الموضوعية المهنية الأكاديمية المرتجاة في هذا الفضاء العربي الذي يتسم بالصراعات التي أودت بالموضوعية التي يتطلبها الوقت والظروف الحاصلة في فضائنا العربي. استمرار تلك الموضوعية ومناقشة القضايا المفصلية التي تواجهنا كعرب من الخليج والاشتباك المر والدائم مع قضايا الحداثة من جهة، وقضايا التراجع الفكري والسياسي من جهة أخرى هي ربما أهم ما تتصف به المجلة ،ولقد سعدت أخيرًا بقرار المسؤولين عن المجلة والصديق الدكتور عبد العزيز بن صقر أن المجلة متوفرة على تطبيق يمكن أن يتوفر للجميع على الشبكة الإلكترونية، وهذا تطور مستحب ومستحق و ربما لو فكرت المجلة في لقاء شهري Focus group من متخصصين لمناقشة قضية من القضايا التي تواجه دول المنطقة والدول العربية من أجل نشرها فإن ذلك سيكون تطورًا مهمًا في أداء المجلة، حيث أن مثل تلك النقاشات المعمقة تفيد كثيرًا القارئ للاستنارة و لعلي اقترح في هذا المقام لقاء مثل (توقع رادات فعل جماعات الإسلام السياسي على مشروعات التحديث العربية) لأني أشعر ان هناك مقاومة (تحت شعارات مختلفة) تتجمع من أجل إجهاض أو تعطيل المشروع التحديثي، ولكم مني خالص الشكر ورقيق التهنئة.

د. محمد غانم الرميحي، مفكر عربي. مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. جامعة الكويت

وحيد عبد المجيد: ملأت فراغًا في المعرفة العربية وساهمت بمعرفة العرب بمنطقة الخليج

دائمًا كنت أقول (آراء حول الخليج) هي المطبوعة الأولى على المستوى العربي في مجال الدراسات الخارجية وهي التي قدمت أهم وأوسع معرفة تحليليًا وعلميًا بتطور الأوضاع في الخليج والقضايا الخليجية وعلاقتها بالقضايا العربية والإقليمية بشكل عام، و تميز(آراء حول الخليج) تميز واضح والجائزة مستحقة ، فهي ملأت فراغًا كان موجودًا في المعرفة العربية بمنطقة الخليج من الناحية العلمية والمنهجية وخصوصًا في ظل التزامها بمنهج علمي وموضوعية في التحليل وتقديم رؤى في بعض الاحيان تتجاوز التحليل إلى استشراف ما يمكن أن يحدث وفيها إفادة من يريد أن يستفيد من صناع القرار تجاه قضايا أساسية تحتاج إلى معالجة وإلى حلول وتسويات.

كما أن المجلة ساهمت في زيادة معرفة العرب بمنطقة الخليج وقدمت لهم معرفة لم تكن متاحة من قبل بما يحدث بمنطقة الخليج، وأنها مجلة ذات هوية واضحة ومميزة وهذا أحد أسباب تفوقها لكن أي عمل يحتاج دائمًا إلى تجديد وتطوير وهي تحتاج إلى تطوير رؤى فيما يتعلق بالمستقبل بدرجة أكبر واهتمام بهذا المجال في ظل أوضاع منطقة الشرق الأوسط عمومًا ومنطقة الخليج بصفة خاصة، فهنالك ضرورة للسعي إلى استشراف ما يحدث على المدى القصير وعلى المدى المتوسط لأن في المراحل التي يشتد فيها الاضطراب تصبح الرؤية غائمة يحتاج الناس إلى من يساعدهم في أن يستشرفوا ما يمكن أن يحدث في ظل غيوم كثيفة جدًا تحجب الرؤية وتحول أحيانًا دون فهم ما قد يحدث وتصور ما يمكن أن يحدث بعد ذلك.

د. وحيد عبد المجيد، مفكر سياسي. رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الصادق الفقيه: منبر حر يتقصى أصول الحقيقة ويستبين جذورها وفضاء واسع من المعرفة الرصينة

يقينًا أن مجلة آراء حول الخليج لها من اسمها نصيب كبير نسبة للتنوع (الثري) فيما تطرح من قضايا وموضوعات وأفكار وما تذخر به من معلومات وما اطلعت على عدد من أعدادها إلا وتعمقت عندي هذه الحقيقة تجاه هذا الفضاء الواسع من المعرفة الرصينة المستجدة المتجددة دومًا.

إنها منبر حر يتقصى أصول الحقيقة ويستبين جذورها ويتقصد إبرازها بالإخراج اللائق الأنيق إذ يسهل مطالعتها والاستفادة من معينها، فقد رفدتنا بقراءات وتحليلات و استقصاءات وقدمت لنا بيانات تعين على فهم ما يجري على مستوى الخليج الذي هو محط تركيزها وعلى ما يعتمد في عالمنا العربي والإسلامي باعتبارهما الفضاء الحاضن لمنطقة الخليج وحول كل العالم والذي تترابط أحداثه وتداخل مع ما يعنينا ويؤثر فيها ويتأثر بها وكم سعدت حقًا بالتكريم المستحق الذي قدمته مؤسسة الفكر العربي اعترافا بدورها المتقدم في التثقيف والفكر والتنوير فكانت التفاتة كريمة أسعدت كل مهتم بحركة النشر وصناعة المعرفة وأفرحت كل معنى بتطوير الثقافة وأسباب استدامتها فالتهنئة للتحرير والمكرم بهذا الإهداء والاعتراف من العارفين بوسيط معرفي رائد.

د . الصادق بخيت الفقيه . مفكر عربي . سفير السودان في الأردن وفلسطين، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي

عمرو الشوبكي: أثرت في محيطها العربي والخليجي .. برصانة بعيدة عن الصراخ الإعلامي

فوز مجلة (آراء حول الخليج) هو فوز مستحق لدورية عربية مهمة حددت بشكل واضح أولوياتها هي تركز على الدراسات المتعلقة بدول الخليج العربي بعلاقتها وامتداداتها الإقليمية والعربية والعالمية وهنا لا بد من التأكيد على أن المجلة قدمت العديد من المزايا من بينها إنها حرصت على التنوع في إطار الإيمان بالقضايا العربية والقضايا الخليجية ففي ملفاتها المختلفة حرصت على تنوع للمساهمين والكتاب وهذا التنوع أثرى المجلة وجعلها مؤثره في محيطها الخليجي ومحيطها العربي بشكل واضح وهي صيغة في رأيي نحتاجها في كل الدوريات العربية أي أن يكون هناك تنوع وتعدد ليس فقط جغرافيا من حيث المساهمات التي تكتب فيها ولكن تنوع فكري وثقافي. المسألة الثانية، تتعلق بأنها رصينة ففي العالم العربي نحتاج أن نناقش قضايانا بشكل علمي رصين بعيدًا عن الصراخ الذي نسمعه في كثير من الأحيان حولنا، حيث يتصور البعض أنه يؤثر ويدغدغ مشاعر الناس بالصراخ وهذا غير صحيح فنحن بحاجة إلى دوريات علمية تقدم نفسها بشكل مبسط وبشكل واضح وشفاف للقارئ الخليجي والعربي وهذا في الحقيقة ما نجحت فيه آراء حول الخليج، فهي تقدم الرصانة العلمية وأيضًا الأسلوب المبسط الذي يصل إلى قطاعات واسعة من الرأي العام.

وفي رأيي أن المجلة أحسنت بطرح ملف العلاقات الخليجية ـ الجزائرية في هذا الملف لأننا نحتاج إلى معالجة العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات الخليجية. العربية بأسلوب علمي وبدون أي حواجز وحساسيات طالما أن النقاش هو نقاش علمي ورصين فنحن نحتاجه، والمطلوب أن نكون أقل حساسية وأكثر جرأة لمعالجة مختلف القضايا رغم معرفتي أنه هناك دائمًا حساسيات في ما يتعلق بتفاصيل العلاقات العربية ـ العربية ولكن أعتقد مجلة آراء بما لها من ثقة تستطيع معالجة هذه المسألة بهدوء وموضوعية واتزان، وأيضًا العلاقة مع العالم وأنا أتصور أن هذا

ما قامت به مجلة آراء حول الخليج أكثر من مرة العلاقة وطرحت العلاقات بالعالم الخارجي والعلاقة بالقوى الكبرى، و العلاقة مع المؤسسات العالمية، وأيضًا متابعة ملفات التحولات التي حدثت في ملف العنف وجماعات التطرف والجماعات الإرهابية.

د. عمرو الشوبكي، مفكر سياسي مصري. خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

معتز سلامة: أثرت الفكر الاستراتيجي العربي ومرجع لا غنى عنه للباحثين وصناع القرار

نهنئكم أحر التهاني بفوز مجلة آراء حول الخليج بجائزة مؤسسة الفكر العربي للإبداع، وهو الأمر الذي أسعدنا كل السعادة. وحقيقة فإن هذه المجلة الرائدة أثرت الفكر الاستراتيجي العربي حول المنطقة، وهو ما جعلها مرجعًا لا غنى عنه للباحثين والدارسين وصناع القرار. وذلك كله بفضل جهودكم وجهود الإخوة الأفاضل العاملين معكم بكل الحب والتفاني.

إن (مجلة آراء حول الخليج) سدت فراغًا في الساحة الفكرية والسياسية العربية، خصوصًا بعد أن تراجع أداء الكثير من المجلات العربية التقليدية أو توارت واختفت، ولم تعد تصدر، أو تحول البعض منها إلى نسخ الكترونية، وأتت مجلة (آراء حول الخليج) في وقتها بعد الثورات العربية لتعطي دفعة للفكر العربي ولتجمع النخبة العربية من المشرق والمغرب والخليج على أعمال جادة واجتهادات مرموقة في مجال الاستراتيجية والفكر السياسي. لذلك فإن مؤسسة الفكر العربي أحسنت الاختيار بأن منحت الجائزة لمن يستحق. تمنياتنا لكم بدوام التألق، ولمركز الخليج للأبحاث والمجلة بدوام الازدهار والإشعاع.

د. معتز سلامة مفكر سياسي. مدير برنامج الخليج العربي. ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية. بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

ظافر العجمي: ما تتضمنه المجلة قيمة تفيد صانع القرار والمثقف العربي وخير عنوان للخليج

حضرت تكريم مجلة (آراء حول الخليج) وتكريم الدكتور عبد العزيز بن صقر بمناسبة فوز مجلة (آراء حول الخليج) بجائزة مؤسسة الفكر العربي "جائزة الإبداع الإعلامي" لعام ٢٠١٧م، وأكثر ما أثلج صدري انني من المشاركين في هذه المجلة التي أعرفها عن قرب، إنها مجلة علمية تقوم على الاعتماد على أدوات التحكيم العلمي في كتابة المقالات مختصة جدًا في قضايا الخليج العربي وأمن الخليج العربي مجموعة الكتاب الموجودين في هذه المجلة هم خير عنوان عن منطقة الخليج بما تحمله من الثقل وما تحمله من قيمة معنوية تفيد صانع القرار السياسي وتفيد المثقف العربي العادي.

ويسعدني أن أبارك للمجلة والعاملين فيها وأثمن جهدهم الرفيع والمهم ، وأتمنى لهم التوفيق.

ظافر محمد العجمي. أكاديمي كويتي. المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

د. أحمد البرصان: الموضوعات متنوعة والتحليل عميق والكتاب نخبة وهيأة تحرير متميزة

نبارك للمجلة بهذا الفوز الذي تحقق نتيجة الجهد المبذول فيها، والموضوعات التي تتناولها، بأسلوب علمي موضوعي، تتناولها النخبة التي تكتب فيها والإخراج الذي تتميز بها فالموضوعات متنوعة والتحليل عميق ومستنير، والكتاب نخبة من خيرة الخبراء وهيأة تحرير متميزة تبذل جهدًا يجعل المجلة في قمة المجلات الجادة والمتميزةً في الخليج والعالم العربي بشكل عام ونكرر. التهنئة بالفوز. وإلى الأمام يا هيأة التحرير.

د. أحمد سليم البرصان، أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

عبد الحسين شعبان

أولاً سررت عندما استمعت إلى كلمة الصديق الدكتور عبد العزيز بن صقر عندما كرمته مؤسسة الفكر العربي وكرمت معه مجلة (آراء حول الخليج) التي عكست رصانة وعمقًا كبيرًا في معالجة الكثير من القضايا لاسيما القضايا المتعلقة بالخليج والعرب والعالم، وأظن ان ما تتضمنه المجلة من وجهات نظر ومن تنوع ومن تعددية تعكس اهتمامات متزايدة من الرسميين والحكوميين ومن الأكاديميين والمثقفين والمجتمع المدني بشكل عام وهي جسر للتواصل بين الخليج وبين العرب و العالم ولكونها تتمتع بمثل هذه الصفة فإنها تصلح أن تكون مرجعًا مهمًا توثيقيًا ومصدرًا رئيسًا من مصادر معرفة ما يجري من أوضاع وتحليلات لعموم المنطقة.

د. عبد الحسين شعبان . مفكر عربي وأكاديمي عراقي

مفيد الزايدي: إصدار منتظم وعلمي متوازن ورصين في التحليل والرؤية والاستنتاج

تلقيت ببالغ الفرح والسرور خبر نيل مجلتكم الغراء (آراء حول الخليج) جائزة الإبداع الإعلامي في مؤتمر الفكر العربي في دبي، هذه الجائزة التي تستحقونها من إصدار منتظم وعلمي ومتوازن، هذه المجلة التي أتابعها منذ ١٤ عامًا، وهي المتزنة والرصينة في التحليل والرؤية والاستنتاج، نرجو للمجلة والقائمين عليها دوام النجاح والتوفيق والتقدم وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

د. مفيد الزايدي، رئيس قسم الدراسات الإقليمية والدولية/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

عبد الواحد مشعل: تحمل بصمة وهوية خاصة واستطاعت أن تتبوأ هذه الدرجة الرفيعة والمرموقة

أتقدم بالتهنئة والتبريكات لرئيس تحرير مجلة آراء حول الخليج الدكتور عبد العزيز ابن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، ولمدير وهيأة التحرير على هذه الجائزة التي نالتها المجلة باستحقاق، هذه المجلة التي تحمل بصمة وهوية خاصة استطاعت من خلالها أن تتبوأ هذه الدرجة الرفيعة والمرموقة على الساحة الإعلامية والبحثية العربية، ونهنئ هيأة التحرير وكتاب المجلة، وآلى مزيد من التألق والإبداع.

د. عبد الواحد مشعل، أستاذ الانثروبولوجيا السياسية في جامعة بغداد

صبحة باغورة: الجائزة اعتراف باتساع مقروئية المجلة وجدية مواضيعها ونزاهة طرحها

أسعدني حصول مجلة (آراء حول الخليج) على جائزة الإبداع الإعلامي وهو تقدير عظيم صادف أهله وشهادة اعتراف بكفاءة مسؤولي التحرير ودليل على مدى اتساع مقروئية المجلة بفضل جدية مواضيعها وعمق تحليلاتها ونزاهة طرحها ويطيب لي في هذه المناسبة الطيبة كإحدى من شاركن بجهد متواضع في عدة مواضيع سياسية أن أهديكم أطيب الأمنيات بدوام التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة من أجل تنوير العقل العربي بالمزيد من التحليلات الجادة ورفع مستوى الثقافة السياسية ولكم شخصيًا أهدي أسمى عبارات التقدير والعرفان.

صبحة باغورة، كاتبة صحفية . الجزائر

*** محرر آراء حول الخليج**

فلسطين والإرهاب والأمن العربي أهم مخرجات القمة

قمة الظهران..
وقف تدهور النظام الإقليمي العربي

على الرغم من انعقادها ليوم واحد، ولخمس ساعات ونصف، إلا أنه سيتم التأريخ لقمة الظهران باعتبارها إحدى أهم القمم العربية، وقد يشار إليها فيما بعد على أنها القمة التي مثلت البداية الفعلية لوقف التدهور بالنظام الإقليمي العربي؛ فلقد انعقدت القمة وسط خلافات عربية كثيرة، وفي ظل فوضى من الشائعات التي طالت ثوابت الموقف العربي من القضايا المركزية والمبدئية خصوصًا فلسطين والقدس على أثر ما تردد من شائعات وأحاديث متكررة عن ما سمي بـ "صفقة القرن"، فقبل انعقاد القمة ثار لغط كبير بشأن ما أثير حول تنازلات من جانب الدول العربية في القضية الفلسطينية والقدس تحديدًا. ثم جاءت نتائج القمة لتنفي تلك الشائعات، ولتعيد التأكيد ثانية على الأسس الثابتة للموقف العربي، ولتعيد القضية الفلسطينية إلى موقعها المركزي من أولويات الأمة العربية. ومن ناحية الشكل، حضر القمة أكبر عدد من الملوك والرؤساء منذ قمة انشاص بمصر عام ١٩٤٦م، ولم يتغيب إلا أصحاب الأعذار، أو لموانع سياسية (الرئيس بشار والأمير تميم).

د. معتز سلامة

الحالمون فقط توقعوا من القمة أكثر مما خرجت به؛ فصبوا جام غضبهم على القمة والواقع العربي، وصفوا القمة بأنها غير مجدية ولم تقدم أي جديد للواقع العربي، ولو تتبعنا نوعية الاتهامات التي تكال للقمة العربية من عام إلى عام، ونوعية المقولات وضيوف الفضائيات سوف نجدهم هم أنفسهم، وهناك تماثل في الاتهامات الموجهة للقمة سواء قبل أو بعد أن تعقد، حتى أصبحت مثل المعزوفة المكررة، وفي هذه المرة، وما أن انتهت قمة الظهران حتى أقدم أحد الإعلاميين على تمزيق "إعلان الظهران" أمام الفضائيات، مكررًا مقولات وأبيات شاعر عربي دأب على توجيه الشتائم المسفة للقادة العرب. وهؤلاء تحديدًا لا يعرفون أنه ليس من مهام القمة العربية أن تصدر قرارات بشن الحرب ضد أعداء الأمة، وأن القمة ليست سوى ترجمة للواقع العربي والدولي. ومثل هذه النغمة في الحوار والتناول الإعلامي هي ما يؤسس لخطاب التطرف، ربما أكثر من قادة الجماعات الإرهابية.

وفي الجوانب الشكلية أيضًا للتحليل المشوه لنتائج قمة الظهران، ركز فريق آخر من محللي الفضائيات الجدد، على صورة برز فيها ملوك ورؤساء وأولياء عهود ومسؤولون، وهم جالسون على مائدة الطعام في مشهد حميمي غير رسمي، ليشيروا إلى ما ينعم به القادة من صنوف الطعام النادرة على المائدة، غير مدركين أنه في مثل هذه الموائد، لا يستطيع أي منهم أن يكون على راحته، لاعتبارات تتعلق بالرسميات، وبجدول الأعمال المزدحم بالاجتماعات المتتالية. ويشير هذا التفسير إلى حالة التحليل السياسي العربي والمحللين الجدد، والتأثير الفسيولوجي لحالة الجوع والفقر. وبمثل ذلك أيضًا يمكن الحديث عن توقف الإعلام الفضائحي للإخوان والجزيرة عند ذلة لسان -محل اختلاف-للرئيس المصري، وكل هذه التحليلات تشير إلى ما أصاب الواقع العربي من تشوهات رفعت من مقام البعض ليجدوا في التحليل السياسي وظيفة مثلى للارتزاق السريع، ولتجد فيهم قنوات الإثارة ضالتها، في ظل واقع عربي مأزوم.

أولاً: جديد قمة الظهران:

أتت قمة الظهران بكثير من النقاط الجديدة التي تبث شعاع نور في الواقع العربي، وفي هذا السياق يمكن تحديد أهم ما أتت به القمة من جديد فيما يلي:

تصوير / محمد سماحه

(١) عودة القضية الفلسطينية كقضية مركزية للنظام العربي: كان أهم ما أتت به قمة الظهران هو إعادة الصدارة للقضية الفلسطينية كقضية مركزية للنظام الإقليمي العربي، فقد تضمن إعلان الظهران (٢ فقرة، ٧ خصصت للقضية الفلسطينية، التي جرى تناولها في ٣٩٠ كلمة من بين إجمالي كلمات الإعلان التي بلغت ١٩٤١)، بما يمثل ٢٠٪ من مجمل كلمات البيان. فخلال الأعوام الماضية، طغت قضية الإرهاب وتراجعت القضية الفلسطينية في ترتيب الأولويات العربية، وبرز اتجاه ينظر إلى القضية على أنها سبب تأخر الحال العربي وأنها أصبحت عبئًا ولم تعد القضية المركزية للنظام العربي، وجاءت قمة الظهران لتعيد التأكيد على صدارة القضية وموقعها المركزي في الأولويات العربية.

لقد أكدت قمة الظهران على الهوية العربية للقدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، وكان إطلاق الملك سلمان على القمة "قمة القدس" دلالة خاصة، فضلاً عن ذلك أعادت القمة التأكيد على مبادرة السلام العربية التي طرحت عام ٢٠٠٢م، وعلى قضية اللاجئين، ودعت إلى مفاوضات سلام وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين، ومن ثم سكبت القمة ماءً باردًا على كل حديث دار على مدى عام ٢٠١٧م، عن "سلام دافئ" أو "بارد" مع إسرائيل، على الأقل طالما بقيت القضية الفلسطينية وقضية القدس.

لم تكن عودة تصدر القضية الفلسطينية للأولويات العربية، مؤشرًا فقط على تراجع قضية الإرهاب عن صدارة الأولويات بعد سقوط دولة داعش في العراق، وإنما جاء كرد فعل على المؤشرات التي برزت عام ٢٠١٧م، والتي طالت الثوابت والمحرمات، بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وبالأخص بعد رفض استصدار قرار من مجلس الأمن يناقض القرار الأمريكي، حظي بموافقة ١٤ دولة إلا أن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو ضده، وهو ما تلاه ذهاب العرب إلى الجمعية العامة ليحصلوا على تأييد ١٢٩ دولة داعمة للقرار العربي برفض الموقف الأمريكي والاعتراف بالقدس كمدينة محتلة وعاصمة لدولة فلسطين، ومن ثم كان زخم القمة بشأن القدس انعكاسًا للزخم العربي والموقف الدولي، على حد قول الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط.

ولقد طرح البعض على نحو ساخر، سؤال عن سبب تأكيد قمة الظهران وما سبقها من قمم عربية على مبادرة السلام العربية رغم عدم استجابة إسرائيل لها، دون إدراك بأن المبادرة هي الورقة الرئيسية في يد الجانب العربي، وهي التي تحدد البوصلة العربية للقضية الفلسطينية وتطرحها بشكلها العادل على العالم، وإذا لم يطرح العرب تلك المبادرة، ويعاودون طرحها من العام إلى العام، فلن يكون الموقف العربي أفضل، بل إن عقلانية المبادرة تميز الخطاب العربي الحديث بشأن القضية عن الخطب العربية الرنانة في العقود السابقة والتي لم تؤد إلا إلى النكبات والهزائم، فمن المؤكد أن القادة العرب جسدوا الموقف من المبادرة على الجانب الإسرائيلي، وهو الذي استمر لما يزيد على ١٥ سنة دون أن يقدم أي حل، ومن ثم فإن المبادرة هنا هي أضعف الردود العربية في ظل مرحلة لا تؤهل العرب لخطاب أكثر مصداقية من خطاب السلام، وهي هنا استثمار رشيد وأمين في سنوات التدهور العربي.

(٢) إعادة إحياء مفهوم الأمن القومي العربي: كان أهم ما جاءت به قمة الظهران "وثيقة الأمن القومي العربي"؛ فمن دون توقع مسبق، أتت هذه الوثيقة، لتعيد إحياء وتجديد الطموح القديم والمزمن، بخصوص الأمن القومي العربي. فقد كان موضوع الإرهاب على مدى السنوات السابقة أساسيًا في وثائق القمة، لكنه لم يكن سوى وجه واحد لمهددات الأمن القومي، ثم جاءت الوثيقة لتجمع بشكل شامل مختلف التهديدات الاستراتيجية للأمن العربي، وهنا أشارت بداية إلى استمرار القضية الفلسطينية كخطر أساسي، وأكدت نفس ما أكد عليه إعلان الظهران بشأن القدس والدولة الفلسطينية ومبادرة السلام العربية، لكن الوثيقة أحاطت بالمهددات الأخرى للأمن القومي، وأوردتها بشكل متدرج ومنطقي بحسب الأهمية.

فكانت القضية الثانية هي الإرهاب، ويؤكد وضع هذه القضية في المرتبة الثانية بعد القضية الفلسطينية، في وثيقة الأمن القومي استمرار إدراك القادة لخطورة الإرهاب الذي لا يزال يهدد كيان الدولة العربية ويعترض طريق نهضتها الوطنية، ولا يزال يمتلك قدرات على التحور، وأنه إذا كان قد انهزم في جولات في ٢٠١٧م، فإنه لا تزال هناك جولات كثيرة منتظرة معه في سنوات أو عقود مقبلة، وهنا طرحت الوثيقة هدف تحصين الأمة من الخطر الداهم الذي يمثله الإرهاب والتطرف العنيف. ولقد أفاض "إعلان الظهران" في خطر الإرهاب، وخصص له ١٧٧ كلمة، في تأكيد على استمرار خطورته، وأهمية معالجته والتصدي له، وجاء المبدأ الأول ليؤكد على التزام الدول العربية "بتهيئة الوسائل الممكنة وتكريس كافة الجهود اللازمة للقضاء على العصابات الإرهابية وهزيمة الإرهابيين في جميع ميادين المواجهة العسكرية والأمنية والفكرية". وكان لافتًا أن الإعلان لم ينس في حديثه عن الإرهاب أن يدرج اسم إيران، في تأكيد على

دعم إيران للإرهاب في الدول العربية، فأكد على "الاستمرار في محاربة الإرهاب وإزالة أسبابه والقضاء على داعميه ومنظميه وممولية في الداخل والخارج كإيران وأذرعها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا".

وتمثل الخطر الثالث على الأمن القومي العربي الذي أشارت إليه وثيقة الأمن القومي، في الأطماع والتهديدات الإقليمية، ومن ثم انتقلت الوثيقة من قضية قلب النظام العربي (القضية الفلسطينية)، إلى القضية الداخلية التي تشكل أهم خطر على كيان الأوطان (الإرهاب)، ومنها إلى الخطر الأعرض الذي يمثل المحيط المجاور غير العربي الذي يهدد العالم العربي(دول الجوار)، وهنا لم تطرح الوثيقة منهجًا صراعيًا مع الجوار، وإنما توجهت بدعوة دول الجوار الإقليمي إلى الالتزام بمبادئ حُسن الجوار واحترام سيادة الدول العربية، لتؤكد على أن مشكلاتنا مع الجوار ليست نابعة من كراهية وإنما هي نتاج لسياساته التدخلية الضارة والمؤذية بالدول العربية. وكان لافتًا تركيز "إعلان الظهران" على إيران، دون الإشارة إلى تركيا، وهو ما يشير إلى سياسات عربية تتدرج من التصريح بالرفض والإدانة(إيران)، إلى الاكتفاء بمجرد التنويه المضمر(تركيا). وهنا أدان إعلان الظهران إيران على سياساتها في اليمن وسوريا، وطالب بضرورة تشديد العقوبات على إيران وميليشياتها ومنعها من دعم الجماعات الإرهابية وتزويد ميليشيات الحوثي بالصواريخ الباليستية التي يتم توجيهها من اليمن للمدن السعودية، كما أعلن رفض التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية وما تقوم به من تأجيج مذهبي وطائفي في الدول العربية ودعمها وتسليحها للميليشيات الإرهابية في عدد من الدول العربية. وطالب إيران بسحب ميليشياتها وعناصرها المسلحة بالأخص سوريا واليمن.

ورابعًا انتقلت وثيقة الأمن القومي من الحديث عن المهددات والأخطار إلى الحديث عن ركائز ودعائم للأمن القومي، فطرحت ثلاث ركائز ودعائم أساسية، تدرجت من الخاص إلى العام، فدعت إلى "المحافظة على الدولة الوطنية"، ودعت إلى تحصين الدول ضد "محاولات تقويض سلطتها من قبل الأطراف الإقليمية والوكلاء والأحزاب والميليشيات التابعة لهم داخل الدول العربية"، ثم انتقلت إلى دعوة الدول العربية للالتزام بتعزيز التضامن العربي وتقديم الدعم الممكن لها، وهنا حرصت الوثيقة على التأكيد على أن يكون ذلك وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وفي إطار الشرعية الدولية، ثم انتقل البيان من حديث السياسة والأمن إلى الحديث الذي يسند التضامن العربي ويقويه بالدعوة إلى "العمل على تسريع وتيرة آليات العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتنفيذ الاستراتيجيات العربية في تلك المجالات".

هكذا يمكن القول بأن وثيقة الأمن القومي مع إعلان الظهران-أحاطا بمجمل الصورة الخاصة بمهددات ومعززات الأمن العربي. ويبقى أن حرص القمة على إصدار وثيقة خاصة بالأمن القومي، يقدم أبلغ دلالة على ما تكتسبه قضية الأمن القومي من أولوية لدى القادة العرب، وما يعكسه ذلك من إدراك أمين للحظة العربية الراهنة؛ فلم يكن القادة في حاجة إلى تخصيص وثيقة للأمن القومي، كان بالإمكان إيراد كل ما بها -والكثير منه ورد فعليًا في إعلان الظهران، لكن صدور وثيقة مستقلة بشأن ذلك، يشير إلى مدى إدراك القادة لخطورة مهددات الأمن العربي في اللحظة الراهنة من التاريخ العربي.

(٣) الأزمات العربية والاتساق الاستراتيجي: كان أهم ما أبرزته قمة الظهران هو طريقة إدارة الأزمات العربية، والتي تتجه إلى درجة من الرشادة، على نحو ما أوضحته وثيقة الأمن القومي وإعلان الظهران؛ فعلى الرغم من الخلافات التي تفرض ذاتها على البيانات الختامية للقمم العربية، فتأتي البيانات جامعة للحدود الدنيا من المشتركات في السياسات، إلى أن قمة الظهران لم تتبن مناهج وسطية أو مواقف ضبابية، فقد أتت القمة بنتائج تؤيد الموقف السعودي في الأزمات العربية، وعلى الأرجح أن ذلك جاء كاشفًا عن دور المملكة والدولة المضيفة للقمة في صناعة القرار العربي الراهن، لكنه أيضًا أشار إلى نهج عربي جديد مستفيدًا من أخطاء الماضي.

وذلك ما يتضح بجلاء من موقفين أساسيين في القمة، الأول أنه على الرغم من الاختلافات في المواقف العربية بشأن سوريا إلا أن القمة لم تعكس أي خلافات على الأقل في العلن، وخصوصًا في مسألة كان من المفترض أن تكون محلا للخلاف، وهي الخاصة باستخدام السلاح الكيماوي والضربة الغربية الثلاثية لسوريا قبل القمة بساعات؛ حيث جاء الإعلان مدينًا لاستخدام السلاح الكيماوي، وهو المفترض أنه من قبل النظام السوري، بينما لم يشر لموقف عربي مؤيد أو مدين فيما يتعلق

المبادرة العربية تميز الخطاب العربي في مرحلة لا تؤهل العرب لخطاب أكثر مصداقية من السلام واستثمار رشيد في سنوات التدهور

"وثيقة الأمن القومي العربي" جاءت دون توقع مسبق لتعيد إحياء وتجديد الطموح القديم بخصوص الأمن القومي العربي

بالضربة، مما يشير إلى توافق الدول العربية على استيعاب خلافاتها البينية، وعدم رغبة أي منهم على الظهور بمظهر المخالف لموقف المملكة. وأما النقطة الثانية، فهي الخاصة بإدانات الإعلان المتكررة والشديدة لإيران على تدخلاتها في اليمن ودعمها للحوثيين بالصواريخ التي تطلق على المملكة، وتدخلاتها في سوريا ولبنان، وهي المواقف التي مرت دون إعلان خلاف من أحد حولها، وهو ما يشير إلى نفوذ الدولة المضيفة، وأيضًا إلى "استثمارها المفيد" في الواقع العربي قبل القمة، خصوصًا في علاقاتها مع العراق ولبنان. لكن من المهم الإشارة أيضًا إلى توازن الإعلان في بنوده، حيث أنه بينما لم يعلن موقفًا من الضربة ضد سوريا، فإنه لم يلق بالتبعة على النظام السوري في استخدام السلاح الكيماوي، وإنما دعا إلى تحقيق دولي في ذلك.

ويبرز الاتساق الاستراتيجي للقمة، في أنها في مختلف الأزمات العربية سواء في لبنان أو سوريا أو ليبيا أو اليمن أو العراق، أو الصومال أو جزر القمر، كان التأكيد الدائم على أهمية سلامة الدولة ودعم مؤسساتها الوطنية، ففي سوريا مثلًا دعا إعلان الظهران إلى تسوية سلمية تضمن وحدة سوريا، وتحمي سيادتها واستقلالها، وتحقق انتقالًا حقيقيًا إلى واقع سياسي تصوغه وتتوافق عليه كافة مكونات الشعب السوري عبر مسار جنيف. وفي لبنان أكد على التضامن مع لبنان والحرص على استقراره وسلامة أراضيه، وأكد على استقلال اليمن ووحدته الترابية ومنع التدخل في شؤونه الداخلية، واعتبر أن أمن العراق واستقراره وسلامة ووحدة أراضيه حلقة مهمة في سلسلة منظومة الأمن القومي العربي، ودعا إلى أهمية دعم المؤسسات الشرعية الليبية والتوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة ويحفظ وحدة ليبيا الترابية وتماسك نسيجها المجتمعي، ودعا إلى صون السيادة الوطنية للسودان، وإلى إعادة بناء وتقوية المؤسسات الوطنية ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية في الصومال. وهو ما يشير إلى الحرص الدائم على الانحياز للدولة ومؤسساتها الوطنية.

خلاصة

في الختام.. يمكن الإشارة إلى أن قمة الظهران أبرزت مجموعة من المعاني، تتمثل أهمها فيما يلي:

١. أكدت القمة المكانة السعودية في النظام العربي: وذلك ما انعكس من كم حضور القادة من الملوك والرؤساء (١٦ من أصل ٢٢ زعيمًا)، وقوة الخطاب وشمول الطرح في أهم القضايا واتساقها في المجمل مع الرؤية والطرح السعودي للقضايا العربية، ولم يكن غريبًا أن يعلق أمير الكويت على القمة قائلاً بـ (إنها بادرة انفراج.. للخروج من اليأس)، وأن يعتبر البعض أن ما أنجزته القمة يؤهلها لأن تكون إحدى القمم العربية القليلة الناجحة، كـ (القمة الرابعة) التي عقدت في الخرطوم في شهر أغسطس من عام ١٩٦٧، بعد شهرين من نكسة يونيو عام ١٩٦٧م، والتي أعقبها نصر أكتوبر عام ١٩٧٣م، أو غيرها من القمم الكبرى في تاريخ مؤسسة القمة العربية.

٢. أكدت أن علاقة السعودية الخاصة بالولايات المتحدة لا تمنعها من مخالفة السياسة الأمريكية، وتبني قرارات عربية مخالفة تمامًا للموقف الأمريكي من قضية القدس، ومن ذلك قرارات المملكة بدعم السلطة ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، حيث أعلن الملك سلمان بن عبد العزيز في القمة عن تقديم المملكة تبرعًا بمقدار ١٥٠ مليون دولار للأوقاف الإسلامية في القدس، و ٥٠ مليون دولار لمنظمة الأونروا للاجئين الفلسطينيين، وكانت المملكة قد رفعت دعمها الشهري للسلطة الفلسطينية من ٧,٥ مليون دولار إلى ٢٠ مليون دولار، وأعلنت عن تقديم ٧٠ مليون دولار تنفيذًا لقرار قمة عمان لدعم صندوق القدس والأقصى.

٣. أكدت القمة أيضًا أنه لا تأثير أمريكي على القرار السعودي من قطر: فعلى الرغم من الدعاية القطرية قبل القمة عن الضغوط الأمريكية بشأن حل أزمة الرباعي مع قطر، إلا أن أيًا من ذلك لم يحدث، وبدت المملكة تدير سياساتها في ملف قطر باستقلالية تامة، ومن دون أي تأثير خارجي، وكانت إدارتها للأزمة قبل القمة وبعدها، بعيدة تمامًا عن أي تدخل من أي طرف، ولا تزال تتمسك بأن الأزمة "صغيرة جدًا"، وأنها ستحل في السياق الخليجي، وأنها لن تحل قبل تعاطي قطر مع الشروط المطروحة.

* مدير برنامج الخليج العربي ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

نجاح القمة دليل على الوعي السياسي العربي في مواجهة التهديدات الإيرانية

قمة القدس ومتطلبات الأمن العربي: إدراك للمخاطر الإقليمية

انتهت قمة القدس الـ ٢٨ في ترتيب القمم العربية، قمة القدس التي أسماها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود (يحفظه الله) بهذا الاسم ،إيمانا منه لكون القدس والقضية الفلسطينية قضية العرب الأولى التي تمخضت عنها معظم المخاطر السياسية والأمنية والعسكرية اللاحقة حتى اليوم، وكان من أهم مخرجات هذه القمة على المستوى السياسي الجماعي العربي، التوافق التام على التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة لبنان عام ٢٠٠٢م لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يرتكز على حل الدولتين وتكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية لإنهاء معظم الصراعات في المنطقة وأيضًا للحفاظ على الأمن القومي العربي. لكن يجب أن نعي أيضًا أن المنطقة العربية لا زالت تمر منذ سنوات، وتحديدًا منذ ما يسمى بثورات الربيع العربي بمخاطر محاولات تفتيت منطقة الشرق الأوسط وفقًا لمبدأ كونداليزا رايس من خلال تفعيل استراتيجية سياسات الفوضى الخلاقة الأمريكية.

د. وحيد حمزة هاشم

لذا يعد مفهوم الحفاظ على الأمن والاستقرار القومي العربي الإقليمي في طليعة اهتمامات ملوك وزعماء الدول العربية وهو من المفاهيم الشاملة المتكاملة المرتبطة مع بعضها البعض في ظل استمرارية حالة المخاطر الجماعية الإقليمية من إيران والدولية في ذات الوقت وهو الأمر الذي يتطلب من الجميع الحفاظ على وحدة الصف العربي وتضامنه.

لا جدال في أن خسائر المنطقة العربية منذ عام ٢٠١٠م، تعاظمت بشكل ملحوظ على كافة المستويات المادية والبشرية ليس فقط بفعل الثورات في كل من تونس وسوريا وليبيا ومصر واليمن، وإنما نتاجًا لمخاطر التدخلات الإيرانية المستمرة في مقومات ومتطلبات أمن واستقرار الدول العربية، من جهة، ومن الجهة الأخرى بعد أن تصاعدت حدة الصراعات الدولية في المنطقة خاصة في سوريا.

قمة القدس كان عليها تبني قرارات سياسية عاجلة لمواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية والدولية التي تضر بأمنها وتعبث بمتطلبات استقرارها الجماعي والأهم حتمية الحفاظ على المكتسبات وأرواح وممتلكات وحريات مواطنيها وضمان سلامتهم من الاختراقات الأمنية والفكرية التي تنفذها دولة إيران بمنهجية شيطانية.

الأمن والاستقرار الإقليمي العربي يمثلان قاعدة النمو والازدهار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني للمجتمعات الإنسانية على مدى التاريخ، وذلك من مختلف النواحي النفسية، والاجتماعية، فشعور المواطنين فرادًا كانوا أم جماعة، من المستثمرين أم من المستهلكين ببيئة الاستقرار والأمن على أنفسهم وذويهم وممتلكاتهم تعزز من مشاعر الاستقرار النفسي والاجتماعي وتسهم في تعاظم الحركية الإيجابية المباشرة على نجاح عمليات التنمية العربية القومية وعمليات البناء والاستثمار في المجتمعات العربية.

مخاطر الهيمنة الإيرانية على المنطقة العربية من خلال دعم وتمويل وتسليح التنظيمات والجماعات الإرهابية من الإخوان المسلمين، وحزب الله في لبنان شمالاً، إلى الحوثيين في اليمن جنوبًا بهدف الإخلال بمقومات الأمن والاستقرار العربي وبإثارة العداء والفتن والإشاعات المغرضة قطعًا لعبت دورًا كبيرًا في التأثير على وحدة الصف العربي، والتوافق العربي – العربي ما يستوجب ضرورة مواجهتها بمختلف الوسائل والسياسات

خسائر المنطقة العربية تعاظمت بفعل الثورات ونتيجة للتدخلات الإيرانية في مقومات ومتطلبات الأمن العربي

الأمنية والاستخباراتية بل والعسكرية إن تطلب الأمر كما هو الحال في اليمن.

وكانت مناورات درع الجزيرة التي حضرها ملوك ورؤساء الدول العربية من أقوى الرسائل السياسية والعسكرية والأمنية التي أكدت على حالة التضامن العربي وجدية المواجهة العربية لتلك التحديات خصوصًا تحديات التنظيمات والجماعات الإرهابية التي أفرزتها ومن ثم غرزتها إيران في المنطقة العربية.

نجاح قمة القدس في المملكة العربية السعودية دليل على وجود وعي سياسي عربي بمخاطر التهديدات الإقليمية الإيرانية من خلال أتباعها وعملائها وطوابيرها الخامسة، وإرادة سياسية عربية جماعية فاعلة لمواجهتها فالتحالف الإيراني ـ التركي /الروسي ومخاطره على الأمن القومي العربي لم تغب عن وعي ملوك وقادة وزعماء الدول العربية في ظل ما اتضح للعالم كله من حقائق المخططات والأجندة الإيرانية وحلفائها ضد الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة ،الدول التي حملت على عاتقها حتمية مواجهة تلك المخططات حفاظًا على أمن واستقرار الدول العربية والشعوب العربية.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

غياب الدوافع والمكاسب أدى إلى تعثر اتحاد المغرب العربي

المسارات البديلة: هل تشكل مشاريع التكامل الإقليمي بديلًا للاتحاد المغاربي؟

تعقد دول المغرب العربي مثلها مثل العديد من دول العالم الآن جيلاً جديدًا من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية بالإضافة إلى سعيها للاندماج في النظام التجاري العالمي، فهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما أبرمت معظم دوله اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي بقصد إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما. وتتجمع مع بعضها في ترتيبات إقليمية بينية كاتفاقية أغادير. هذا بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي تجمع بعضًا من دول المغرب العربي مع عدة دول بصورة ثنائية. لكن يظل تقدير آثار مختلف هذه الترتيبات المتشابكة العضوية من الصعوبة بمكان خاصة وأن معظمها حديث نسبيًا لذا فنتائجها على أرض الواقع تظل عسيرة التقدير.

د. توات عثمان

يتناول هذا المقال انعكاسات هذه الاتفاقيات على تطور مسيرة الاندماج المغاربي، مع محاولة تحليل أهم العقبات التي حالت دون تنفيذ ما تم رسمه من طموحات لتحقيق تنمية مغاربية مشتركة.

مسار عملية الاندماج المغاربي

اتفقت خمس دول هي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا في ١٧ فبراير ١٩٨٩م، بمراكش على إطلاق مشروع الاندماج المغاربي، من خلال تأسيس "اتحاد المغرب العربي" .وانطلاقًا من الركائز الواردة في معاهدة إنشائه تم تحديد الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد تضمن حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال. وتم تعزيز هذا التوجه بعد انعقاد مجلس رئاسة الاتحاد خلال شهر يوليو ١٩٩٠م، والذي دعا وزراء الخارجية والاقتصاد والفلاحة إلى وضع استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، وتم فعلا صياغة الوثيقة في يناير ١٩٩١م، لتحديد مراحل معينة لتحقيق الاندماج من جهة، ومن جهة أخرى تنمية الموارد الاقتصادية في جميع الميادين. وترتكز هذه الاستراتيجية على مراحل زمنية تشمل:

- قيام منطقة تجارة حرة للمنتجات ذات المنشأ المغاربي بإزالة الحواجز الجمركية وغيرها، على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل سنة ١٩٩٢م.
- إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية ١٩٩٥م.
- إطلاق السوق المغاربية المشتركة بحلول سنة ٢٠٠٠م.
- وأخيرًا، يتم توحيد السياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة مع مراعاة تقليص فوارق التنمية داخل البلدان وفيما بينها.

هذا البرنامج لا يخلو من الطموحات، وقد بدأ تجسيده من خلال إقرار عدة اتفاقيات تجارية، أولها "قرار مجلس الرئاسة باعتماد قواعد مبادئ الوحدة الجمركية" سنة ١٩٩٠م، والذي توج بإقرار "الاتفاقية التجارية والتعريفية بين دول الاتحاد" في مارس ١٩٩١م، حيث حددت قواعد تنقل البضائع والتنسيق التجاري وتسوية المعاملات. إلا أنها لم تتضمن إعلانًا صريحًا على إقامة منطقة تجارة حرة أو الإعلان عن إجراءات تنفيذها إلا بعد الاجتماع الرابع لمجلس وزراء الخارجية في ٢٣ فبراير ١٩٩٤م، والذي دعا إلى إعداد اتفاقية مغاربية لإنشاء منطقة للتبادل الحر، على أن تجري أشغال عمل الفريق المكلف بذلك سنة ١٩٩٤م.

لكن تأخر عمليًا مقارنة بالهدف الذي كان مرسومًا لبلوغ منطقة تجارة حرة سنة ١٩٩٢م، إلا أن التوترات السياسية التي شهدتها العلاقة بين كل من الجزائر والمغرب في نفس السنة والتي أسفرت عن فرض تأشيرات دخول على رعايا البلدين (ألغيت بعدها) وغلق الحدود البرية أدى إلى تعليق جميع المشاريع التي

الدول المغاربية أمام الاختيار بين الاندماج بتحرير التبادل التجاري للسلع ثم الانتقال للوحدة الجمركية أو إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية

كانت مقررة في إطار الاتحاد. على الرغم من المحاولات التي تبذل في بعض الأحيان لإحياء هذا المشروع من خلال تجاوز مساعي التكتل السياسي إلى تشكيل قطب اقتصادي مغاربي، ولعل أحدث المبادرات في هذا الإطار تجديد الإعلان عن إطلاق المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار سنة ٢٠٠٩م، برأس مال ٥٠٠ مليون دولار موزع بالتساوي بين الدول الأعضاء وتقرر أن تستضيف مقره تونس وهو يهدف إلى تعزيز التجارة والمبادلات بين الأعضاء، وإنجاز المشاريع الاستثمارية المشتركة.

أسباب تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي

تخضع ترتيبات التكامل الإقليمي للاعتبارات الاقتصادية إلا أنها تتأثر بالدوافع والمكاسب السياسية والتي تعوض أو تفوق التكاليف الناتجة عن مثل هذه الاتفاقيات. وعلى الرغم من صعوبة تحديد وزن وأهمية كل جانب من جانبي هذه المعادلة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان تحقيق مكاسب والذي يعني مدى توفر هيكل من الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية وما يتبعه من تخفيض للتكاليف الاقتصادية وتحقيق لمكاسب سياسية.

السؤال الذي يطرح نفسه، هل يعتبر غياب المكاسب مسؤولاً عن محدودية نتائج مشروع الوحدة المغاربية؟ إن تحليل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي صاحبت جهود هذه الدول لتحقيق الاندماج مهم نظرًا للترابط القوي بينهم، كما أنه مفيد لاختبار جهود الإصلاح والمبادرات التي انخرطت فيها هذه الدول في جهة تغيير هيكل الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية بما يشجع أو يعيق الاندماج الإقليمي.

تتبع الأسباب الاقتصادية والسياسية المسؤولة عن تدني مستويات الاندماج بين الدول المغاربية من مجموعة من الاعتبارات المتداخلة، ومن خلال استقراء الأهداف وما تم إنجازه أمكننا تصنيف هذه العوامل ضمن عنصرين يسهمان في تقديم قراءة مختلفة نوعًا ما مقارنة بالتحليلات السائدة.

١. **اقتصاديًا:** يمكن إيعاز تدني مستويات الاندماج المغاربي إلى ضعف مستوى التبادل التجاري بين الدول المغاربية، والمقصود به أن الدول المغاربية لم تتمتع بأي وضع أولي مناسب على صعيد التبادل التجاري يكون محركا لمزيد من التبادل بعد إقرار أية اتفاقية تستهدف تحقيق مزيد من الاندماج، أي لم تشكل الدول المغاربية سوقا إقليمية جاذبة لبقية الشركاء من المنطقة، وقد لا تكون أي اتفاقية جذابة تستطيع تغيير هذا النمط السائد.

ويمكن تعزيز هذا الاستنتاج من خلال تتبع مستويات التبادل التجاري بين الدول المغاربية ومقارنتها بتكتلات إقليمية أخرى ممن كانت تتمتع بوضع مشابه لها، وكيف كانت نتائجها مقارنة بما حققته هذه الدول (الجدول رقم١).

الجدول رقم (١): نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات حسب التكتلات الإقليمية

الاتفاقية	متوسط سنوات قبل التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية ٪	متوسط سنوات بعد التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية
اتفاقية اتحاد المغرب العربي ١٩٨٩	١٩٨٩-١٩٨٠	١,١٤	١٩٩٤-١٩٩٠	٣,٢٥
اتفاقية الجماعة الأوروبية ١٩٥٧	١٩٥٧-١٩٥٠	٤٨,٦١	١٩٦٠-١٩٥٨ ١٩٩٢-١٩٦١	٤٩,٨٦ ٦١,٧٩
اتفاقية الآسيان	١٩٩١-١٩٨١	١٨,٦٣	٢٠٠٢-١٩٩٢	٢٣,١٣
اتفاقية المركسور ١٩٩١	١٩٩٥-١٩٩١	١٦,٦١	٢٠٠٠-١٩٩٦	٢٢,٦
اتفاقية الكوميسا ١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٠	٤,٦٨	٢٠٠٤-١٩٩٥	٥,٨
اتفاقية النافتا ١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٩٠	٤٣,٢٧	٢٠٠٠-١٩٩٤	٥٠,٤٢

المصدر: حسبت من طرف الطالب اعتمادا على:
UNCTAD Handbook of Statistics database 2009: www.unctad.org.

* يشير مصطلح قبل التنفيذ إلى متوسط السنوات الذي سبق سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، في حين يشير مصطلح بعد التنفيذ إلى متوسط خمس أو عشر سنوات من بدء أو تلت سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول التي كان يشكل الاعتماد التجاري المتبادل بينها مستويات مرتفعة في البداية هي التي استطاعت زيادة معدلات التبادل التجاري بعد دخولها في تكتلات إقليمية، في حين أن اتفاقية اتحاد المغرب العربي واتفاقية الكوميسا "السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا" ممن تتمتع بمستويات تبادل تجاري ضعيف لم تستطع

الاتفاقيات التي عقدتها من إحداث تغيير ملموس على انسياب التجارة بينها.

إن نمط التبادل السابق يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل، أهمها يتمثل في عدم تطور هياكل الإنتاج في الدول المغاربية وقلة تنوعها مما انعكس سلبًا على هيكل كل من صادراتها وارداتها، فالصادرات تتركز في عدد قليل من المنتجات ومعظمها سلع أساسية وقليلة التنافسية، في حين تستورد معظم احتياجاتها من نفس السلع المصنعة من الأسواق خارج المنطقة نظرًا لتشابه هيكل الواردات أيضًا.

٢. **سياسيًا**: عادة ما تميل التفسيرات التي تتناول دور الدوافع السياسية لتفسير الاندماج المحدود بين الدول المغاربية إلى التركيز على العوامل الثقافية، كاللغة، الدين والجغرافيا والتاريخ، بدلا من العوامل التي تؤدي إلى خلق الديناميكيات السياسية للاندماج. لذلك نحاول توضيح كيف أدى غياب الدوافع السياسية وعدم اقترانها بتحليل متوازن للمكاسب والتكاليف السياسية التي قد تنجم عن الاندماج وربطها بهيكل الحوافز الاقتصادية التي سبق تناولها إلى تعثر بناء اتحاد المغرب العربي.

يمكن تفسير افتقاد الدول المغاربية إلى الدوافع السياسية للاندماج كنتيجة لعدة عوامل:

أ. اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال الحكم بما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية واختلاف التوجهات في إطار العلاقات مع الخارج من حيث الأهداف والوسائل، وهنا قد تطرح المسألة من زاويتين: الأولى، عادة ما تكون أي اتفاقية اندماج إقليمي جذابة بالنسبة للقيادات السياسية وأنصارها إذا كانت تضمن لها الاحتفاظ بالقوة السياسية والحصول على الدعم اللازم للاستمرار في الحكم. بالنسبة للدول المغاربية، ونظرًا لأن الأنظمة لا ترى في الاندماج الإقليمي وسيلة مهمة لمصلحتها.

من زاوية أخرى، يعد التخوف من فقدان جزء من السيادة بمثابة عقبة رئيسية في سبيل الاندماج، الشيء الذي قد يجعل العملية لا تحظى بالمساندة اللازمة من طرف القيادات السياسية.

ب. في حالة الدول المغاربية قد لا تبدو مسألة الحصول على التأييد الداخلي عقبة كبيرة لو تم النظر إليها من وجهة نظر شعبية، إذ لا تزال الآمال الشعبية والتفاعلات في حالات عديدة تصب في صالح عملية الاندماج. إلا أن الأمر يبدو مغايرًا لو تم النظر إليه من جهة قدرة الرأي العام في هذه الدول على الضغط في هذا الاتجاه. إذ يتميز الرأي العام بدور محدود في صناعة القرار، ويبرز في هذه الحالة دور جماعات الضغط المحلية المرتبطة بالنخب الحاكمة وقدرتها في مساندة أو تثبيط مبادرات الاندماج كونها المستفيد أو الخاسر من مثل هكذا مبادرات.

على صعيد آخر، وعلى الرغم من إرساء اتفاقية إنشاء المغرب العربي عدة أطر إقليمية (أمانة عامة، مجلس شورى مغاربي، هيأة قضائية والعديد من المجالس الوزارية المتخصصة)، إلا أنه عادة ما توصف أدوارها بالمحدودة وقدراتها بالضعيفة ومن ثم فنتائج أعمالها غير ملموسة. وهنا تطرح مسألة عدم قدرة الدول المغاربية على إرساء أطر إقليمية فعالة لإدارة عملية الاندماج.

ج. كما ينطوي هنا الأمر على مسألة دور القيادة الإقليمية كوجود دولة أو مجموعة دول قائدة ودورها المحتمل في نجاح المبادرات الرامية إلى تحقيق الاندماج من خلال المرجعية التي قد تشكلها في مجالات تنسيق القواعد والسياسات، يبرز الدور الألماني والفرنسي في حالة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية في حالة اتفاقية النافتا كنماذج. وفي حالة الدول المغاربية يبدو أن أهم قوتين في المنطقة، الجزائر والمغرب (٧٠ ٪ من السكان والناتج المحلي الإجمالي المغاربي) تسودهما حالات من الفتور الواضح في العلاقات بسبب نزاع الصحراء الغربية.

قد تورد أسباب أخرى ذات طبيعة سياسية وثقافية أدت إلى عدم حماس الدول المغاربية وتعثرها في بناء تكتل إقليمي فعال بينها سواء اتخذ من تحرير التجارة الإقليمية مدخلاً له أو أرسى مقاربات بديلة من أجل تحقيق الاندماج. أهمها الاضطرابات الداخلية التي عانت منها عدة دول مغاربية والتي تجعل من مسألة الأجندة الإقليمية أمرًا مؤجلاً أو غير ذي أولوية.

التوجهات الجديدة للشراكات في دول المغرب العربي

أمام التعثر الواضح الذي ميز مسيرة مشروع اتحاد المغرب العربي، تعقد جميع الدول المغاربية حاليًا جيلاً جديدًا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو متعدد الأطراف والالتزامات التي تنطوي عليها فيما بينها، مثل الترتيبات التجارية داخل المنطقة العربية، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية، أو في إطار منظمة التجارة العالمية. إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمحور حول جدوى تعدد مسارات التحرير التجاري تلك وما مدى اتساقها فيما بينها من جهة، وهل ما زال خيار

لم تشكل الدول المغاربية سوقًا إقليمية جاذبة للشركاء من المنطقة ولا توجد اتفاقيات جذابة تستطيع تغيير هذا النمط السائد

ضعف التبادل التجاري المغاربي يعود لعدم تطور هياكل الإنتاج المغاربية وقلة تنوعها ما انعكس سلبًا على صادراتها ووارداتها

الاندماج الإقليمي ضروري لتحفيز المسيرة المتعثرة لاتحاد المغرب العربي؟ يحاول هذا الجزء من الورقة استعراض أهم الاتفاقيات التي تدخل فيها دول المغرب والالتزامات التي تنطوي عليها ومن ثم محاولة إلقاء الضوء على أهم أثارها على هذه الدول.

في حين يبلغ عدد الدول المغاربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ثلاث دول، هي تونس، المغرب و موريتانيا و هي أعضاء منذ تأسيس المنظمة سنة ١٩٩٥م، لا تزال كل من الجزائر وليبيا في مراحل مختلفة من التفاوض على الانضمام، وتشارك جميع هذه الدول بدون استثناء في شبكة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، بلغ عددها إلى غاية منتصف ٢٠١٧م، عشر اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ و تم إخطارها لمنظمة التجارة العالمية وعند الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات السارية أو تلك التي لا تزال في إطار التفاوض خاصة الثنائية منها والتي لم يتم إخطار المنظمة بها فإن هذا الرقم يرتفع كثيرًا.

الجدول رقم (٢): شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية لدول المغرب العربي كما في منتصف ٢٠١٧

الاتفاقية / الدول	WTO	UMA	GAFTA	AGADIR	EU	EFTA	USA	TURKEY	COMESA	COT	المجموع
تونس	*	*	*	*	*	*		*			٧
الجزائر		*	*		*						٣
ليبيا		*	*					*	*		٤
موريتانيا	*	*								*	٣
المغرب	*	*	*	*	*	*	*	*			٨
المجموع	٣	٥	٤	٢	٣	٢	١	٣	١	١	

المصدر: مجمعة من طرف الباحث اعتمادًا على: Regional Trade Agreements Notified to the GATT/WTO and in Force www.WTO.org

تشير * إلى أن الدول عضو في الاتفاقية. وتشير المختصرات إلى: WTO منظمة التجارة العالمية. UMA اتحاد المغرب العربي. GAFTA منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. AGADIR اتفاقية أغادير. EU اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي. EFTA اتفاقية تجارة حرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية. USA اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. TURKEY اتفاقية تجارة حرة مع تركيا. COMESA عضو بالسوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا. COT عضو اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأقل نموا (اتفاقية كوتونو التي خلفت اتفاقية لومي منذ سنة ٢٠٠٠).

نلاحظ من خلال الجدول أن تونس والمغرب تعدان أهم لاعبين في عقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية وإقليمية وهو التوجه الذي يعكس الانفتاح الكبير لاقتصاديهما مقارنة بالدول المغاربية الأخرى. وجميع الاتفاقيات التي تعقدها دول المغرب العربي الآن اتفاقيات جديدة جاءت بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية (باستثناء اتفاقية اتحاد المغرب العربي)، واستهلت أولى هذه الجهود باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي توجت قمة دول ضفتي المتوسط ببرشلونة سنة ١٩٩٥م، (فيما يسمى بمسار برشلونة) على الرغم من أن التفاوض على هذه الاتفاقيات تنفيذها أخذ بعض الوقت حسب كل دولة، فتونس مثلا كانت السباقة لذلك بداية من سنة ١٩٩٨م، ثم تلتها المغرب سنة ٢٠٠٠ م، والجزائر سنة ٢٠٠٥م، في حين بدأت تونس والمغرب وليبيا تنفيذها التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ إطلاقها سنة ١٩٩٨م، تأخر انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء إلى غاية ٢٠٠٩م، (بعد مرور أربع سنوات على استكمالها سنة ٢٠٠٥م).

وبغية تعظيم استفادتها من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال عملية تراكم المنشأ الإقليمي الذي تتيحه الاتفاقية عقدت كل من تونس والمغرب مع كل من مصر والأردن اتفاقية تبادل حر تعرف "باتفاقية أغادير" سنة ٢٠٠٤م، إلا أن تنفيذها تأخر إلى سنة ٢٠٠٧.

وبعد مفاوضات دامت قرابة خمسة عشر شهرًا، وقع المغرب وأمريكا اتفاقية تجارة حرة سنة ٢٠٠٤م، لتكون الأوسع نطاقًا

مقارنة بالاتفاقيات الأخرى التي تعقدها أو تدخل فيها الدول المغاربية. وبدخولها حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٦م، أصبح المغرب ثاني دولة عربية بعد الأردن تعقد مثل هكذا اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وشكل انضمام ليبيا إلى السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا (الكوميسا) سنة ٢٠٠٥ م، استكمالا لتوجهاتها نحو التجمعات الإفريقية (الاتحاد الإفريقي، تجمع دول الساحل و الصحراء... إلخ).

القضايا التي تنطوي عليها مشاريع الاندماج الإقليمي الجديدة لدول المغرب العربي

تطرح شبكة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية (الشكل١) التي تعقدها دول المغرب العربي عدة قضايا من حيث التداخل فيما بينها والالتزامات التي تنطوي عليها كل اتفاقية وكذا إمكانيات التنفيذ في حالات التضارب.

الشكل رقم (١): شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية لدول المغرب العربي

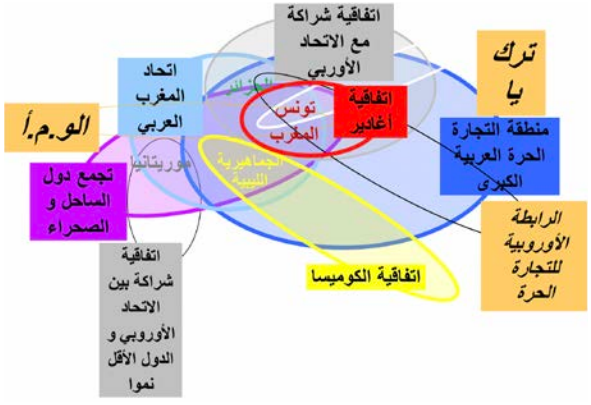

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الجدول رقم (٢)

قد تثار أولى هذه المسائل حول جدوى انضمام دولة ما إلى اتفاقية تتضمن شركاء تجمعها معهم اتفاقية أخرى في نفس الوقت، مثلما هو سائد في حالة اتفاقيات التجارة الحرة البينية. فمثلا تعد كل من تونس والمغرب وليبيا أعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك منذ سنة ١٩٩٨م، وانضمت الجزائر سنة ٢٠٠٩م، وارتبطت تونس والمغرب باتفاقية أغادير التي دخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٧م، هنا يطرح الإشكال في حالات التنفيذ وفق أحكام أي اتفاقية تعامل السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء. ولتقريب المسألة أكثر يمكن أخذ حالة تونس والمغرب كنموذج، هل تطبق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أم أحكام اتفاقية أغادير علمًا أن بعض المسائل الفنية والمهمة متباينة بينهما مثل قواعد المنشأ و هي من الأدوات المهمة في السياسة التجارية والصناعية للدول، حيث تعتمد دول اتفاقية أغادير قواعد المنشأ الأوروبية المعروفة باسم PanEuropean System بينما لم تتوصل الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لاتفاق شامل حول منشأ جميع السلع المتبادلة.

وقد تتعقد المسألة أكثر في حالة تقرر إعادة بعث مشروع منطقة تبادل حر في إطار اتحاد المغرب العربي، وفي حالة تم ذلك، فالدول المغاربية أمام اختبار صعب من حيث الاختيار بين مواصلة إتباع المنهج التقليدي في الاندماج من خلال البدء بتحرير التبادل التجاري في مجال السلع، علمًا أنه قائم بين هذه الدول حاليًا سواء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية أو اتفاقية أغادير، ثم الانتقال نحو الوحدة الجمركية كخيار أول. أو العمل على تعميق اندماجها من خلال إقامة منطقة تبادل حر مغاربية عميقة وشاملة تتضمن أحكامًا تتجاوز مجال تحرير المبادلات التقليدية مثلما هو قائم في الاتفاقيات الحالية، لتشمل التجارة في الخدمات و قضايا الاستثمار ومواءمة القواعد والسياسات ذات الصلة بالتجارة مثل قواعد المنافسة و الاعتراف المتبادل بالمعايير الوطنية في مجالات عدة (مثل المؤهلات و الشهادات العلمية، المواصفات، معايير البيئة و شروط العمالة... الخ)، كخيار ثاني.

يبدو أن خيار الانتقال إلى اتحاد جمركي مغاربي ما يزال غير جذاب ويواجه تحديات، منها أنه كان أعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية عازمة في إطار جامعة الدول العربية على الانتقال إلى اتحاد جمركي مطلع سنة ٢٠١٥م، على الرغم من صعوبة هذا الخيار في حد ذاته، وبالتالي إما على الدول المغاربية الانتظار عما ستسفر عنه المفاوضات مع بقية الدول العربية أو الإسراع في إطلاق وحدتها الجمركية مثلما تم تحقيقه في إطار مجلس التعاون الخليجي منذ سنة ٢٠٠٥م.

على صعيد التبادل التجاري تظل المبادلات التجارية المغاربية هامشية، إذ لا تشكل أي اتفاقية أهمية لأي دولة، باستثناء تونس التي تمثل صادراتها إلى منطقة التجارة الحرة العربية ١٠٪ من إجمالي صادراتها، مع الإشارة إلى أنها مركزة في دول المغرب العربي بنسبة ٨١٪ وبالخصوص تركزت سنة ٢٠١٦م، في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة ٦٨٪، حتى أن دول اتفاقية أغادير لا تشكل سوى ٢٪ من صادراتها الإجمالية. وتنخفض هذه النسب كثيرًا في حالة الدول الأخرى، وحتى دول المغرب العربي كمجموعة لا تشكل صادراتها البينية سوى ٢٪ من إجمالي صادراتها.

الجدول رقم (٤): حصة صادرات الدول المغاربية حسب الشركاء من المنطقة العربية (٢٠١٦) (٪)

الشريك / دول الاتحاد	الدول العربية	المغرب العربي	اتفاقية أغادير
تونس	٪٩,٧	٪٧,٩٥	٪١,٩٦
الجزائر	٪٣,٠	٪١,٢٩	–
المغرب	٪٣,٧	٪١,٣٧	٪٠,٨٨
ليبيا	٪٢,١	٪١,٩٨	–
موريتانيا	٪٢,١	٪٠,٩٢	–
المغرب العربي	٪٥,٥٠	٪٢,٠٨	–

المصدر: مجمعة من طرف الباحث اعتمادًا على:
IMF, Direction of Trade Statistics, June 2017
Available at: www.imfbookstore.org

لـذا يبـدو أنـا مدخـل تحريـر التبـادل التجـاري السـلعي والانتقـال إلـى مراحـل أعلـى مـن التكامـل لا يـزال يشـكل خيـار غيـر مناسـب لإعـادة بعـث مسـيرة الاندمـاج المغاربـي، والأمـر يتطلـب إعـادة التفكيـر بصـورة واقعيـة في التحديـات الحقيقيـة التـي تواجـه الـدول المغاربيـة مجتمعـة مـن خـلال تبنـي صيغـة اندماجيـة أكثـر عمقًـا، تسـتجيب للاحتياجـات الواقعيـة للاقتصاديـات المغاربيـة وتسـتقصى مجـالات واعـدة يمكـن اختيارهـا كبدائـل لإعـادة بعـث المشـروع المتعثـر، دون إغفـال الالتزامـات التـي تنطـوي عليهـا الاتفاقيـات الحاليـة أو بعـض المكتسـبات التـي نجمـت عنهـا.

اتفاقيـات التجـارة الحـرة لـدول المـغـرب العربـي مـع أطـراف أجنبيـة

فيمـا يتعلـق بالاتفاقيـات الموقعـة بـين الـدول المغاربيـة وبعـض الـدول المتقدمـة تشـمل أهـم هـذه الاتفاقيـات: اتفاقيـات الشـراكة مـع الاتحـاد الأوروبـي (تونـس، الجزائـر والمغـرب)، واتفاقيـة التجـارة الحـرة بـين المغـرب وأمريـكا.

فيمـا يخـص اتفاقيـات الشـراكة الأورمتوسـطية، فهـي تعكـس الأهميـة النسـبية الكبيـرة للاتحـاد الأوروبـي كشـريك تجـاري للمنطقـة، إذ تتجـاوز حصـة المبـادلات التجاريـة المغاربيـة من/إلـى الاتحـاد نسـبة ٥٠٪ مـن إجمالـي تجارتهـا الخارجيـة.

الجدول رقم (٥): التجارة الخارجية للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٦) (٪)

الشريك / دول الاتحاد	الاتحاد الأوروبي		الو.م.أ	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
تونس	٪٦٥,٤٠	٪٧١,٧٨	٪٣,١٦	٪٢,٣٢
الجزائر	٪٤٩,٧٧	٪٥٥,٩١	٪٢٣,٨٦	٪٦,٩٩
المغرب	٪٥٦,٤٥	٪٥٦,٣٣	٪٤,٣٨	٪٤,٦٨

المصدر: مجمعة من طرف الباحث اعتمادًا على:
IMF, Direction of Trade Statistics, June 2017
Available at: www.imfbookstore.org

و ترتكز الآلية العملية لاتفاقيات الشراكة على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة على حدة خلال فترة زمنية انتقالية تتراوح بين عشر سنوات إلى اثنتي عشرة سنة وتغطي هذه الاتفاقيات معظم السلع الصناعية، وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والخدمات والسياسات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هذه الاتفاقيات لا تتضمن أية التزامات موجبة تتعدى تلك الناجمة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية، ولا يوجد في هذا الإطار سوى اتفاق بأن يتم تناول هذه القضايا في إطار مفاوضات لاحقة.

حاليًا يصعب تحديد حجم المكاسب أو التكاليف الناجمة عن اتفاقيات الشراكة الأوروبية، إذ أن هناك تخوفات جدية من أن تشكل اتفاقيات الشراكة الأوروبية عقبة في طريق نجاح وإعادة بعث المشروع تنطوي على تمييز ضد السلع المغاربية لمصلحة السلع الأوروبية كونها تحتوي على قواعد منشأ تعطي أولوية للتجارة مع تركيا وإسرائيل من دون التجارة مع دول عربية أخرى ليست عضوًا في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا، على الرغم من أن هناك نصّ في اتفاقات الشراكة يعطي للطرف غير الأوروبي (الدول المغاربية في هذه الحالة) الحق في أن يدخل في اتفاقات مماثلة مع أطراف غير أوروبية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية:

- عد كبير من الصادرات الصناعية من الدول المغاربية إلى أوروبا معفاة من الرسوم الجمركية في إطار النظام العام للأفضليات

الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي، أي أن اتفاقات الشراكة لا تضيف شيئًا على الإطلاق لهذه السلع.

● دول المغرب العربي تعقد آمالا كبيرة على الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا الأخير يضع اعتبارات كثيرة على الواردات الزراعية من خارج الاتحاد (المعايير الصحية وصحة النباتات وأنظمة الحجر الصحي)، وتشكل صعوبة التوصل إلى أسواق الاتحاد الأوروبي للسلع الزراعية قيدًا كبيرًا على نمو التصدير للكثير من الدول المغاربية.

● اتفاقيات الشراكة الأوروبية لا تمتد لتشمل تجارة الخدمات خاصة تلك المرتبطة بتحركات العمالة، وهو القطاع الذي يشكل مكاسب محتملة لكثير من الدول المغربية.

● قواعد المنشأ المطبقة في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي معقدة ومقيدة إذ تخضع العديد من السلع المصنعة المصدرة إلى قواعد صارمة في المنشأ تعيق إمكانية توسيع التجارة.

● السوق الأوروبية مع ضخامتها الفائقة وتنوعها بالمقارنة مع الأسواق المغاربية ستمارس قوة جاذبة لربط أسواق دول المغرب العربي بعجلة الاقتصاد الأوروبي، بالمقابل تمارس قوة طاردة للعلاقة بين هذه الأخيرة وبقية الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء في هذه الاتفاقيات.

أما فيما يخص الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية فهي حديثة مقارنة بالشراكة الأوربية، وهي تمثل أحد أدوات الديبلوماسيّة التجاريّة التي لجأت إليها واشنطن، و من المبكّر جداً تقويم الأثر الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرّة نظرًا إلى أن تطبيقها لم يبدأ إلا في يناير ٢٠٠٦م، إلا أن الإشارات الأوليّة مثيرة للاهتمام وتدل على أن التبادل التجاري بين البلدين ارتفع بمتوسط ٤٧ ٪خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، و ارتفعت الصادرات المغربية نحو الو.م.أ إلى ٨٦٤,٣٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٨١,١٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ (الشكل٢). لكنّ التبادل التجاري بين المغرب وأمريكا بقي محدودًا مقارنةً بحجم التبادل بين الاتحاد الأوروبي والمملكة، لم تتخطَّ حصّة أمريكا ٥ ٪ من حجم التبادل التجاري المغربيّ عام ٢٠١٦م، إلا أن ما يعول عليه المغرب هو تدفق الاستثمارات الأمريكية التي ارتفعت من ٢٢٦ مليون درهم مغربي سنة ٢٠٠٥م، إلى ١٥٤٤ مليون درهم سنة ٢٠١٥.

خاتمة

تتمتع البلدان المغاربية بالمقومات السليمة لتحقيق التكامل الإقليمي ومستوى التفاعل الاقتصادي في المنطقة لم يستغل استغلالاً كاملاً. وتوجد إمكانيات كبيرة لزيادة التكامل بين دول المغرب العربي كون كثير من خصائص المنطقة يؤهلها لخلق فرص للتجارة والاستثمار، فالمنطقة تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقًا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها، كما تتمتع البلدان المغاربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيًا. وثمة مكاسب قد تكون كبيرة لكل دولة من دول الاتحاد المغاربي في تعزيز وتعميق اندماجها الإقليمي، فالدول الغنية بالموارد (الجزائر وليبيا) سوف تكسب من سوق إقليمي متنوع يقلل من مخاطر اعتمادها الشديد على الموارد، ويؤمن الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة التي تولت إبرامها الاقتصاديات ذات القاعدة الخدمية (تونس والمغرب)، التي ستستفيد هي الأخرى من مستويات الدخل المرتفعة لأسواق جاراتها بما يمكنها من تحفيز الاستثمار وتقوية التنافسية العالمية.

الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الهام للدول المغاربية بحصة ٥٠٪ من المبادلات التجارية

هذا ما يتطلب الإسراع في تعميق وتوسيع مبادرات الاندماج لتشمل الخدمات وتدفقات الاستثمارات، من خلال تحسين بيئة الأعمال لأداء القطاع الخاص الذي يعاني من وطأة ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية والبيروقراطية وكذا تردي مناخ الاستثمار، واستخدام المنافسة في السوق الإقليمية كآلية لتتهيأ معها الاقتصاديات المغاربية لمواجهة المنافسة حيال المؤسسات الأوروبية والأمريكية بعد دخول اتفاقيات الشراكة الأوروبية والأمريكية حيز التنفيذ، وجعل هذه الاتفاقيات عامل داعم لتعزيز مسار الاندماج المغاربي لا عامل طارد للعلاقات البينية.

ولو تركنا جانبًا المفاضلة بين الخيارات(المغاربية – المغاربية) أو (المغاربية – العربية) و (المغاربية – الأوروبية – الأميركية) فإن المسألة الأهم تتعلق بقصور الخيار المغاربي في قيام اتحاد حقيقي وتوفير الإطار القانوني والاقتصادي له كي تواجه شعوب المغرب العربي تحديات العولمة بصورة متضافرة فعالة معتمدة على ديناميكية النمو الاقتصادي المشترك والمتكامل، وبعد فإن دول المغرب العربي بحاجة إلى اتفاق استراتيجي يدعمه الالتزام السياسي القوي لتطوير تكتل اقتصادي إقليمي يعظم قدرة المنطقة على تحقيق تنمية مجدية لمواطنيها.

* أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قوام الجيش ٥٢٠ ألفًا و٢٧٢ ألفًا احتياطي و١٠,٦ مليار دولار للتسليح

الجزائر في ميزان القوى الإقليمي: الاحتياطي الاستراتيجي العربي

تعتبر الجزائر إحدى القوى الإقليمية الهامة والمؤثرة في المنطقة، حيث تمتلك مقومات وعناصر القوة الشاملة للدولة عسكريًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا. وهي الدولة الأكبر مساحة في القارة الإفريقية بعد انقسام السودان حيث تشكل مع مصر احتياطي استراتيجي عسكري مباشر للجناح العربي الإفريقي، وغير مباشر للجناح العربي الآسيوي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي. ويحتل الجيش الجزائري مراكز متقدمة ضمن التصنيف الدولي على المستوى الشرق أوسطي والعربي والإفريقي، بينما يحتل الصدارة على المستوى المغاربي، ويتمتع بخبرات قتال ضد الإرهاب، توارثها من حرب العصابات خلال حرب التحرير لعقود طويلة ضد الاحتلال الفرنسي.

لواء أ.ح د. محمد قشقوش

ويشكل الموقع الاستراتيجي والحدود المشتركة مع ست دول، أهمية خاصة في مقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرات غير المشروعة من حدودها الجنوبية المطلة على الصحراء الكبرى وخاصة عبر النيجر ومالي، والمتجه معظمها إلى جنوب ليبيا، حيث الفراغ الاستراتيجي الليبي الذي يشكل عبئًا إضافيًا على كل من الجزائر ومصر بشكل خاص وهو ما سنعرض له.

المحتويات:

الجزائر، الشعب والأرض الوطن - الجزائر كقوة عربية إقليمية مضافة للرصيد العربي - الجيش الجزائري في الميزان العسكري - مقومات الجيش الجزائري ومدى الاستفادة منه عربيًا - الجزائر والفراغ الاستراتيجي الليبي ومقاومة الإرهاب - الجزائر والهجرات غير المشروعة من جنوب الصحراء إلى أوروبا عبر ليبيا والجزائر.

أولاً: الجزائر الشعب والأرض والوطن:

تقع الجزائر في الإقليم الشمالي الغربي للقارة الإفريقية على ساحل البحر المتوسط، وهي أكبر الدول الإفريقية مساحة حيث تبلغ (٢,٣٨٢,٠٠٠) كم٢ ويبلغ عدد سكانها (٤٠,٢٦٤,٠٠٠) نسمة وهي ذات حدود مشتركة مع ست دول عربية وإفريقية طبقًا لاتجاه عقارب الساعة (تونس - ليبيا - النيجر - مالي - موريتانيا - المغرب - بالإضافة إلى إطلالة محدودة لإقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه مع المغرب.

والجزائر ذات موقع جيو استراتيجي هام، سواء ضمن الإقليم العربي، أو الشمال الإفريقي، أو جنوب المتوسط، بالإضافة إلى أنها قلب المغرب العربي.

وهي أحد أهم البوابات للشمال الإفريقي الساحلي إلى قلب القارة الإفريقية عبر إقليم الصحراء الكبرى، ومن خلال الحدود المشتركة مع كل من النيجر ومالي وموريتانيا. رغم أن ذلك يلقي على الجزائر مهمة كبيرة لتأمين تلك الحدود الشاسعة، نظرًا للضعف العسكري والأمني لتلك الدول في مواجهة عبور واختراق تلك الحدود، سواء من الجماعات الإرهابية أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الهجرات غير المشروعة إلى أوروبا عبر المتوسط من خلال الجزائر بشكل محدود أو من خلال ليبيا بشكل كبير، نظرًا للوضع الليبي المنقسم وضعف السيطرة الأمنية العسكرية.

ثانيًا: الجزائر كقوة مضافة إلى الرصيد العربي والإقليمي:

تمثل الجزائر نموذجًا للقوة الشاملة للدولة من خلال المربع السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي، فعلى المستوى السياسي هي دولة هامة في دوائرها الإقليمية المتعددة، العربية،

والشرق أوسطية والإفريقية والمغاربية، ودول حوض المتوسط الأرومتوسطي، كما أنها عضو فاعل في المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى أنها عضو مؤسس للأمم المتحدة.

وعلى المستوى الاقتصادي، فهي دولة قوية اقتصادية زراعيًا وصناعيًا، كما أنها دولة منتجة ومصدرة للبترول، وتملك بنية أساسية صناعية بما في ذلك الصناعات العسكرية الخفيفة القابلة للتطور .. أما على المستوى الاجتماعي فإن عدد السكان يمكن أن يوفر قوة عمل مناسبة وبناء قوات مسلحة عاملة واحتياطية قوية دون تأثير على قوة العمل، عدا وقت الحرب والتعبئة، وعلى المستوى العسكري، فإن القوة الاقتصادية والبشرية مكنت من بناء قوات مسلحة قوية جاءت في المركز الأول مغاربيًا والمركز الثاني للشمال الإفريقي وإفريقيا بعد مصر .. كما أن امتلاكها لقدرات النقل الجوي العسكري والمدني المعبأ والأسطول البحري والموانئ والمطارات، يمكنها من المناورة بقواتها من اتجاه استراتيجي إلى آخر، وهوما برهن عليه الواقع خلال المرحلة النهائية لحرب أكتوبر (١٩٧٣م) عندما نقلت الجزائر لواءً مدرعًا برًا إلى مصر للمشاركة في تصفية قوات الثغرة الإسرائيلية ضمن العملية (شامل).

تبرهن تلك الإمكانيات على أن الجزائر تمثل رصيدًا عربيًا يضاف للمحصلة العربية سواء في الجناح الإفريقي كما حدث في (١٩٧٣م) أو لدعم الجناح الآسيوي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي كما حدث خلال حرب تحرير الكويت، وإن تلك الإمكانيات ستزداد فاعلية عند الربط البري بين كل من مصر والسعودية عبر خليج العقبة، بالإضافة إلى إمكانيات النقل البحري والجوي المتوفرة حاليًا.

ثالثًا: الجيش الجزائري في الميزان العسكري:

١- الجيش الجزائري في التصنيف الدولي والإقليمي طبقًا GFP (GLOBAL FIRE POWER 2017)

الدول / الترتيب الدولي والإقليمي	مصر	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	موريتانيا	ملاحظات
الترتيب الدولي (١٣٣) دولة	١٠	٢٥	٥٤	٧٣	٧٨	١٣٠	
الترتيب الشمالي إفريقي	١	٢	٣	٤	٥	٦	
الترتيب الإفريقي شمال وجنوب الصحراء	١	٢	٦	٧	٨	١٤	إثيوبيا ٣ نيجريا ٤ السودان ٥
الترتيب في المغرب العربي	---	١	٢	٣	٤	٥	

٢-القدرات العسكرية للجيش الجزائري:

الدولة	قوة عاملة	قوة احتياطية	طائرات قتال	نقل	هيل مسلح	دبابات	مركبات قتال	مدفعيات SP
الجزائر	٥٢٠,٠٠٠	٢٧٢,٠٠٠	١٨٨	٢٦٦	٣٨	٢٤٠٥	٦٧٥٤	٤٩٠
								٢٢٠

تابع

الدولة	مدفعيات ميدان	إجمالي قوات بحرية	فرقاطات	غواصات	الميزانية مليار دولار	موانئ بحرية	مطارات	ملاحظات
الجزائر	١٧٦	٨٥	٨	٦	١٠,٦	٩	١٥٧	

الجزائر نموذج للقوة الشاملة للدولة من خلال المربع السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي

٣- تحليل الإمكانيات والقدرات العسكرية للجيش الجزائري:

أ- القوة البشرية:

تبلغ القوات العاملة عدد (٥٢٠) ألف مقاتل، وهو بما يمثل (١,٢٩٪) من عدد السكان، ويمكن من بناء قوات مسلحة قوية دون إرهاق قوة العمل، وبإضافة القوات الاحتياطية وقت الحرب أو التعبئة (٢٧٢) ألف مقاتل، يشكلان معًا نسبة (١,٩٧٪) من عدد السكان البالغ (٤٠,٢٦٤,٠٠٠) وهو مناسب طبقًا للمعدلات الدولية التي تعتبر أن نسبة القوات المسلحة إلى عدد السكان، تكون متوازنة حول نسبة (١,٥ - ٢ ٪) وهو ما ينطبق على الجزائر.

ب- القوات الجوية:

تمتلك عدد (١٨٨) طائرة قتال وهي قوة كبيرة، بالإضافة إلى (٢٦٦) طائرة نقل وهو أسطول يمكنه نقل قوات كبيرة في الرحلة الواحدة وتزداد في حالة التكرار كما يمكن إسقاط قوة كبيرة من المظليين في الرحلة الواحدة، بالإضافة إلى عدد (٣٨) هيكل مسلح تستخدم في قتال دبابات العدو، كخبرة قتال بدأت منذ حرب أكتوبر (١٩٧٣م) ويزيد من كفاءة القوات الجوية، توفر عدد (١٥٧) مطار وأراضي هبوط صالحة للاستخدام العسكري بدرجات متفاوتة.

جـ- القوات البرية:

تمتلك الجزائر عدد (٢٤٠٥) دبابة قتالة رئيسية (MBT) وهو ما يكافئ عدد (٢٤) لواء مدرع طبقًا للتنظيم الشرقي وهو ما يشكل قوة صدمة مناسبة، كما تمتلك عدد (٦٧٥٤) مركبة قتال مدرعة (AFV) وهي تشكل عصب القوات الميكانيكية سواء المشاة أو المرافقة للتشكيلات المدرعة، وتمتلك عدد (٤٩٠) قطعة مدفعية منها (٢٢٠) ذاتية الحركة ((SP مما يوفر القدرة على المناورة ومرافقة التشكيلات الميكانيكية والمدرعة وأيضًا هناك عدد (١٧٦) من نظم الصواريخ الميدانية معظمها طراز (BM–21) وقد يكون جزء منها من الطرازات البالستية (سكود) الروسية الصنع..

د- القوات البحرية:

تمتلك الجزائر قوة بحرية قوية بإجمالي (٨٥) قطعة متنوعة أهمها عدد (٨) فرقاطات وعدد (٦) غواصات، هي الأكثر عربيًا، ويزيد من كفاءة القوات البحرية الجزائرية، توفر عدد (٩) موانئ ومرافئ بحرية على البحر المتوسط.

هـ- الميزانية العسكرية:

تعتبر ميزانية كبيرة لدولة بترولية وقوية اقتصادية، مما يمكن من بناء قوات مسلحة قوية، مع القدرة على تنوع مصادر السلاح نظرًا لتوفر رصيد مناسب من العملات الصعبة، وتبلغ الميزانية العسكرية للجيش الجزائري لعام (٢٠١٧م) ما قيمته (١٠,٦) مليار دولار.

٤- مصادر تسليح الجيش الجزائري:

ينتمي في مجمله إلى المدرسة الشرقية، منذ الاتحاد السوفيتي ثم روسيا لاحقًا، مع تنوع محدود لمصادر بعض الأسلحة الغربية، مع توفر قاعدة محدودة للصناعات العسكرية، تغطي جزءًا كبيرًا من مطالب القوات المسلحة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والعديد من ذخائر الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وهي قابلة للتطور مع الاهتمام بالبحث العلمي.

رابعًا: مقومات الجيش الجزائري ومدى الاستفادة منه عربيًا:

١- لاشك أن الجيش الجزائري يمثل إضافة قوية لمحصلة القوة العربية العسكرية وبالتالي محصلة الأمن القومي العربي.:

فهو يحتل مكانة متقدمة ضمن التصنيف الدولي للمركز (٢٥) ضمن (١٣٣) دولة مصنفة عالميًا .. كما يحتل المركز الثاني على مستوى الشمال الإفريقي والقارة الإفريقية، ويحتل مكان الصدارة ضمن التجمع الإقليمي الفرعي العربي للاتحاد المغاربي ضمن خمس دول .. بينما يحتل المركز الثالث عربيًا، والمركز السادس ضمن دول الشرق الأوسط، بإدخال الجوار المباشر القوي لكل من تركيا وإيران وإسرائيل، حيث يكون الترتيب كالآتي: تركيا (٨) ومصر (١٠) وإسرائيل (١٥) وإيران (٢١) والسعودية (٢٤) والجزائر (٢٥).

٢- التوازن في امتلاك الأسلحة المشتركة:

وهو التوازن بين كل من القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي، فهناك بعض الجيوش قد تمتلك بعض العناصر وتفتقر إلى الأخرى مثل الدول الحبيسة غير المطلة على البحار والتي تفتقر إلى القوات البحرية عسكرياً، كما تفتقر

إلى الارتباط التجاري بالعالم حيث كبر حجم النقل ورخصه .. وتمتلك الجزائر أسطولاً بحريًا عسكريًا قويًا وخاصة في مجال الغواصات حيث تأتي في المركز الأول عربيًا.

٣- الموقع الجيوستراتيجي الهام:

والذي يمكّن من تقدم الدعم العسكري إلى الجوار العربي شرقًا -حرب أكتوبر (١٩٧٣م)- أو غربًا في اتجاه المغرب وموريتانيا وإقليم الصحراء بعد استقراره كجزء من المغرب، كما أن الجنوب الجزائري هو أهم بوابات الشمال الإفريقي إلى عمق القارة الإفريقية عبر إقليم الصحراء الكبرى وخاصة (النيجر - مالي - موريتانيا)، كما أن سواحلها على البحر المتوسط كأحد أهم البحار الداخلية المتحكمة في التجارة بين الشرق والغرب، يعطي ميزة إضافية للجزائر، خاصة مع قربها من الجنوب الأوروبي ومضيق جبل طارق عبر جارتها المغرب.

٤- مميزات الانتماء إلى مدرسة تسليحية واحدة:

حيث ينتمي الجيش الجزائري إلى المدرسة الشرقية السوفيتية ثم الروسية، مما يسهل المعيارية والقياسية وخاصة الذخائر، كما يسهل التأمين الفني والصيانة، رغم عيوب إمكانية التعرض للاحتكار، ولذلك تسعى الجزائر إلى تنوع مصادر السلاح للتغلب على أي احتكار محتمل، رغم أن التعدد له عيوبه عكس المدرسة الواحدة في مجالات العيارية والقياسية والتأمين الفني.

٥- توفر قاعدة مناسبة للتصنيع العسكري الذاتي:

وهو ما يكفي لتوفير معظم الذخائر الصغيرة والمتوسطة والعديد من قطع الغيار اللازمة للصيانة .. وهي قاعدة قابلة للتطور، يتوفر الدعم المالي والكوادر العلمية اللازمة للبحث العلمي وتوظيفه في المجالين العسكري والمدني بشكل متكامل، كما أن ذلك يمكن أن يسهم بشكل جيد عربيًا في حالة إقامة مشروع تصنيع عسكري في إطار جماعي عربي ليشارك كل بما يملك أو يتميز به، بالاشتراك مع دول عربيه مثل مصر والسعودية والأردن وممكن العراق وسوريا بعد تعافيهما من توابع الربيع العربي والتغلب على الإرهاب والتجزئة.

٦- خبرات القتال التراكمية:

يتمتع الجيش الجزائري بخبرات قتال تراكمية عبر عقود طويلة اكتسبها من حروب العصابات ضد المستعمر الفرنسي لنيل الاستقلال -وهو ما تحقق- حيث اكتسب الجيش الجزائري خبرات قتال مسارح حرب متعددة ومتباينة سواء في مناطق جبلية - صحراوية - زراعية - مبنية، وهو ما أفاده لاحقًا في حربه على الإرهاب أو المتسللين عبر حدوده الشرقية (ليبيا) والجنوبية السابق ذكرها.

٧- توفر إمكانيات المناورة والنقل الاستراتيجي:

تتوفر إمكانيات النقل البري والبحري والجوي بامتلاك أسطول نقل مناسب في كل مجال.. حيث يمتلك الجيش الجزائري عدد (٢٦٦) طائرة نقل مما يمكن من نقل قوات كبيرة أو إسقاط المظليين في الرحلة الواحدة مع تكرارها، مع إمكانية التعبئة من المجهود المدني وقت الحرب في إطار إعداد الدولة للدفاع، وأيضًا هو ما ينطبق على النقل البحري العسكري والتعبئة المدنية .. أما النقل البري فقد وضع موضع الاختبار الناجح خلال المرحلة النهائية لحرب أكتوبر(١٩٧٣م) لدعم مصر، وهو ما يمكن أن يصل إلى الخليج العربي ودول مجلس التعاون بسهولة بعد بناء الجسر بين كل من مصر والسعودية عبر مدخل خليج العقبة، وهو ما يوفر وقتًا كبيرًا مقارنة بالنقل البحري الذي سيحتاج إلى تحميل وتفريق وانتظار لوقت طويل لعبور المضايق والممرات المائية مثل قناة السويس.

الجيش الجزائري الـ ٢٥ عالميًا والثاني في شمال إفريقيا والثالث عربيًا والسادس شرق أوسطيًا

خامسًا: الجزائر وملء الفراغ الليبي ومقاومة الإرهاب:

١- **تأثرت ليبيا بشكل كبير بتوابع الربيع العربي**، ونتج عن ذلك حالة من الفوضى وخاصة بعد تدخل حلف الأطلنطي ومقتل الرئيس السابق معمر القذافي، مما أسفر عن حالة من التفسخ في الدولة ومؤسساتها وحالة من الاقتتال بين أطراف عدة ذات مليشيات مسلحة سواء من الداخل الليبي نتيجة الانتماء القبلي والعشائري وامتلاك السلاح الوفير من مخازن السلاح الضخمة التي خلفها نظام القذافي، أو من الخارج نتيجة تدفق نظم كالقاعدة وداعش والفارين من جنوب الصحراء سواء نتيجة الحرب في مالي يناير (٢٠١١م) من الأزاودو الطوارق ،أو نتيجة تمدد مليشيات بوكوحرام إلى كل من شمال الكاميرون أو تشاد .. حيث كان الجنوب الليبي يمثل الملاذ الآمن بامتياز لعدة اعتبارات أهمها:

أ- المساحات الكبيرة غير المسيطر عليها من الدولة الليبية وخاصة في جنوب البلاد.

ب- توفر الإيواء والإمداد اللوجستي.

ج- توفر التمويل نتيجة استيلاء بعض الميليشيات الإرهابية على بعض مصادر وموانئ النفط وبيعها للخارج، وقيام بعض الدول بالشراء

بشكل (لا أخلاقي) بدعوى أنه كانت هناك عقود آجلة !! والرد أن تلك العقود كانت مع الدولة الليبية وليست مع مليشيات إرهابية !!

٥- سهولة الإمداد بالأسلحة المهربة بالتعاون مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود في إطار تبادل المنفعة باستخدام المخدرات أو بيع البشر أو تسهيل مرور وعبور الهجرات غير المشروعة من العمق الإفريقي جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا عبر المتوسط ومن خلال الممرات الليبية أساسًا والجزائرية والمصرية والمغربية ثانويًا.

٢- تبلور الموقف الليبي في النهاية إلى انقسام وازدواج في مؤسسات الدولة بين الشرق في بنغازي بزعامة المشير(حفتر) والغرب في طرابلس بزعامة (السراج) الذي أيدته نتائج اتفاق (الصخيرات) وبالتالي أصبح هناك ازدواج في السلطات التشريعية والتنفيذية وجيشين، الجيش الوطني شرقًا وجيش الغرب الذي قوامه الرئيسي قوات البنيان المرصوص وخاصة بعد نجاحها في العمليات العسكرية ضد قوات داعش في سرت بدعم جوي أمريكي ..بالإضافة إلى التفتت والتشرذم في الجنوب الشاسع حيث الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة التي أصبح كل منها لديه ميليشياته المسلحة .

٣- تبذل مصر جهودًا كبيرة للتوفيق بين الجانبين وخاصة في المجال العسكري والأمني، وقد تم عقد عدد (٦) جلسات، وأن لم يتحقق نتائج نجاح كبيرة حتى الآن، إلا أنها بداية صحية على الطريق، وفي حالة النجاح في توحيد المجال الأمني العسكري، فقد يكون حافزًا جيدًا للنجاح في توحيد باقي المجالات والمؤسسات في إطار الدولة المركزية.

٤- مما يزيد من تأزم الموقف الليبي، هو أن ليبيا هي الوجهة المناسبة للعديد من مليشيات داعش من كل من العراق وسوريا، وخاصة بعد هزيمة التنظيم وتفكك أهم قلاعة و(عواصمه) في كل من الموصل بالعراق والرقة بسوريا.

٥- ثم عقد عدة لقاءات لدول الجوار الليبي المتأثرة بالفراغ الليبي، هي كل من مصر وتونس و الجزائر في عواصم تلك الدول، للتنسيق وتبادل المعلومات ومتابعة تحركات وإعادة تمركز تلك الميليشيات داخل ليبيا أو إلى حدود تلك الدول، كما تحاول مرارًا وخاصة تجاه الحدود المصرية والجزائرية ..وهما الدولتان اللتان يقع على عاتقهما مهمة ملئ الفراغ الليبي تدريجيًا. وأقترح مستقبلاً أن يتم توسيع تلك الدائرة لتشمل كل من السودان، وكذلك دول إقليم الصحراء ذات الحدود المتاخمة مثل (تشاد – النيجر – مالي)...

سادسًا: الجيش الجزائري ومقاومة الهجرات الإفريقية غير المشروعة إلى أوروبا:

بدأت تلك الهجرات منذ وقت طويل ولكن بمعدلات محددة، وكان دافعها من الدول الإفريقية الطاردة، هو الفقر وضعف التنمية والصراعات المسلحة لأسباب مختلفة، مثل الصراع على السلطة، أو لأسباب عرقية أو خوفًا من المليشيات الإرهابيات أو نجاح سماسرة الهجرة بالدعاية إلى الانتقال من الجحيم الإفريقي إلى الجنة الأوروبية !!!

زادت وتيرة تلك الهجرات بشكل كبير بالتزامن مع الفوضى الناتجة عن الربيع العربي وخاصة في ليبيا وتونس، والانشغال الجزائري والمصري في مقاومة الإرهاب الداخلي، مما أفرز حدودًا شاسعة غير مؤمنة يسهل اختراقها عبر فراغ الدولية وخاصة في ليبيا إلى بعض الموانئ غير المسيطر عليها، واستخدام سفن صيد أو زوارق غير مؤهلة للأمن البحري وخاصة مع حمولات أضعاف الطاقة الاستيعابية، مما ينتج عنه غرق العديد من تلك السفن التي تستهدف إيطاليا بالدرجة الأولى، ثم فرنسا واليونان وإسبانيا بالدرجة التالية.

ويندرج ذلك تحت غطاء تبادل المنفعة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، في تبادل وبيع الأسلحة والمخدرات والبشر، خاصة مع الضعف العسكري لدول الجوار الجنوبي الإفريقي لكل من ليبيا والجزائر، والمتمثلة في كل من تشاد والنيجر ومالي من الشرق إلى الغرب على التوالي.

تبذل القوات المسلحة الجزائرية وخاصة قوات حرس الحدود، جهودًا كبيرة للسيطرة على مسافات كبيرة من الحدود المشتركة الجنوبية والشرقية للدولة الأكبر مساحة في إفريقيا (١,٣٨٢,٠٠٠) كم ٢. ومحاربة منع تسرب تلك الهجرات إلى العمق الجزائري أو كمعبر إلى الحدود الليبية.

وتبذل القوات البحرية الجزائرية جهودًا كبيرة للحد من استخدام الموانئ الفرعية للصيد، أو الاعتراض في عرض البحر المتوسط، في إطار التنسيق الشمالي الإفريقي العربي، والجنوبي الأوروبي وحلف الأطلنطي.

الجزائر رصيد عربي أكدته حرب أكتوبر وتحرير الكويت وتزداد الفاعلية عند الربط البري بين مصر والسعودية

تمتلك الجزائر ٨٥ قطعة بحرية منها ٨ فرقاطات و ٦ غواصات هي الأكثر عربيًا ولديها ٩ موانئ

الخاتمة:

تمثل الجزائر إحدى القوى الإقليمية الهامة والمؤثرة سواء في الإطار العربي أو الشرق أوسطي أو الشمال الإفريقي والإفريقي في ذات الوقت، وتمتلك مقومات القوة الشاملة للدولة في أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، مما مكنها من بناء قوات مسلحة قوية ومؤثرة في الميزان العسكري العربي والإقليمي، حيث لا تفتقر إلى بناء القوى البشرية العسكرية بما لا يؤثر على قوة العمل حتى وقت التعبئة، كما تمتلك القوة الاقتصادية التي توفر ميزانية عسكرية جيدة بما لا يعوق خطط التنمية.

وبالتالي فالجزائر قادرة على الدعم العسكري للجناح العربي الإفريقي كما تم في دعم مصر في حرب أكتوبر (١٩٧٣م) ويمكنها أن تقوم بذلك لدعم الجناح العربي الآسيوي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في حالة الاتصال البري بين كل من مصر والسعودية عبر مدخل خليج العقبة، وتمتلك الجزائر قاعدة مناسبة للصناعات العسكرية الخفيفة ولكنها يمكن أن تتكامل في إطار عربي شامل متى خرج ذلك إلى حيز الوجود مستقبليًا، كما تبذل الجزائر جهودًا كبيرة لمحاولة ملء الفراغ الليبي نتيجة تفسخ الدولة الليبية، والازدواج في مؤسساتها وتفشي التواجد الإرهابي بها سواء من الداخل الليبي أو القادم عبر إقليم الصحراء من الجنوب أو القادم من داعش العراق وسوريا بعد هزائمه هناك ،سواء الجزائر منفردة أو بالتنسيق مع دول الجوار الليبي العربي وخاصة مصر وتونس، حيث تلعب مصر دورًا هامًا في الوساطة بين الطرفين الليبيين، وخاصة في البعد الأمني العسكري، وعلى وشك الوصول إلى نتائج هامة .. كما تبذل الجزائر جهودها لمقاومة الهجرات غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر المتوسط، ومن خلال ليبيا بشكل خاص لما لتلك الهجرات من تزاوج مع المليشيات الإرهابية كجريمة منظمة في مجالات الأسلحة والمخدرات وتجارة البشر أيضًا.

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

حدود العلاقات الجزائرية السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة:

سمة العلاقات السعودية ـ الجزائرية الهدوء والتقارب وتجاوز الخلافات السياسية

توصف العلاقات الجزائرية ـ السعودية في السنوات الأخيرة بـ"الدبلوماسية الصامتة"، فرغم حرص المسؤولين في البلدين على إظهار العلاقات في وضعها الطبيعي من خلال تبادل الزيارات، لكن ذلك لا يخفي اختلافات في المواقف تجاه بعض القضايا الإقليمية، حيث شهدت الفترة الأخيرة زيارات متبادلة هدفها دفع قاطرة التعاون الاقتصادي وتقريب وجهات النظر في القضايا السياسية الإقليمية الراهنة، وفي الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الاقتصادية بين البلدين توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات عدة، لم يؤثر التباين في المواقف السياسية لكليهما على ذلك، ولم يتعطل التعاون في المجالات الأخرى، وهو ما يثير التساؤل حول الدوافع والأبعاد الاستراتيجية لتفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين في ظل التباين حيال القضايا الإقليمية الراهنة.

د. آمال زرنيز

يؤكد الكثير من المحللين والمتابعين لطبيعة العلاقات الجزائرية-الخليجية أن هذه الأخيرة مرت في السنوات الأخيرة بما وصفه الكاتب الجزائري زرواق نصير بـ"نوع من المناكفة الصامتة غير المعلنة"، والتي لم تخرج عن واجب التحفظ الرسمي بالنظر لطبيعة الدبلوماسيتين التي تتسم بعدم التسرع والمحافظة عن اللياقة الدبلوماسية في كل الأحوال، فقد ظلت العلاقات السعودية- الجزائرية متأثرة بموجات المد والجذر بسبب القضايا الإقليمية ومنها قضية الصحراء، فالموقف الخليجي ليس متطابقًا مع موقف الجزائر، إلا أن ذلك لم يعكر الأجواء بين الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي بصورة كبيرة، وظلت العلاقات بين الجانبين مقبولة، إلى أن جاءت موجة الحراك الاحتجاجي العربي أمام ما يسمى بثورات الربيع العربي، لتكشف النقاب عن حجم التباين في وجهات النظر بين الجانبين، ما ساهم في رفع منسوب عدم الوفاق في العلاقات بين الجانبين، بسبب اختلاف المواقف حيال ملفات سياسية إقليمية عديدة.

ورغم انعكاس تأثير عدة قضايا على علاقات الجانبين، إلا أنهما تمكنا من التقارب اقتصاديًا وتجاوز تناقضات المواقف السياسية، مما يعني أن هناك حاجة ملحة للطرفين لتجاوز الخلافات في إطار تقارب براغماتي تمليه العديد من الدوافع.

أولا: العلاقات الجزائرية السعودية: تحديات مشتركة ومواقف سياسية متباينة

إن التحولات الجيوسياسية التي خلفتها موجة الحراك الاحتجاجي العربي، أو ما يسمى بثورات الربيع العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠م، ولدت مجموعة من التحديات التي كان على دول المنطقة مواجهتها وإيجاد مقاربات على مستوى سياساتها الخارجية من أجل التعامل معها، ولئن تقاربت مواقف بعض الدول من حركات الاحتجاجي العربي، إلا أن دولا أخرى مثل الجزائر و السعودية التي طالت حركات الاحتجاجي العربي دولا حدودية لهما، ظلت العلاقات السياسية بينهما رهينة بطياتها وتفاصيلها لسياسات وتوجهات إقليمية واستراتيجية، تتحكم فيها جملة من المبادئ رغم التحديات المشتركة التي فرضتها المتغيرات الإقليمية الراهنة، ومنها :

- استفحال التهديد الإرهابي ووجود كل منهما بحدود إقليمية ملتهبة -رغم الاختلاف في تصنيف الجماعات الإرهابية-.
- تداعيات أزمات المنطقة المعقدة والمتشابكة (الأزمة الليبية، اليمنية، السورية) على الأمن القومي للبلدين.
- حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي يعرفها السوق النفطي، ناهيك عن ضعف التعاون الاقتصادي بين البلدين.

ومن المعروف أن العلاقات الجزائرية - السعودية، التي غالبًا ما توصف بالبراغماتية لتأثرها بالسياق الجيوسياسي،

فشل الرهان على تعثر العلاقات الجزائرية - السعودية لمن ربطوا ذلك بواقع المنطقة العربية والتحديات ما بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي

أدت بعد اندلاع موجة الحراك الاحتجاجي العربي نهاية العام (٢٠١٠م) إلى تباين في المواقف بينهما بسبب حسابات إقليمية متباينة، إذ أن تكرار المواقف الجزائرية التي يكتسيها نوع من التحفظ بصفة ملحوظة لم يشكل عاملاً دافعًا لتحقيق تقارب سياسي مع المملكة العربية السعودية، بفعل تمسك الجزائر بما أسماه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في رسالة حملها مستشاره الخاص الطيب بلعيز في أبريل (٢٠١٥م) إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بالموروث السياسي للجزائر القائم على جملة من المبادئ، أهمها: مبدأ عدم التدخل وضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية، مؤكدا من خلالها بأن مواقف الجزائر تجاه بعض القضايا العربية الساخنة ليست موجهة ضد أشقائها العرب، وأن هذا فُهم خطأ، وموضحًا في السياق ذاته أنه يسهر شخصيًا على صون العلاقات الجزائرية ـ السعودية رغم محاولات الماكرين.

وفي المقابل يلاحظ أن السعودية بدأت -منذ العام ٢٠١٥م- عملية واسعة من إعادة النظر في سياستها الخارجية و تحديد أولويات أمنها الوطني في أعقاب التغيرات الدراماتيكية التي لحقت بعدد من الملفات والقضايا الإقليمية، حيث تبنت الرياض منذ ٢٠١٥ م نهجًا في السياسة الخارجية أكثر فعالية وإقدامًا، وأظهرت من خلال الخطوات التي خطتها خلال هذه المرحلة أنها جادة في تطبيق استراتيجية تستهدف تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هي: مواجهة مخاطر نفوذ إيران المتزايد في المنطقة، وبناء تحالفات جديدة على المستوى العالمي والمنطقة، وتطوير شراكة اقتصادية جديدة على نطاق العالم كله في سبيل تعزيز قدراتها الاقتصادية.

وبناء على ما تضمنته مقاربة السياسة الخارجية للبلدين في التعاطي مع مختلف التداعيات التي أنتجها الحراك القائم في المنطقة العربية منذ ٢٠١٠ م، اختلفت المواقف حول عدد من القضايا والملفات الإقليمية، أهمها:

● **الموقف من أزمات المنطقة (الأزمة الليبية /السورية /اليمنية):**

حيث رفضت الجزائر كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الثلاث، وتجلى ذلك واضحًا عندما اعترضت الجزائر -بالإضافة إلى سوريا- على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٧٣٦٠ الصادر ٢٠١١/٠٣/١٢م ،الذي كان بمثابة الشرعنة التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل في ليبيا، وتبنت مقاربة دبلوماسية لفترة ما بعد نظام معمر القذافي قائمة على ضرورة العمل على دفع الأطراف الليبية -دون إقصاء أي طرف- نحو حوار سياسي يكون كفيلا بوقف الصراعات المسلحة الداخلية، وفي سوريا تظل المقاربة الجزائرية تؤكد على أمور ثلاثة: الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، ضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة وتجنب عسكرة النزاع، ضرورة مكافحة الإرهاب، وفي اليمن رفضت الجزائر المشاركة في عملية عاصفة الحزم، التي انطلقت في ٢٦ مارس ٢٠١٥م الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن المدعومة من إيران.

● **الموقف من التحالف الإسلامي ضد الإرهاب:**

وعلى الرغم من محورية مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أنها رفضت المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي في ١٥ديسمبر ٢٠١٥م، بالنظر إلى عاملين اثنين:

- الدستور الجزائري في مادته (٢٦) ينص على عدم السماح بمشاركة الجيش الجزائري في مهمات خارج حدود بلاده.
- جاء هذا التحالف في وقت وبيئة إقليمية تتسم بالغموض بالنسبة للجزائر في ظل اشتداد حدة التجاذب الإقليمي، إذ قد يتم في هذا السياق تسييس مفهوم الإرهاب من المنظور الجزائري كما لاحظنا مع قرار تصنيف حزب الله بمنظمة إرهابية من قبل جامعة الدول العربية في مارس عام ٢٠١٦م، وهو القرار الذي تم رفضه من قبل الجزائر.

إن البحث في خلفيات الموقف الجزائري من قضايا وملفات المنطقة غير المتوافق مع المواقف الخليجية يثير العديد من الإشكاليات، ففي الوقت الذي تؤكد فيه الجزائر الالتزام بالحياد الإيجابي والنأي بنفسها عن سياسة المحاور الإقليمية والدولية ، هناك وجهة نظر أخرى ترى بأن السياسية الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الراهنة لا تتسم بالحياد ،إذ هناك بعض المؤشرات التي تظهر بأن الجزائر محسوبة على المحور الروسي- السوري- الإيراني، على حساب الموقف الخليجي الذي بات يشمل المغرب(الرباط) أيضًا، وبالتالي تقارب وجهات النظر بين الجزائر والمحور السابق حول القضايا الراهنة لم يكن على نحو الصدفة أو مرتبطًا بمبادئ السياسية الخارجية الجزائرية، بل كان يعبر عن صراع محاور بات يشمل حتى المغرب والجزائر، ومن المؤشرات على ذلك :

- تبادل الزيارات السورية - الجزائرية والذي قابله في فترة وجيزة تأكيد الدعم الخليجي للمغرب حول قضية الصحراء

الغربية، إذ تضمن البيان الختامي لأول قمة خليجية ـ مغربية في ٢٠/٠٤/٢٠١٦م التأكيد على الالتزام الخليجي بدعم الموقف المغربي حول قضية الصحراء الغربية القاضي بتقديم حكم ذاتي للصحراء الغربية وهو ما يتنافى مع الموقف الجزائري.

- التحرك الإيراني صوب المغرب العربي عبر بوابة الجزائر هدفه الأساسي محاصرة المغرب الذي ينظر إليه نظام الملالي بأنه القوة السنية المغاربية الحريصة على محاربة النفوذ الإيراني.

رغم هذه المؤشرات التي تدل على أنه هناك نوع من التقارب الجزائري مع محور إيران، إلا أن ذلك لا يعني بأن الجزائر تعمل ضد الموقف السعودي أو الخليجي في المنطقة، فلحد الآن لا يوجد مؤشر واحد يمكن من خلاله اعتبار الجزائر جزءًا من الصراع في المنطقة خاصة بين إيران والسعودية، نتيجة اعتبارات عدة منها:

- إن الاختلاف في وجهات النظر بخصوص السياسة الخارجية بين الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي سببه أن الجزائر ترغب في الحفاظ على وزنها ودورها كدولة قوية في المنطقة.

- رغم أن التعاون الإيراني - الجزائري أخذ أبعادًا كثيرة، يبقى التعاون الثقافي مستبعدًا -في شقه العقائدي- لأن النظام الجزائري لن يسمح بوجود كيانات ترعى توجهات ثقافية تختلف عن التوجه العام الجزائري.

ثانيًا: العلاقات الجزائرية - السعودية: التوجه نحو الدبلوماسية الاقتصادية

إن العلاقات الجزائرية - السعودية، تمر بمرحلة جديدة كليًا من خلال إعادة ترميمها بما يخدم الوضع الإقليمي الراهن ويحفظ حدًا مقبولا في العلاقة الدبلوماسية، إذ يبدو أن البلدين يتجهان إلى ترسيخ علاقة براغماتية مرحلية يغلب عليها التعاون الاقتصادي قد يؤدي مستقبلا إلى تحقيق أبعاد استراتيجية تتعدى هذا الأخير (البعد الاقتصادي) لتخدم مصالح الطرفين سياسيًا وأمنيًا.

● التقارب الاقتصادي بين الجزائر والسعودية: المؤشرات والدلالات

شهدت العلاقات بين البلدين منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الرئاسة تطورًا ملحوظًا في المجالات الاقتصادية، خاصة بعد الزيارة الرسمية التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال ولايته للعهد إلى الجزائر يومي ١١ و١٢ أكتوبر ١٩٩٩م، بدعوة من رئيس الجمهورية الجزائرية، والتي صدر على إثرها بيان مشترك ورد فيه أنهما أصدرا توجيهاتهما للجهات المسؤولة في البلدين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير العلاقات الاقتصادية سعيًا لتدعيم وتشجيع المبادلات التجارية والاستثمارية.

وفيما أكد وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبد السلام بوشوارب بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧م، وجود (١٦) مشروعًا فقط في إطار الشراكة الجزائرية-السعودية بين الفترة (٢٠٠٢ و٢٠١٥م) تم تجسيدها في مجالات عدة، شهد نفس التاريخ (١٥ فيفري٢٠١٧م) التوقيع على (٨) اتفاقيات تفاهم وشراكة اقتصادية تخص عدة مجالات للاستثمار خلال لقاء الأعمال الجزائري ـ السعودي، كما قدر حجم المبادلات التجارية بين البلدين عام (٢٠١٦م) حوالي ٦٥٤ مليون دولار ،وتطمح الجزائر والسعودية إلى رفع هذه المبادلات وكذا الاستثمارات إلى حوالي ١٥ مليار دولار في السنوات العشر المقبلة.

وفي ذلك دلالة واضحة على انتهاج العلاقة بين البلدين مؤخرًا سياسة تعتمد تطوير العلاقات الثنائية بالاعتماد على تفعيل التعاون الاقتصادي أساسًا في ظل غياب توافق سياسي حول بعض قضايا المنطقة، ويمكن إبراز دلالات ومؤشرات هذا التوجه عبر ما يلي:

- الزيارات المتبادلة التي غلب عليها الطابع الاقتصادي، حيث شهدت الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين وتيرة متصاعدة منذ الزيارة التي أداها مستشار الرئيس بوتفليقة إلى الرياض في إبريل ٢٠١٥م، أبرزها زيارة الوزير الأول الأسبق الجزائري عبد المالك سلال للسعودية في نوفمبر ٢٠١٦م، حيث أكد سلال في منتدى اقتصادي رفيع المستوى مخصص لتشجيع متعاملي البلدين على تطوير الاستثمار المنتج وتكثيف مبادرات الشراكة الكفيلة بتعزيز علاقات الأعمال القائمة والرقي بها إلى مستوى العلاقات المتميزة التي تربط الجزائر والسعودية.

- العمل والتنسيق المشترك والاتفاق الاستراتيجي عام (٢٠١٧م) فيما يخص تسقيف إنتاج النفط والعمل على إيجاد آليات لعودة أسعار النفط إلى الاستقرار، ويعد من أهم النقاط التي تدفع بالعلاقات الثنائية نحو الدفء والتواصل المستمر، فالسعودية التي امتنعت منذ عام (٢٠١٤م) عن تخفيض إنتاجها للنفط، قررت الاستجابة لتشجيعات الجزائر، ووصف وزير طاقتها خالد الفالح الالتزام بالاتفاق بـ"الرائع والمذهل"، متماهيا بالتالي مع توجهات الجزائر.

توصف العلاقات الجزائرية-السعودية في السنوات الأخيرة بـ"الدبلوماسية الصامتة" رغم حرص المسؤولين في البلدين على وضعها في إطارها الطبيعي

المصالح الاقتصادية بين السعودية والجزائر متغير رئيسي لتوطيد العلاقات من خلال توظيف الاقتصاد لتفعيل السياسة

وقد قامت الرياض خلال يناير ٢٠١٧م بتعيين سامي بن عبد الله سفيرًا فوق العادة لدى الجزائر، والذي سبق أن شغل هذا المنصب بالجزائر حتى العام (٢٠١٣م).

● **تقارب اقتصادي بحسابات براغماتية:**

إن في انتهاج العلاقة بين البلدين مؤخرًا سياسة تعتمد تطوير العلاقات الثنائية بالاعتماد على التعاون الاقتصادي له ما يبرره بعد أن أصبحت النشاطات الاقتصادية من العناصر الضامنة لاستمرارية ومتانة العلاقات بين الدول، عبر توظيف العامل الاقتصادي في التعامل السياسي.

وبالنظر إلى ما تشكله السعودية كوزن جيو-سياسي والجزائر كفاعل في الإقليم والقارة الإفريقية، هناك جملة من الدوافع التي تصب في مسار إعادة الفاعلية بينهما، فرغم الاختلاف في وجهات النظر حول الكثير من القضايا الإقليمية، إلا أن البلدان يجدان نفسيهما بحاجة إلى بعضهما البعض.

ولئن كان استقلال الجزائر النسبي عن المدار الجيوسياسي لدول مجلس التعاون الخليجي ينبع إلى حد كبير من التاريخ الفريد للثروة والموارد الطبيعية في البلاد، فقد نجحت سابقًا في مقاومة الضغوط المالية من بعض دول الخليج العربي، إلا أن الأزمات التي أضحت تعاني منها الجزائر بسبب تذبذب أسعار النفط، ومواقفها السياسية التي جعلت منها شبه معزولة عربيًا، جعلت منها تفكر في توطيد العلاقة الدبلوماسية مع السعودية، وهي أكبر دول الخليج، كضرورة لا غنى عنها، فهي وان كانت تحتفظ بعلاقات ودية مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها بحاجة للمملكة العربية السعودية في ملفات رئيسية تمكنها من تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والأمنية التالية:

● دور السعودية في تهدئة منطقة المغرب العربي في ملفات عدة منها:

- الإسهام في إيجاد حل للقضية الصحراوية، حيث تسعى الجزائر لدعم المملكة العربية السعودية لحل مشكلة الصحراء أو الاكتفاء بموقف محايد وعدم مساعدة المغرب في الاستثمار بالمناطق الصحراوية لأن القضية الصحراوية تكتسي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية التي طالما أكدت أن قضية الصحراء في عهدة الأمم المتحدة.
- سعي الجزائر إلى منع المساعي المغربية من بناء محور شمال غرب إفريقيا وربطه بوسط القارة حتى يكون لديه ممر إلى تحالف آخر بناه المغرب خصوصًا في سنوات ٢٠١٠م، إلى الآن مع دول الخليج، لأن موقع هذه الدول الاستراتيجي وعملها يوجد في شرق القارة السمراء خصوصًا السعودية والإمارات والبحرين، وإلى حد ما في الوسط، مما يتيح إمكانية التلاقي، خاصة وأن مبادرة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيدياو" التي تضم ١٥ دولة إفريقية تدخل ضمن المقاربة السياسية والاقتصادية التي اعتمدت عليها الدبلوماسية المغربية في الرجوع الإفريقي وكان على رأسها عودته إلى حضن الاتحاد الإفريقي (من وجهة نظر كاتب المقال).
- مكافحة الإرهاب: تشكل الأوضاع في ليبيا تهديدًا كبيرًا لأمن الجزائر نظرًا لانتشار الأسلحة وحالة الفوضى التي تعرفها البلاد، وللسعودية علاقات جيدة مع بعض الأطراف الفاعلة في النزاع الليبي سواء الأطراف الليبية الداخلية أو الدول الفاعلة في النزاع الليبي على غرار الإمارات العربية المتحدة، وتستطيع السعودية لعب دور يتماشى مع الرؤية الجزائرية، وتؤدي دور إيجابي في دعم استقرار ليبيا ووحدتها التاريخية، فضلاً عن تونس ومالي، وهي الحدود الملتهبة التي تؤرق الدولة الجزائرية، خاصة في ظل التحرك السعودي الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الإفريقي (جي٥)، حيث تعهد البلدان الخليجيان خلال قمة باريس الأخيرة (١٣ ديسمبر ٢٠١٧م) بالإسهام في تمويل هذه القوة بـ١٣٠ مليون يورو، و تأخذ أهداف التحرك السعودي - الإماراتي في الساحل الإفريقي ثلاثة أنماط من الدوافع المتشابكة:
- الترابط بين قضية مكافحة الإرهاب، وتأمين المصالح الأمنية والاقتصادية لهما بالمنطقة.
- إن التحرك المزدوج ماليًا ولوجستيا يوحي بأن الإدراك الخليجي لمكافحة الإرهاب بات يأخذ نمطًا من الاستراتيجيات الاستباقية الهجومية في المناطق البعيدة، وليس فقط الدفاعية القريبة.
- تصاعد التحذيرات الدولية من مغبة انتقال مقاتلي داعش إلى جغرافيات هشة أخرى أكثر قابلية لتصاعد حدة الظاهرة الإرهابية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، كونها تعج بتنظيمات متطرفة عابرة للحدود.
- المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري وتكسير هيمنة النفط: فالجزائر التي تعتمد ميزانيتها على عائدات البترول تعاني أزمة اقتصادية حادة نتيجة تذبذب أسعاره لذلك وجب التفكير

في الحفاظ على استقرار السوق النفطي، خاصة أن المملكة العربية السعودية تستطيع مقاومة سقوط أسعار النفط لفترة أطول من الجزائر لأنها تملك احتياطي صرف كبير مقارنة بالجزائر، كما أن الجزائر بحاجة ماسة لاستثمارات السعودية حتى تنوع اقتصادها وتواجه ضائقتها المالية.

وبدورها السعودية، لا يمكنها تجاهل أهمية الدور الذي تلعبه الجزائر كفاعل أساسي في القرار السياسي الإقليمي والإفريقي وكقوة اقتصادية تؤثر في أسواق النفط العالمية، وبإمكانها أن تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي العربي والتوازن السياسي المغاربي، لذلك فالطرفان يستطيعان تحقيق مكاسب سياسية وأمنية تحديدًا، هي كالآتي:

- استثمار الخبرة الديبلوماسية الجزائرية في حل أزمات المنطقة: تدرك المملكة العربية السعودية أن إعادة الدفء وتصفير العلاقات مع الجزائر مهم للغاية، فمن الممكن أن تلعب الدبلوماسية الجزائرية دورًا في الملف الإيراني، وفي قضايا أسعار النفط، وفي فتح قنوات التواصل للمساهمة في حل الأزمة السورية وربما في اليمن، بالنظر إلى عاملين اثنين:

- الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي أضحت تدرك أن طريقها نحو سوريا يجب أن يمر عبر الجزائر، لأن الجزائر حافظت على شعرة معاوية بعلاقاتها مع نظام الأسد بشكل يجعلها قادرة على لعب أي دور باسم الدول العربية في الملف السوري.

- إمكانية أن تؤدي الجزائر دور المساعد في إطلاق حوار بين مختلف الأطراف في الأزمة اليمنية، بحكم أن الجزائر لم تتحيز إلى أي طرف في هذه الأزمة، وقد رددت تقارير إعلامية أنباء حول وساطة جزائرية في الأزمة اليمنية لكن دون تأكيدها رسميًا من الطرفين، إذ اكتفى وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة بالقول :"إن الدبلوماسية الجزائرية قائمة على مبدأ خدمة الغير والتضامن دون استعمال دبلوماسية مكبر الصوت..."،ومن جهته، رفض السفير السعودي بالجزائر سامي بن عبد الله الصالح في حوار مع صحيفة "الخبر" الجزائرية تأكيد أو نفي وجود هذه الوساطة، موضحًا أن "مكانة الجزائر في المجتمع الدولي وموقعها الجيوسياسي يجعلها قادرة على حلحلة الأزمات في اليمن أو في غيره".

- إيجاد تعاون أمني فعال مع الجزائر: الوضع الإقليمي يحتاج معالجة أمنية في ظل انتشار الإرهاب والحروب اللاتماثلية، والجزائر تمتلك جيشًا محترمًا إلى جانب خبرة أمنية كبيرة على مستوى تأمين الحدود أو مكافحة الإرهاب العابر للدول أو المعلومات الأمنية، ولطالما أكدت الجزائر من خلال مسؤوليها على أن أمن الخليج خط أحمر وهو ما يعد نقطة انطلاق في تعزيز الروابط ما بين البلدين.

- مواجهة المنافسة الشرسة في إفريقيا: السعودية تشهد منافسة عديدة في إفريقيا، لذلك هي بحاجة لبديل استراتيجي في إفريقيا، حيث شكلت الدوحة مجموعة إفريقية لسفراء ٢٥ دولة إفريقية برئاسة سفير الجزائر لديها، الذي تعهد بـ"دعم علاقات التعاون بين قطر والدول الإفريقية وإبراز إمكانات القارة، وخاصة الاقتصادية"، ما يؤكد أهمية دور الجزائر المحوري في التقارب الخليجي ـ الإفريقي.

- ملء الفراغ: الفراغ الذي تشهده المنطقة، هو مساحة استثمار لبعض الأجندات من خلال ضخ استثمارات اقتصادية، فقد دخلت إيران بعمق إلى الأسواق الجزائرية منذ إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة بين البلدين عام (٢٠٠٣م)، وتم توقيع (٥٤) اتفاقية تعاون اقتصادي مشترك، وبذا تعي دول مجلس التعاون الخليجي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة أهمية تعزيز حضورها من خلال بناء شراكة اقتصادية حقيقية في محاولة استراتيجية لاحتواء الجزائر وإبعادها عن محور طهران-موسكو.

العلاقات السعودية-الجزائرية تمر بمرحلة تخدم الوضع الإقليمي والبلدان يتجهان إلى ترسيخ البراغماتية

الخاتمة:

رغم أن البعض ذهب إلى حد الرهان على تعثر العلاقات الجزائرية ـ السعودية معللين ذلك بواقع المنطقة العربية والتحديات التي تعرفها، إلا أن التاريخ ومسار هذه العلاقات لطالما أكد أن سمة هذه الروابط هو الهدوء والتقارب، بالنظر إلى جملة من الدوافع التي تصب في مسار إعادة الفاعلية، إذ تكشف طبيعة التعاون الاقتصادي الراهن بين البلدين تشكل إطار تقارب براغماتي مرحلي يفسر طبيعة العلاقات القائمة بين الاقتصاد والسياسة في ظل التناقض القائم في العلاقة بين البلدين (تفعيل التعاون الاقتصادي / غياب توافق سياسي إقليمي) ،حيث أصبح تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين متغيرًا رئيسيًا في توطيد العلاقات الديبلوماسية من خلال توظيف العامل الاقتصادي في التعامل السياسي.

* أستاذ علوم سياسية - جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر

٤ مقترحات لتطوير الشراكة الاقتصادية السعودية الجزائرية

شراكة رابح - رابح بين السعودية والجزائر في الغاز المسال بتطوير مصانع التسييل الجزائرية

تعتمد السعودية و الجزائر في تمول عملياتهما الاقتصادية على العوائد البترولية التي تساهم بنسبة كبيرة في تغطية النفقات العامة وفي تمويل فاتورة المنتجات المستوردة، وعليه فإن أي تراجع في السعر عن مستويات التوازن يؤدي إلى اختلالات تبرز في عجوزات مالية على مستوى مختلف الموازين في هذا الصدد تتوقع السعودية عجزًا في ميزانيتها العامة بنسبة ٧,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من ارتفاع ايراداتها غير النفطية بنسبة ١٤ ٪ مقارنة بسنة ٢٠١٧م، في مقابل ذلك يتوقع قانون المالية الجزائري لذات السنة عجزًا في حدود ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعادل تقريبًا ٢٠ مليار دولار حيث ستضطر الحكومة للجوء إلى البنك المركزي لطبع النقود من أجل تمويله.

د . عبة عبد الرحمن

تعتمد السعودية و الجزائر في تمول عملياتهما الاقتصادية على العوائد البترولية التي تساهم بنسبة كبيرة في تغطية النفقات العامة وفي تمويل فاتورة المنتجات المستوردة، وعليه فإن أي تراجع في السعر عن مستويات التوازن يؤدي إلى اختلالات تبرز في عجوزات مالية على مستوى مختلف الموازين في هذا الصدد تتوقع السعودية عجزًا في ميزانيتها العامة بنسبة ٧,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من ارتفاع ايراداتها غير النفطية بنسبة ١٤ ٪ مقارنة بسنة ٢٠١٧م، في مقابل ذلك يتوقع قانون المالية الجزائري لذات السنة عجزًا في حدود ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعادل تقريبًا ٢٠ مليار دولار حيث ستضطر الحكومة للجوء إلى البنك المركزي لطبع النقود من أجل تمويله.

غير أن كلتا الدولتين تسعيان جاهدة للخروج من هذه التبعية للقطاع البترولي من خلال اعتماد برامج للتنويع الاقتصادي وعلى اعتبار أن عملية التحول الاقتصادي تحتاج إلى استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، يمكن للدولتين أن تشتركان في مشروع بديل والمتمثل في إحلال العوائد البترولية بالعوائد الغازية بالاعتماد على مجموعة من المقومات سنتناولها في هذه الدراسة، التي ستناقش آفاق التعاون السعودي الجزائري في مجال الغاز الطبيعي من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هي أهم مجالات التعاون السعودي الجزائري في مجال تنمية الغاز الطبيعي ؟ و إلى أي مدى يمكن للمداخيل المتوقعة تعويض تقلص العوائد البترولية ؟.

من أجل محاولة الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتصميم وصياغة الفرضية التالية:

- من منطلق أن الغاز الطبيعي بديل طاقوي داخلي للبترول يمكن لعوائده أن تساهم في تعويض المداخيل النفطية من خلال تفعيل مقومات الشراكة.

١-العلاقات الاقتصادية السعودية - الجزائرية

تجمع السعودية والجزائر عدة شركات في مختلف المجالات لكن معظمها يتركز في جانب العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية والتي سنتناول أهمها فيما يلي:

١-١ منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك OPEC

تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك OPEC، سبعة دول عربية من بينها السعودية والجزائر وهو تكتل تتمثل أهدافه في حماية مصالح الدول الأعضاء عن طريق تنظيم المعروض النفطي لضبط الأسعار من خلال تحديد سقف إنتاج لكل دولة عضو. السعودية التي تعتبر واحدة من دول المؤسسة لهذا التكتل سنة ١٩٦٠م، وأكبر منتج فيه وأكبر

مصدر، كان لها الفضل في العديد من المناسبات في حماية أسعار الخام من الانهيار وبتالي تجنيب الدول المصدرة أزمات مالية خاصة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥م، وكذا قبولها تخفيض أكبر كمية من الإنتاج بحوالي ٤٨٦ ألف برميل يوميًا خلال اتفاق تخفيض الإنتاج بـ ١,٢ مليون برميل يوميًا الذي اقرته أوبك خلال اجتماعها في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦م، من جهتها الجزائر التي انضمت لهذا التجمع سنة ١٩٦٩م، كان لها دور دبلوماسي في العديد من المناسبات لعل أبرزه إصرارها على أن يتوصل الأعضاء خلال الاجتماع الذي عقد في (٢٨ سبتمبر ٢٠١٦م) بالجزائر إلى اتفاق يقضي بتخفيض الإنتاج إلى ما بين ٣٢,٥ و٣٣ مليون برميل يوميًا، بعدما كان في حدود ٣٣,٤٧ مليون برميل، وقد اعتبر هذا الاتفاق التاريخي خطوة أساسية ساهمت في التحسن النسبي لأسعار الخام، الذي ارتفع إلى مستويات مقبولة قدر متوسطها ٦٥ دولار للبرميل خلال الثلاثي الأول من سنة ٢٠١٨ م، بعدما كان في حدود ٤٣ دولار كمتوسط لسنة ٢٠١٦م.

١-٢ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك OAPEC

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "OAPEC" التي مقرها الكويت إحدى أهم أطر الشراكة التي تجمع الجزائر بالسعودية بالإضافة الى ٨ دول عربية أخرى ممن يُكون البترول مصدر هام لدخلها القومي، يهدف نشاطها إلى تنسيق السياسة البترولية للدول الأعضاء، وتشجيع التعاون فيما بينها في مجال النفطي عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وإقامة مشروعات مشتركة خاصة في مجال النقل، لهذا الغرض تم إنشاء:

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول ١٩٧٣م.
- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ١٩٧٤م.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية ١٩٧٥م.
- الشركة العربية للخدمات البترولية ١٩٧٥م.
- معهد النفط العربي للتدريب ١٩٧٨م.

١-٣ منطقة التجارة الحرة العربية ZAL

نشأت منطقة التجارة الحرة العربية ZAL سنة ٢٠٠٥ بناء على القرار رقم (١٣١٧) الذي اتخذه المجلس الإقتصادي و الإجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٩٧ والذي ينص على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية، تصبح بموجبها السِّلع ذات المنشأ العربي معفاة من جميع الرسوم الجمركية و القيود غير الجمركية، وكان من بين الموقعين السعودية والجزائر، وبالرغم من ضعف حجم التبادل بينهما إلا أن الدولتين بالإضافة إلى الكويت والإمارات تصنف على أنها أكبر الدول المصدرة للبترول في إطار التجارة البينية العربية.

١-٤ صندوق النقد العربي

تأسس صندوق النقد العربي سنة ١٩٧٦م، وهو مؤسسة مالية عربية تضم ٢٢ دولة من أهم أهدافها تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية و إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بالإضافة الى إبداء المشورة عند طلبها في ما يتعلق بالسياسات الاستثمارية الخارجية و تطوير أسواق المال، وكذا العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة، من بين أهم أعماله إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة وذلك ابتداء من سنة ١٩٨٠م، بناء على توصية اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية.

يتوقع قانون المالية الجزائري عجزًا بالميزانية ١٥٪ السنة الحالية من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل ٢٠ مليار دولار

مما تقدم اتضح أن هناك عدة أطر للشراكة السعودية الجزائرية في إطار تكتلات إقليمية كان للقطاع الطاقوي حصة الأسد، ما يعطي مؤشرًا إلى إمكانية إنشاء شراكة ثنائية في مجال الغاز الطبيعي.

٢- القدرات السعودية و الجزائرية في مجال الغاز الطبيعي

تمتلك كلا من الجزائر والسعودية إمكانيات كبيرة في مجال الغاز الطبيعي، سواء على مستوى الاحتياطات المؤكدة أو على مستوى الإنتاج، حيث تسخر السعودية بقدرات إنتاجية كبيرة بينما تلبي الجزائر نسبة ١٠ ٪من احتياجات الطلب الأوروبي من هذه المادة.

٢-١ القدرات السعودية في مجال الغاز الطبيعي

تمتلك السعودية إمكانيات كبيرة في المجال الغاز الطبيعي حيث قدرت احتياطها المؤكدة سنة ٢٠١٦ بنحو ٨,٤ ترليون متر مكعب، أي ما نسبته ٤,٥٠٪ من الاحتياطي العالمي الذي بلغ تلك السنة ١٨٦,٦ ترليون متر مكعب، في حين أن إنتاجها من الغاز قارب ١٠٩,٤ مليار متر مكعب سنة ٢٠١٦م، وهو ما يعادل تقريبًا ٣,٠٧٪ من الإنتاج العالمي الذي تجاوز ٣٥٥١ مليار متر مكعب.

يمكن للجزائر الاستفادة من الأسطول البحري السعودي في نقل الغاز الطبيعي لامتلاك المملكة أسطول مختص في نقل سوائل المحروقات

الجدول رقم (١) احتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية سنة ٢٠١٦

	احتياطات الغاز (ترليون متر مكعب)	الإنتاج (مليار متر مربع)
السعودية	٨,٤	١٠٩,٤
العالم	١٨٦,٦	٣٥٥١,٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على
BP Statistical Review of World Energy June 2017
www.Bp.com/statisticalreview

٢-٢ القدرات الجزائرية في مجال الغاز الطبيعي

بلغ احتياطي الغاز الطبيعي الجزائري ٤,٥ ترليون متر مكعب سنة ٢٠١٦م، علمًا أن هذا الاحتياطي استمر عند هذا المستوى لمدة أزيد من ١٠ سنوات بالرغم من الإنتاج المستمر ما يدل أن كل استخدام يقابله اكتشاف بنفس القدر تقريبًا، حيث بلغ عدد الاكتشافات سنة ٢٠١٦م، ١٦ اكتشافا بينما كانت الذروة سنة ٢٠١٣ م، عندما بلغ عدد الاكتشافات ٢٠. أما من حيث الانتاج فقد قدر ب ٩١,٤ مليار متر مكعب سنة ٢٠١٦م، بزيادة قدرها ١٠ مليار متر مكعب بالمقارنة مع سنة ٢٠١١ م، و٢٠١٢م، عن قدر الإنتاج آنذاك ب٨٢,٣ و ٨١,٥ مليار متر مكعب على التوالي.

الجدول رقم (٢) احتياطات و إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر سنة ٢٠١٦

	احتياطات الغاز (ترليون متر مربع)	الإنتاج (مليار متر مربع)
الجزائر	٤,٥	٩١,٣
العالم	١٨٦,٦	٣٥٥١,٦

نفس المصدر

مما تقدم نلاحظ أن هناك آفاق للشراكة بين الدولتين اللتان تمتلكان احتياطات كبيرة كما تنتجان كمية معتبرة استجابة للمتطلبات التسويق الداخلي والخارجي.

٣- مقومات الشراكة الجزائرية السعودية

إن دوافع ومقومات الشراكة في مجال الغاز الطبيعي بين السعودية والجزائر متوفرة تحتاج فقط إلى رؤية تقنية وإطار عملي موحد، وهو ما يسمح بانسياب عوائد قد تساهم بشكل مباشر في الحد من العجز المالي الذي تسبب فيه تراجع المداخيل البترولية. ومن بين أهم مقومات التعاون في القطاع الغازي.

٣-١ مجال تمييع الغاز الطبيعي

تعرف صناعة سوائل الغاز في كل من السعودية والجزائر تطورًا مستمرًا حيث يبرز ذلك من خلال انتقال كمية إنتاج في كل من البلدين من ١٠٩٣,١ ألف برميل مكافئ سنة ٢٠١٢م، الى ١١٨٥,٥ ألف برميل مكافئ سنة ٢٠١٦م، بالنسبة للمملكة العربية السعودية بينما ارتفع الإنتاج في الجزائر من ٤٤٩,٠ ألف برميل مكافئ إلى ٥٠١,٠ ألف برميل مكافئ خلال نفس الفترة. وذلك خاصة من أجل الاستجابة إلى احتياجات الطلب الداخلي بالنسبة للدولتين.

الجدول رقم (٣) تطورات إنتاج صناعة السوائل الغازية في كل من الجزائر و السعودية

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
السعودية	١٠٩٣,١	١٠٩٣,١	١٠٩٩,٦	١١٥٥,٢	١١٨٥,٥
الجزائر	٤٤٩,٠	٤٢٠,٠	٥١٠,٠	٥٠٨,٠	٥٠١,٠

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٧

وبما أن الجزائر تسوق جزءًا من إنتاجها في الأسواق الخارجية يمكن لها أن ترفع من قدراتها الإنتاجية خاصة الغاز المميع في هذا الصدد يمكن إقامة شراكة رابح-رابح للطرفين من خلال إطلاق السعودية لمشروع استثماري يتمثل في تطوير مصانع تمييع الغاز في الجزائر حيث أن المنشأة الحالية تتميز بقدم معداتها فالاستثمار لن يكون مكلف كثيرًا من الناحية المالية لأنه لن يحتاج إلى عقار صناعي وبنى تحتية سواء منها تلك المرتبطة مباشرة بمصانع التمييع أو الجورية بل إلى تطوير وصيانة التجهيزات الموجود بهدف رفع حجم الإنتاج، من خلال إدخال أساليب تقنية و تكنولوجيا حديثة و تحسين آلية التسيير، فالسعودية لديها الإمكانية التقنية والبشرية للقيام بذلك انطلاقًا من انفتاحها على رأس المال الأجنبي الذي يتميز بالتطوير المستمر لقدراتها مقابل امتلاك الجزائر لتجربة طويلة في مجال التمييع.

٣-٢ رفع القدرات التصديرية

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال تصدير الغاز بما يزيد عن ٥٤ مليار متر مكعب سنويًا مقسمًا على النحو التالي: ٣٨,٤٤ مليار متر مكعب على شكل غاز طبيعي عبر الأنابيب و ١٥,٥٣ مليار متر مكعب عبر الناقلات، في مقابل ذلك تختفي السعودية من خريطة تصدير الغاز وقد يعود ذلك بالأساس إلى استراتيجية المملكة في المحافظة على هذا المورد الطبيعي واستغلاله بما يكفي الاستهلاك الداخلي، في هذا الصدد يشير التقرير الإحصائي الصادر عن شركة بيبي BP في يونيو ٢٠١٧م، إلى أن السعودية تنتج حوالي ١٠٩,٤ مليار متر مكعب سنويًا و هو ما يعادل حجم استهلاكها الداخلي بالضبط.

و على اعتبار أن الجزائر تلبي ما نسبته ١٠٪ من احتياجات الطلب الأوروبي على هذه المادة الحيوية ومن منطلق أن السوق الأوروبية سوق واعدة بالنظر إلى الحركية الاقتصادية التي تميزها خاصة منطقة اليورو يمكن للجزائر أن ترفع حصتها أو على الأقل المحافظة عليها في ظل المنافسة القوية من قبل كل من الولايات المتحدة، روسيا، وقطر وعلى اعتبار أن أفضل سبيل لرفع المبيعات الخارجية هو بيع الغاز المميع (المسال) من منطلق أن الغاز الطبيعي يحتاج إلى تأمين البيع في الأسواق الدولية من خلال عقود طويلة المدى، في هذا الصدد يمكن للجزائر الاشتراك مع السعودية في مجال نقل هذه السلع الاستراتيجية حيث تملك هذه الأخيرة أسطولاً بحريًا مختصًا في نقل سوائل المحروقات يمكن له التسيير الجيد والعقلاني للإمدادات وتحين فرص البيع الأسواق الفورية.

٣-٣ رفع سعر الغاز في أسواق الطاقة

من المتناقضات في أسواق الطاقة هو الارتفاع الدائم لسعر البترول بالمقارنة مع سعر الغاز بينما غير المفهوم تمامًا هو أن سعر الغاز مربوط بسعر النفط أي ن أي اتجاه تنازلي لسعر النفط يقود إلى حتمية تخفيض سعر الغاز. يبرز الجدول أسفله الذي تم اقتباسه من بيانات منشورة بالنشرة الشهرية لأوبك هذه الوضعية خاصة وأنه يستخدم وحدة قياس مشترك لكل من المادتين.

الجدول رقم (٤) تطورات الأسعار الفورية للغاز الطبيعي و خام غرب تكساس في السوق الأمريكي خلال سنة ٢٠١٧
(دولار لكل وحدة حرارية بريطانية)

الاشهر	يناير	مارس	مايو	يوليو	سبتمبر	نوفمبر
الغاز الطبيعي	٣,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٣,٠
خام غرب تكساس	٩,١	٨,٦	٨,٤	٨,١	٨,٣	٩,٨

المصدر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،النشرة الشهرية، العدد١ السنة ٣٣ يناير ٢٠١٨

إذا سلمنا أن منظمة أوبك التي تضم في عضويتها كلا من السعودية و الجزائر تساهم نسبيًا في المحافظة على سعر البترول من خلال آلية تسقيف الإنتاج، يمكن لهاتين الدولتين أن تجتمعان في تكتل آخر يضم دول أخرى، يكون هدفه إيجاد آلية تسمح بتحرير سعر الغاز والعمل على حمايته من الانخفاض وهو ما يسمح بتالي للجزائر التي تصدر هذه المادة من تعويض تراجع المداخيل البترولية بالمداخيل الغازية ويفتح أفق إمكانية بدء التصدير الفعلي لهذا المنتج من قبل السعودية وتستفيد الدولتان من انسياب مداخيل بالعملة الصعبة تستخدم في تغطية العجز الداخلي والخارجي وإيقاف استنزاف احتياطات الصرف الأجنبي.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن السعودية والجزائر يمكن لهما إقامة شراكة واعدة في مجال الغاز الطبيعي وبالتركيز على تنمية قدرات التميعية (المسالة) والتصديرية وكذا إيجاد إطار دولي يبحث في سياسة جديدة لتسعيره.

١- نتائج اختبار الفرضية

يعتبر الغاز الطبيعي بديل طاقوي داخلي للبترول، ذلك أن كل المادتين يعتبر أن من المحروقات ومن مصادر الطاقة الاحفوري، وإذا تميز الأول بكونه شكل من أشكال الثروة ذلك أن عقود النفط تعتبر من أهم الأصول تتداول يتميز الغاز بقلة آثاره السلبية على البيئة وعليه يمكن لعوائد هذا الأخير أن تكون بديلاً حقيقيًا يعوض المداخيل البترولية.

٢ -مقترحات لدعم أهداف الدراسة

- تكوين فريق عمل تقني ومالي لدراسة مشروع الشراكة وآليات التمويل واقتسام المداخيل.
- إعطاء الأولوية للمكاسب الاقتصادية.
- دراسة إمكانية توسيع مجالات التعاون إلى الدول الخليجية والمغاربية خاصة مسألة مراجعة سعر الغاز.
- الانفتاح على المقترحات الدول خاصة تلك التي تتضمن حلول تكنولوجية وابتكارية.

* أستاذ محاضر في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون ـ الجزائر

مراجعات محسوبة من الجانبين تهيئ لنقلة في العلاقات الاستراتيجية

العلاقات الجزائرية - السعودية: إعادة اكتشاف الفرص والمنافع

ترتبط دول المغرب العربي بعلاقات تاريخية متصلة مع دول الخليج العربية، بحكم طبيعة العلاقات التاريخية الممتدة والتواصل الحضاري والإنساني والتي تشكلت عبر وشائج العروبة والإسلام، وفي القلب من الجناحين الشرقي والغربي تحتل السعودية والجزائر مكانة استراتيجية، وتجعلهما في منصة لانطلاق رؤية مشتركة، وذلك مواكبة للتغييرات والتحولات التي يشهدها الإقليم والعالم، إلى جانب رؤية القيادة السياسية في كلا البلدين لحجم التحديات التي تواجه المنطقة على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، ويأتي ذلك في ظل التحولات الجديدة في السعودية التي يقودها العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان، وحالة المخاض التي تشهدها الجزائر لإدارة عملية التحول داخليًا وخارجيًا لتلبية متطلبات المرحلة المستقبلية. وعلى الرغم من وجود بعض التباين في وجهات النظر بين البلدين حيال بعض الملفات القليلة طبقًا لطبيعة العلاقات الدولية، إلا أن قيادة البلدين حرصتا على تفهم خصوصية مواقف كل طرف وعدم التصعيد على المستوى الرسمي.

د. عادل عبد الصادق

خصوصية الاختلاف حول التدخل العسكري

رفضت الجزائر الانخراط في "التحالف العسكري الإسلامي لمقاومة الإرهاب الذي كونته الرياض منذ ٢٠١٥م، وكذلك "عاصفة الحزم" ضد جماعة الحوثي في اليمن، في حين شاركت تونس والمغرب وليبيا ومالي وموريتانيا، وعدم مشاركة الجزائر استندت إلى التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وترى أن الدخول في تحالفات عسكرية يعمل على زيادة الاستقطاب في المنطقة حسب وجهة نظرها، وبررت موقفها حيال عدم انضمامها للتحالف العربي أو الإسلامي ولأسباب دستورية في ظل تمتع الجيش الجزائري بقدرات كبيرة سواء على مستوى عدد الجنود أو التسليح أو الخبرة، وهو الذي خاض حربًا امتدت لعقد من الزمن في مكافحة الإرهاب فيما أطلق عليه "العشرية السوداء"، فضلاً عن مواجهة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وامتدادها الداخلي في الجزائر، حيث تشكل الحدود الجزائرية عبئًا أمنيًا كبيرًا وبخاصة مع حالة الفوضى في ليبيا، وعلى الرغم من الرفض الجزائري في الانخراط عسكريًا إلا أنها لم تتوقف عن إدانة العمليات الإرهابية التي يقوم بها الحوثيون ضد السعودية، وتستند الجزائر على النص الدستوري بعدم انخراط جيشها في أي مهام قتالية خارج الحدود، وهذا المبدأ لم يتم تجاوزه إلا في عام ١٩٦٧ و ١٩٧٣م، في الحروب العربية الإسرائيلية، مرتكزًا على خبرة التحرر الوطني والتي تشكل عقيدة الجيش الجزائري.

ويأتي ذلك إلى جانب تلك الحساسية التي توليها الجزائر تجاه الانخراط في حروب ضد دول إقليمية تحسبًا لأن يكون لها انعكاسات على الداخل الجزائري بمكوناته المعروفة، لذلك تحافظ على تبني سياسة خارجية مستقلة تجاه علاقاتها مع الدول الأخرى.

وتتخوف الجزائر من نقل الصراع المذهبي إليها، أو ما يسمى بالصراع السني - الشيعي خاصة أن هناك بالفعل توترات ذات أبعاد اقتصادية بين الأباضية وهي أحد المذاهب الشيعية، وبين السنة من أتباع المذهب المالكي. ناهيك عن التوتر في منطقة القبائل، ومن ثم ترى الجزائر أن عملية الانخراط خارجيًا ستؤدي إلى التأثير على الاستقرار الداخلي.

في عام ٢٠١٣م، ترددت الجزائر في تأييد حملة فرنسا العسكرية "عملية سيرفال" في شمال مالي، وبدلاً من ذلك

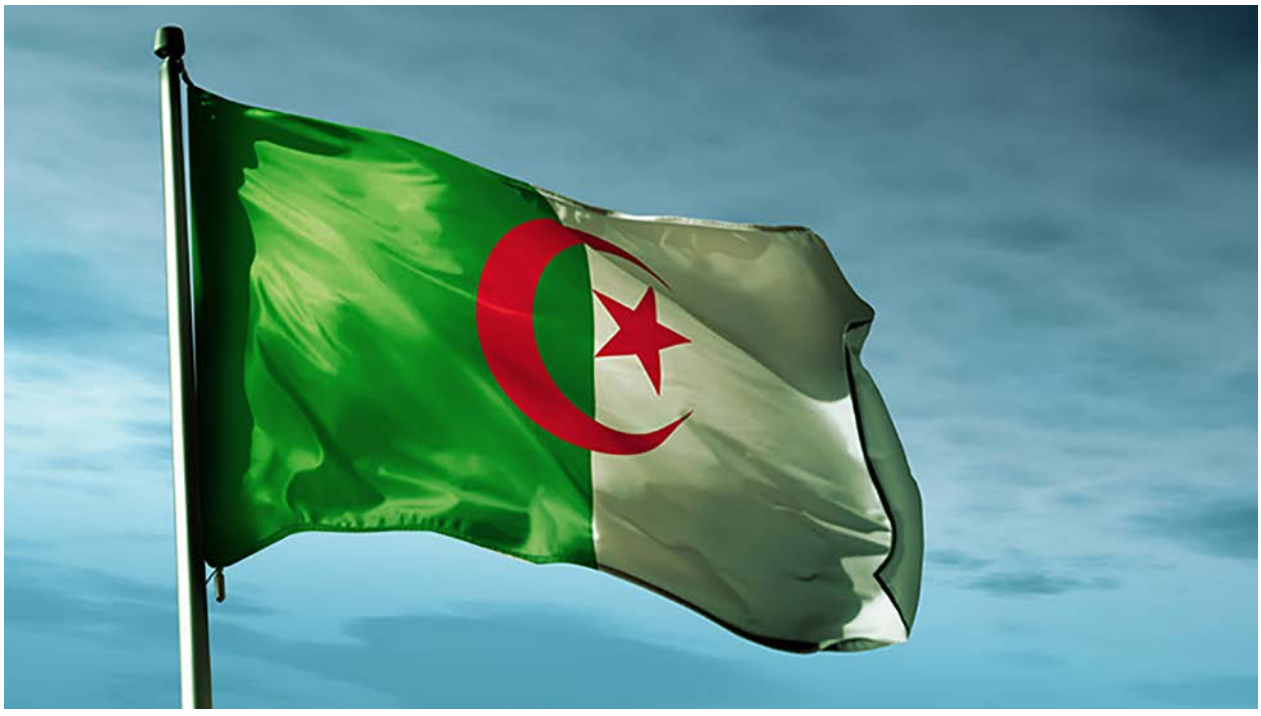

اختارت تأمين حدودها الخاصة بينما عرضت خدماتها كوسيط بين الفصائل المتحاربة في البلد. وخلال ما عرف بـ "الربيع العربي" عام ٢٠١١م، عارضت الجزائر تدخل حلف شمال الأطلسي ودول من مجلس التعاون الخليجي في ليبيا خلال الثورة المناهضة للقذافي، وسعت دون جدوى إلى قيام الاتحاد الإفريقي بالتفاوض على حل دبلوماسي للأزمة. وعارضت كذلك غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠م، رغم تحفظها بعد مشاركة الولايات المتحدة، ويرتكز موقف الجزائر من الأزمة اليمنية بأن عملية استعادة الاستقرار والأمن لن تكون ممكنة إلا من خلال الالتزام بمخرجات الحوار الوطني.

التفاعل السياسي والارتباط الواقعي

لقي قرار جامعة الدول العربية بتصنيف حزب الله منظمة إرهابية، عدم تجاوب من الجزائر حيث اعتبرته الأخيرة تدخلاً في الشأن اللبناني من جهة، كونه يؤثر على مقاومة ضد العدوان الإسرائيلي حسب الرؤية الجزائرية من جهة أخرى حيث مازال الشعب الجزائري يستحضر مشهد حرب الاستقلال عن الاستعمار الجزائري.

وتعد قضية حزب الله وحركة حماس من الملفات التي تثير الجدل، فالجزائر التي نالت استقلالها بعد ما يزيد عن التضحية بمليون شهيد ضد الاحتلال الفرنسي، تعتبر المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي حق شرعي وقانوني ما بقي وجوده، ومن ثم فإن السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر الوطني ثابتة في العقيدة الوطنية، ومن هذه الزاوية أيضًا يأتي دعمها كذلك لحركة البوليساريو في الصحراء الغربية، بينما ترى وجهة النظر السعودية أن كلا الحركتين متورطتان في قضايا إرهاب ولهما علاقات وثيقة مع إيران ويهددان الأمن والسلم ، خاصة أن إيران تعمل على هز استقرار منطقة الخليج، وعبر تواجدها في سوريا واليمن وما تقوم به من اختراقات وتغذية للطائفية في المنطقة، وإيران تقوم بمحاولات لمد النفوذ الشيعي ودفع المنطقة إلى عدم الاستقرار في الخليج العربي خاصة وفي المنطقة العربية برمتها عامة.

ويرتكز الموقف الجزائري من سوريا على أساس أهمية الحفاظ على وحدة الدولة السورية وأهمية الحفاظ على مقدرات محور المقاومة والممانعة، ومن ثم احتفظت الجزائر بعلاقات دبلوماسية مع سوريا، وعارضت المطالب برحيل بشار الأسد كشرط للتسوية السياسية، إضافة إلى تباين وجهات النظر حيال قضية الصحراء.

على صعيد ذي صلة تملك الجزائر علاقات استراتيجية مع طهران وهذه العلاقة الثنائية المتنامية لها أبعاد جيوسياسية وكذلك اقتصادية. وفي نهاية المطاف، فإن استقلال الجزائر النسبي عن المدارات الجيوسياسية في المنطقة ينبع إلى حد بعيد من الإرث التاريخي وثروة الموارد الطبيعية. وبصفتها عضوًا في منظمة أوبك، وهي ثالث أكبر منتج ومصدر للنفط الخام في

إفريقيا، وأكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي في القارة، لذلك تشعر الجزائر بالاستقلالية الاقتصادية، ومن ثم انتهجت نهجًا مستقلا بعض الشيء في التعامل مع القضايا الإقليمية، وهو الأمر الذي تم في حالة "ليبيا القذافي"، ورفضت أن تحذو حذو الدول العربية وحافظت على علاقات مع طهران على الرغم من بعض التوتر، وأدت هذه الديناميكية نفسها في بعض الأحيان إلى درجة من التوتر بين الجزائر والدول العربية السنية.

نقاط الجذب الاستراتيجي

على الرغم من وجود تلك الملفات التي تشهد اختلاف في وجهات النظر بين الجانبين إلا أن هناك مراجعة لوجهة الخليجية تجاه معالجة بعض تلك الملفات على النحو الذي تقترب من وجهة النظر الجزائرية والعكس أيضًا حيث تراجع الجزائر وجهة نظرها، وهذه المراجعة المحسوبة تمثل أرضية هامة لإحداث نقلة في العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين خاصة بين المملكة العربية السعودية والجزائر.وجاءت التوجهات الجديدة في السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان ضمن رسم خطط المملكة المستقبلية في رؤية ٢٠٣٠، لتؤكد على توسيع قاعدة التعامل الإقليمي والدولي وتنويع الشراكات وفق ما كشفت عنه الرؤية الاستراتيجية للمملكة من انفتاح داخلي و خارجي وتعزيز الشركات الاستراتيجية مع دول الجوار العربي، كما تفاعل موقف المملكة العربية السعودية مع تطورات القضية السورية بالتأكيد على الحل واستضافت اجتماعات المعارضة السورية في الرياض لتقديم الحلول السياسية، ومن جهة أخرى تنهج السعودية سياسة إيجابية تجاه العراق، بغية العمل على جذبه إلى محيطه العربي وسد الطريق أمام توغل النفوذ الإيراني به، وكذلك اهتمام السعودية بالحل السياسي للأزمة اليمنية، وفي المقابل انزعجت الجزائر من خطة إيران لنشر التشيع في المغرب العربي خاصة في الجزائر ، وهو الأمر الذي لقي رد فعل حكومي جزائري قوي، وعبرت الجزائر كذلك عن استيائها من الدور القطري في دعم الميليشيات المسلحة في ليبيا على النحو الذي يؤثر على الحل السياسي للأزمة ويزيد من التهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري، وانتقدت الجزائر الإعلام القطري واتهمته بمحاولة بث الشائعات والمعلومات المضللة عن علاقتها الخارجية مع السعودية والإمارات، وتراقب الجزائر بقلق تصاعد الدور التركي في سوريا والعراق وليبيا، كل ذلك يمثل نقاط التقاء بين الجزائر والمملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الجزائر تحتفظ بعلاقات مع قطر وتركيا وإيران ،وربما يشكل ذلك عنصر قوة في سبيل دعم الاستقرار، وفرض شروط على استمرار تلك العلاقات وفقًا للأمن القومي العربي ،كما تملك الجزائر خبرات هائلة في عملية تأمين الحدود وفي مكافحة الإرهاب، وتملك المملكة العربية السعودية تجربة داخلية ناجحة في مكافحة التطرف والعنف والمناصحة لمنع التطرف الذي يقود للإرهاب، وهنا يمكن الاستفادة من خبرات وإمكانيات في دعم استقرار وأمن المنطقة، إضافة إلى ذلك يمكن أن تلعب الجزائر دورا في التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة اليمنية مع احتفاظها بعلاقات مع كافة أطراف الصراع، ولدى الجزائر قدرات عسكرية كبيرة يمكن أن تشكل مدخلا للتعاون العسكري بين البلدين، وفي تبادل المعلومات الأمنية.

ومع ذلك، تواجه الجزائر تهديدات إقليمية أخرى مثل الاضطرابات في ليبيا ومالي والنيجر وفي منطقة الساحل والصحراء والتي تؤثر سلبًا على الجزائر مستقبلًا وعلى مبدأ التداول السلمي للسلطة. على الرغم من نجاحها في تحقيق الأمن والاستقرار إبان فترة الاضطرابات في الإقليم.

أكدت الجزائر أن موقفها تجاه الأزمة الخليجية واضح بأنها تقف على مسافة واحدة بين جميع الأطراف وأن الحضور الخليجي السياسي والاقتصادي في الجزائر قوي، بفضل العلاقات الأخوية التي تربط بين القيادة الجزائرية مع قادة دول الخليج العربي".

وتوالت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجزائر والمملكة العربية السعودية بغية تعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية ذات العمل المتشابه، خاصة في مجال العمل على تعزيز الإسلام النقي ومواجهة انحرافات الفهم الخاطئ والتأويلات غير الدقيقة للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقد تقدم كلا البلدين في إحراز خطوات ملموسة في هذا الاتجاه المتعلق باجتثاث منابع فكر التطرف والتشدد والإرهاب الذي أصبح اليوم ظاهرة عالمية، خاصة أن الجزائر تبدي للعب دورًا هامًا في محاصرة النشاط الإيراني في إفريقيا ومحاولة نشر التشيع داخل التجمعات الإسلامية الإفريقية، كما تعمل الدولتين على تعميق التعاون وتبادل الخبرات، وتنسيق أداء مناسك الحج خاصة أن الجزائر تطالب زيادة حصتها إلى ٤٠ ألف حاج سنويًا، .

ويجب أن تتضافر الجهود العربية لمنع إطالة أمد الخلافات حول القضايا الساخنة في الدائرة العربية ومنع استمرار حالة الانهيار في اليمن وسوريا وليبيا، خاصة أن هذه الظروف تمثل بيئة حاضنة لنمو الجماعات الإرهابية وامتداد نشاطها إلى الدول المجاورة، خاصة أن الجزائر تعاني من مجاورتها لحدود مضطربة ولدول منهارة، ومن ثم تحتاج إلى الدعم في تعزيز دورها في استعادة الأمن في دول جوارها، وبخاصة مع الدور السلبي الذي تلعبه قطر في ليبيا.

وتنطلق الرؤية الجزائرية من أنه مع حالة الانهيار في الإقليم العربي فعلى الدول التي سلمت منه في الجانب الإفريقي كمصر والجزائر بأن تتعاون مع غيرها خاصة السعودية في استعادة الأمن والاستقرار، من أجل وقف الانهيار في البنية التحتية وفي الخسائر البشرية والمادية والعسكرية والتي ستؤثر بدون شك في تقوية أعداء الأمة العربية وتعزيز قدرة إيران وتركيا وإسرائيل على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية.

ومن ثم فكلاً من الجزائر والسعودية تمثلان عمقًا استراتيجيًا هامًا في تعزيز القدرات الاقتصادية والأمنية وفي مواجهة التطرف والإرهاب، والعمل على صياغة دور لتشكيل رؤية عربية وطنية لمستقبل الدول العربية، بدلاً من إتاحة الفرصة لدول خارجية لفرض مشروعات تآمرية وتفتيتية لدول المنطقة، والعمل على حماية مقدرات وثروات الأمة العربية.

فرص التعاون الاقتصادي

تحتل كل من الجزائر والسعودية أهمية استراتيجية كبرى في مجال النفط والغاز وداخل منظمة أوبك، وبالجزائر فرص استثمارية مهمة للسعودية خاصة مع توجه الجزائر إلى إحداث تعديلات في قوانين الاستثمار الأجنبي على النحو الذي سينعكس على حجم الاقتصاد ومكافحة البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي، في الوقت الذي تملك فيه السعودية استثمارات تزيد قيمتها على ١٠ بليون دولار في الجزائر، ومن ثم يمكن البناء على هذه الأرضية المشتركة.

وتعد الجزائر بوابة لاقتحام أسواق أوروبا وإفريقيا أمام السعودية، إضافة إلى السوق الجزائري الواسع مع توفر العمالة الرخيصة التي تساهم في إقامة مشروعات مشتركة، كما تتشابه كل من الجزائر والسعودية في هيكل الاقتصاد المبني على عائدات الطاقة، حيث تمثل موارد الجزائر من الطاقة حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٦٠٪ من إيرادات الموازنة، وما يقرب من ٩٥٪ من عائدات التصدير. وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وهي سادس أكبر مصدر للغاز، وتحتل المرتبة ١٦ في احتياطي النفط، ولدى السعودية اقتصاد قائم على النفط، وتمتلك حوالي ١٦٪ من احتياطيات النفط العالمية المثبتة، وأكبر مصدر للنفط، وتلعب دورًا رائدًا في منظمة أوبك، ويمثل قطاع البترول ما يقرب من ٨٧ ٪ من إيرادات الميزانية، و٤٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٠ ٪ من عائدات التصدير.

وعلى الرغم من النمط الاقتصادي للدولتين فإن هناك فرص لتعزيز التعاون المشترك، في ظل المتغيرات الدولية والتحديات الداخلية، والاتجاه إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لا سيما بعد انهيار أسعار النفط العالمية، والاتجاه إلى توطين اقتصاد المعرفة، وهي خطوة بدأت بها السعودية تحت خطة تنفيذ رؤية ٢٠٣٠، وهو الأمر الذي تحتاج إليه الجزائر من خلال اعتماد خطة وطنية للتحول الرقمي، بالإضافة الى أهمية تعزيز التعاون في مجالات السياحة والمستحضرات الصيدلانية والمنتجات الغذائية والإسمنت والكهرباء وغيرها.

لذلك يجب تنشيط مجلس الأعمال السعودي الجزائري لتشجيع حركة الاستثمار والتعاون بين رجال الأعمال السعوديين والجزائريين لإقامة مشروعات تنموية تخدم اقتصاديات البلدين، ودعم الصداقة القائمة بين القيادتين والشعبين. وبخاصة أن الجزائر بها سوق ديناميكي من ٤٠ مليون مستهلك، إلى جانب البنية التحتية الحديثة التي تعتبر وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب. والعمل على إعادة إطلاق الشركة السعودية للنقل البحري الجزائري، وإنشاء بنك سعودي جزائري لتمويل المشاريع الاستثمارية الداخلية.

الجزائر لديها حساسية تجاه الانخراط في حروب ضد دول إقليمية تحسبًا لانعكاسات على الداخل الجزائري

وتتبنى الحكومة الجزائرية سلسلة من الإجراءات والإصلاحات لتحسين النظام الاقتصادي، بما في ذلك قانون الاستثمار الجديد الذي يحتوي على عدد من الضمانات والحوافز المنصوص عليها في الدستور، وحرية اللجوء إلى التحكيم الدولي.

جسر دبلوماسي

يمكن لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن ستكشف إمكانات الجزائر في العمل كوسيط إقليمي بما لديها من خبرات متراكمة في العديد من الوساطات، ولكون الجزائر عضوًا في جامعة الدول العربية وتتمتع بعلاقات جيدة مع دول الجوار بالاضافة إلى عدم تدخلها في الصراعات العربية، ما يشكل أرضية لاستخدام "حياد" الجزائر للتخفيف من حدة التوتر والتنافس الجغرافي الإقليمي والمساهمة في حوار إقليمي يهدف إلى تهدئة التوترات وإيجاد حلول للأزمات الإقليمية.

ويمكن للدول العربية والإقليمية الاستفادة من الجزائر كجسر دبلوماسي مقبول بين كافة الأطراف العربية والإقليمية، وكذلك كسر برواز ما يعتبره البعض بـ"الدبلوماسية الصامتة" ما يفتح الباب إلى آفاق جديدة للعلاقات الثنائية والإقليمية سواء عبر مجلس التعاون الخليجي أو إعادة تنشيط اتحاد المغرب العربي.

* خبير بوحدة العلاقات الدولية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تحليل وتقييم مستويات الأسعار من خلال ثلاثة مشاهد

أسعار النفط .. والخلفيات السياسية وهيمنة القوى الكبرى

شهدت أسواق البترول العالمية تقلبات حادة خلال العامين الأخيرين، معظمها نشأ من خلفيات سياسية احتدم فيها صراع القوى الكبري لإحكام السيطرة على منابع الطاقة في العالم، وخاصة الدول التي تلعب أو ترغب في لعب أدور قيادية في منطقتها أو على المستوى العالمي، حيث تعتبر الطاقة بكافة صورها وأشكالها (بترول خام - غاز - مشتقات بترولية - كهرباء) هي المحور الأساسي للتنمية الاقتصادية والمجتمعية ومحاربة البطالة، وتشير التقارير الصادرة عن البنك الدولي إلى ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومتوسط الناتج القومي ومعدلات البطالة، حيث تم تقسيم دول العالم إلى ثلاث فئات:

د. مصطفى كمال

- **الفئة الأولى:** وهي تلك البلاد التي تتنوع مصادر دخلها وإيراداتها وتهتم في المقام الأول بتعظيم القيمة المضافة من مواردها المتاحة سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية وتلعب دورًا محوريًا على المستوى العالمي بامتلاكها للتكنولوجيا، وتهتم بتأمين احتياجاتها من الطاقة (دول العالم الأول).
- **الفئة الثانية:** وهي البلاد التي تحاول النهوض من خلال استغلال ما لديها من طاقات محدودة (طبيعية أو بشرية) في توفير حياة كريمة لمواطنيها اعتمادًا على عناصر التقدم غير المتوفرة لديها ولكن تعمل على اجتذابها من خلال الإرساليات التعليمية لأبنائها بالخارج (تجربة الهند - أقوى سابع اقتصاد على مستوى العالم ٢٠١٥م) أو استقدام أصحاب التكنولوجيا للاستثمار بحزمة من الحوافز والضمانات (تجربة الصين - ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم ٢٠١٥م).
- **الفئة الثالثة:** وهي البلاد التي تمتلك ثروات طبيعية وبشرية وتعتمد على موارد ريعية غير تكنولوجية (تصدير خام البترول أو الثروات المعدنية - السياحة - الممرات الملاحية) ولا تعمل على استقدام التكنولوجيا بقدر اهتمامها بالاستثمار، ومن ثم أصبحت مطمعًا أو صيدًا سهلا للفئتين السابقتين برغم من تخطي نصيب الفرد من الناتج القومي في بعض هذه البلاد لأقرانهم في الفئتين الأولى والثانية.

مما تقدم يسهل الآن تحليل وتقييم مستويات الأسعار التي شهدها العالم في العامين الأخيرين، ومدى تأثيره على مناطق الصراع في العالم من خلال ثلاثة مشاهد محددة:

- أزمة القرم ورد الغرب عليها بإضعاف الاقتصاد الروسي بخفض أسعار البترول، وهو يمثل من ٤٠-٥٠٪ من إجمالي الناتج القومي، وكيف انعكس ذلك على خفض قيمة الروبل ليصل سعر تحويل الدولار لأكثر من ٨٠ روبل خلال الربع الأول من ٢٠١٦م.
- استسلام إيران للضغط الأمريكي وتوقيع اتفاقية الانتشار النووي وفقًا لضوابط ومعايير محددة مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، بعد انخفاض عائدات النفط ومشتقاته، وهي تمثل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الصادرات.
- معاقبة الدول الخليجية المؤيدة لمصر بعد ثورة ٣٠ يونيو والتي يمثل النفط أكثر من ٨٠٪ من عائدات الدخل بها، بل وتأليب الحروب الطائفية من حولها كما نرى في سوريا واليمن والعراق وليبيا، مما كان له أثر سلبي على مجموعة الدول الخليجية بتأجيل بعض المشروعات التنموية بها وظهر أثره الإيجابي بتفهم المملكة العربية السعودية لأبعاد المخطط وإصرارها على استمرار الإنتاج بدون تخفيض ووضع سياسة جديدة للمملكة حتى ٢٠٣٠ لا تعتمد على النفط كأكبر مصدر للدخل.

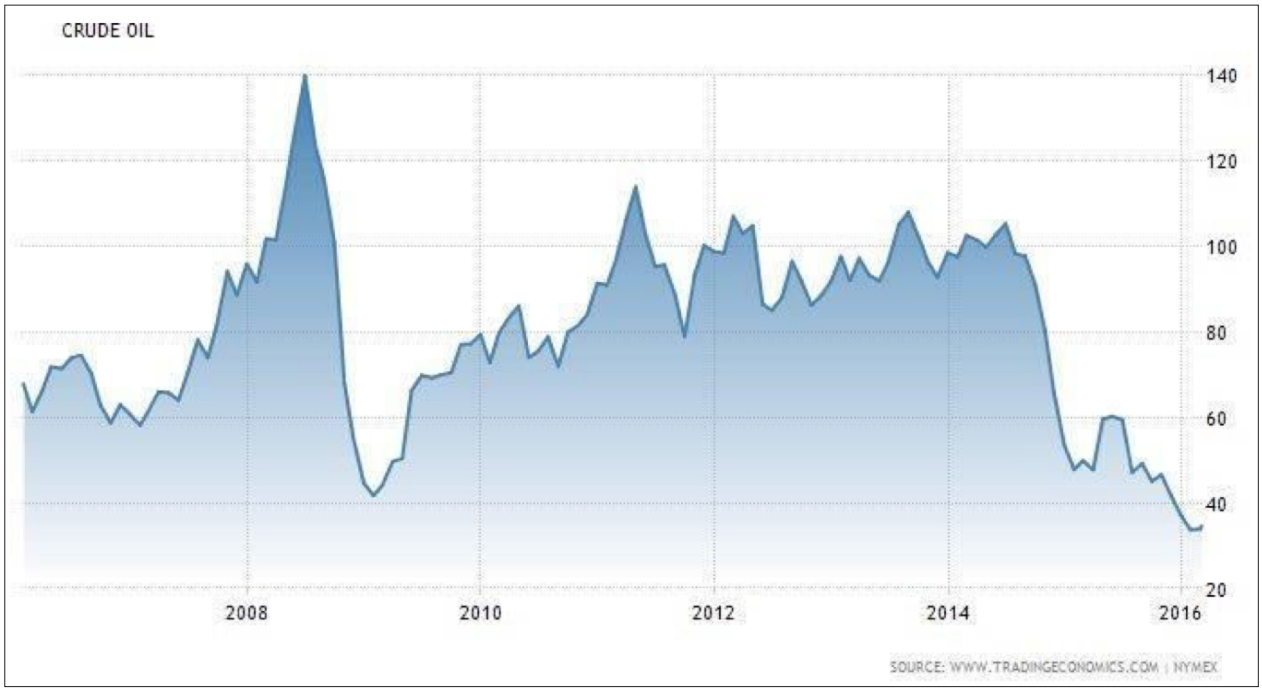

سعر النفط حول ٥٥ دولارًا حاليًا ومن المتوقع صعوده قبل نهاية العام إلى ٦٠ دولارًا مع ثبات الأسعار عند هذا الحد الذي يعتبر سعرًا عادلاً

توصيف لموقف أسعار النفط حاليًا وانعكاسها على الاقتصاد العالمي:

عقب دخول العالم في الصراعات المشار إليها، بدأت الدول الكبرى في استخدام كل الأساليب غير العسكرية مثل الأدوات الاقتصادية (ميزان التبادل التجاري) والتكنولوجية (النفط الصخري) لمواجهة مد أسعار الطاقة الذي وصل إلى ذروته في الربع الثالث لعام ٢٠٠٨ م، حيث بلغ سعر برميل النفط ١٤٠ دولار، وانهار بعدها مع تداعيات الأزمة الاقتصادية ليصل إلى ما دون ٤٥ دولار في بداية ٢٠٠٩م، إلا أن أسعار النفط عاودت الارتفاع مرة أخرى لتتخطى حاجز ١٠٠ دولار بنهاية ٢٠١١م، وتستمر الأسعار في التذبذب حول هذا السعر حتى الربع الثاني من ٢٠١٤م، ليبدأ بعدها مسلسل الانهيار التام وتتدنى أسعار النفط إلى ما دون ٢٥ دولارفي الربع الأول من ٢٠١٦م، وتعد تكلفة الإنتاج من أهم العوامل التي تحدد القاع الذي يمكن أن تصل إليه أسعار النفط في العالم، حيث لا يمكن للأسعار أن تبقى أقل من هذه التكلفة لفترات طويلة نظرًا للتبعات التي ستطرأ على هذه الصناعة وخروج العديد من منتجي النفط مرتفع الكلفة من الحلبة. تتأرجح تكلفة استخراج النفط في العالم (تكاليف استثمارية + تكلفة تشغيل) طبقًا لطبيعة ونوع النفط، علمًا بأن التكاليف تختلف من حقل لآخر، حيث أن تكاليف الحقول البرية الضخمة مثل حقل "الغوار" في السعودية أو حقل "برقان" في الكويت تقل بكثير في حين تكون تكلفة الإنتاج في الحقول البحرية بالمياه الضحلة أكثر، أما تكاليف الحقول في المياه العميقة كما هو الحال في خليج المكسيك والحقول في البرازيل وغرب إفريقيا ووسط البحر المتوسط فهي مرتفعة جدًا.

تشير التقارير إلى أن الأسعار السابقة للنفط كانت أعلى من تكاليف الإنتاج التشغيلية ولكنها وصلت مرحلة حرجة عندما تتم المقارنة بالتكاليف الإجمالية شاملة التكاليف الرأسمالية وهو الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الشركات العالمية بتخفيض إنفاقها الرأسمالي بنسبة ٢٥٪ خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦م، وذلك عبر تخفيض ميزانيات الحفر والتنقيب وإيقاف بعض المشاريع التي أصبحت غير مجدية وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج العالمي، ومن ثم التخلص من تخمة المعروض الحالية. يؤدي هذا بالطبع إلى استقرار الأسواق وارتفاع أسعار النفط تدريجيًا طبقًا لما رأيناه في الشهرين الأخيرين ليدور حول ٥٥ دولارًا حاليًا، ومن المتوقع صعوده قبل نهاية العام إلى ٦٠ دولارًا مع ثبات الأسعار عند هذا الحد الذي يعتبر سعرًا عادلاً لبرميل النفط.

* وزير البترول السابق ـ جمهورية مصر العربية

العلاقات الخليجية ـ الجزائرية: قوة عربية وسد ثغرة تنتهزها إيران

العلاقات الخليجية ـ الجزائرية: التحديات والمحفزات على ضوء المتغيرات

لم يكن تطور العلاقات الخليجية الجزائرية بمعزل عن تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية التى شهدتها المنطقة العربية، رغم ما يجمعهما من علاقات تاريخية ممتدة ترتبط بالأصل الحضاري والثقافي، والدين، العربي، والإسلامي، والمصير المشترك والذي تجلى في الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من دول النظام العربي ولا سيما دول الخليج العربية لكفاح الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله وحريته. مرت العلاقات الخليجية ـ الجزائرية بمنعطفات كثيرة تخللتها حالات من الفتور في العلاقات خاصة فترة حكم الرئيس "بن بله" ثم حالات أخرى من العصور الذهبية فترة حكم الرئيس "بومدين" ارتقى فيها التنسيق بينهما لدرجة كبيرة خاصة ما تعلق بالقضية الفلسطينية، ثم حالات أخرى من التأرجح فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذى لم يعط أهمية كبيرة للعلاقات العربية، ثم شهدت تناقض في المواقف فترة تسعينيات القرن الماضي والتي تجلت في الموقف الجزائري المؤيد لصدام حسين عام ١٩٩٠م، ورفض التدخل الخارجي في حل الأزمة مع أنها لم تؤيد العراق في حربه ضد إيران، على عكس الموقف الخليجي، وإذا كان الأمر كذلك على المستوى السياسي فإن المستوى الاقتصادي ارتبط بمستوى التطور في العلاقات السياسية فلم تكن حجم الاستثمارات الخليجية بمستوى كبير ولم تخرج عن إطار المشروعات المشتركة، ولكن في الوقت نفسه يرتبط الطرفان بعلاقات ثقافية متقدمة من حيث كون السعودية تحتضن المقدسات الإسلامية وتمثل قبلة المسلمين في العالم، فكان هناك تنسيق في مجال توحيد الخطاب الديني ومحاربة الفكر المتشدد حيث عانى الطرفان ويلات التطرف الديني في هذه المرحلة.

د. مصطفى عبد الرحمن

المحددات الداخلية للعلاقات الخليجية - الجزائرية

لاشك أن المحددات الداخلية تعلب دورًا بارزًا في توجيه دفة السياسة الخارجية كما أن لها القدرة على تدعيم وزنها في المحيط الإقليمي والدولي، فدول الخليج العربي تتمتع بموقع جيواستراتيجي يمثل قلب العالم، ويتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا ويشرف على بحار ومحيطات وممرات بحرية ذات أهمية كبيرة في التجارة الدولية وبخاصة الطاقة وزاد من أهميتها الاقتصادية الاكتشافات البترولية التي أظهرت وجود احتياطات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي في أراضيها حيث تمتلك السعودية وحدها٢٥٪ من الاحتياطي العالمي من البترول وتمتلك حوالى ٨٥٨٨ مليار متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، ويصل معدل الإنتاج اليومي لدول المجلس من النفط حوالى ١٧,٨٧٨,٨ مليون برميل يوميًا، وتمتلك دول مجلس التعاون ٢٢٪ من إجمالي الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وتنتج نحو ١١٪ من إجمالي الإنتاج العالمي حيث يقدر الإنتاج اليومي لدول مجلس التعاون من الغاز الطبيعي نحو ٤٠٨,٨٤٥ مليون متر مكعب سنويًا عام ٢٠١٥م، ويبلغ الاحتياطي ٤١,٧٨٥ مليار متر مكعب عام ٢٠١٥م، كما أن عدد السكان وتركيبهم يعد من عناصر القوة الشاملة للدولة ويبلغ عدد سكان دول الخليج العربية حوالى ٥١ مليون نسمة وفقًا لتقديرات عام ٢٠١٦م، تمثل السعودية النصيب الأكبر بتعداد سكاني يصل إلى ما يزيد عن ٣٠ مليون نسمة بمساحة جغرافية تقدر بحوالي ٢,٢٢٥ مليون م٢، يميل التركيب النوعي للسكان لصالح الذكور عن الإناث والشباب عن كبار السن حيث تصل نسبة ما هم في سن الجامعة إلى ٣٩,١٪ من حجم السكان، وارتفع معدل القراءة والكتابة للبالغين من الجنسين الى ٩٧,٨٪ عام ٢٠١٦م، كما ترتفع

نسبة العمالة الوافدة حيث تصل في بعض دول الخليج مثل قطر والإمارات إلى ٧٥٪ من السكان، وتصل في السعودية ١١,٦٪ وفقًا لمؤشرات البنك الدولي.

ونتيجة لأهمية منطقة الخليج العربي أضحت مجالاً للتفاعلات الإقليمية والدولية لتأمين موارد الطاقة والممرات البحرية وصراع القوى فارتبط أمن الخليج العربي بتفاعل هذه المتغيرات وتشابك مع قضايا المنطقة وجوارها الإقليمي، لذا حتم ذلك على دول الخليج تدعيم قدراتها العسكرية الذاتية في مجابهة التهديدات، فكان إنشاء مجلس التعاون عام ١٩٨١م، نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وبناء قوة متمثلة في قوات درع الجزيرة وتوحيد المفاهيم العسكرية بالتدريبات المشتركة وتنويع مصادر التسليح والحصول على أحدث الأسلحة، وتدعيم علاقاتها مع دول الجوار فكان الاتجاه الاستراتيجي نحو مصر والسودان والأردن والمغرب وغيرها وتدعيم العلاقات مع باكستان كقوة إسلامية إقليمية، إضافة إلى القوى الدولية كأمريكا وبريطانيا وفرنسا، أما الجزائر والتي تتبع النظام شبه الرئاسي الذى نتج عن حرب ثورية دامت قرابة ثمان سنوات (١٩٥٤-١٩٦٢م) تعد من أكبر الدول العربية مساحة بحوالي ٢,٣٧ مليون كم٢ وعدد سكان ٤٠ مليون نسمة، وتمتلك جيش عسكري مسلح بأحدث الأسلحة الروسية والغربية، ويعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط كأهم مورد اقتصادي حيث يمثل ٦٠٪ من ميزانية الدولة حيث تنتج الجزائر ٤,٧٪ من الإنتاج العالمي من النفط وتحتل المركز السابع عالميًا في انتاج الغاز بحوالي ١٥٩,١ تريليون قدم مكعب سنويًا، وهى عضو (أوبك)، وهى لا تقتنع بفكرة الأمن الجماعي ولكنها ترتبط بدول لها دور وثقل في تحالفات دولية وإقليمية مثل فرنسا، و يعزى ذلك إلى الفترات التي عاشتها الجزائر بين رحى الإرهاب والقيد الدستوري الذى يمنع القوات المسلحة من المشاركة في عمليات خارج الحدود.

أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور العلاقات الخليجية-الجزائرية

كانت للمتغيرات التي شهدتها بيئة النظام الدولي أثر كبير على الأوضاع في المنطقة العربية بشكل خاص، حيث أن طبيعة النظام الدولي تعكس طبيعة العلاقات الدولية وتحدد قدرة الوحدات السياسية في رسم سياساتها الخارجية حيث تحول النظام الدولي من ثنائي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى القطبية الأحادية بهيمنة أمريكية، وهناك مؤشرات حاليًا على تحوله إلى عالم متعدد الأقطاب في ظل صعود قوى أخرى مثل (الصين وروسيا، والاتحاد الأوروبي) التي تجلى دورها في مناطحة السياسية الأمريكية في قضايا كثيرة في الشرق الأوسط ولا سيما الدور الروسي الجديد في المنطقة العربية الذى يسعى إلى استعادة التوازن مع أمريكا وتجلى في الأزمة السورية والتدخل العسكري لمساندة نظام بشار الأسد بالتعاون مع إيران، كما تشهد الساحة الدولية مناطحة بين الصين وأمريكا في المجال الاقتصادي والعسكري وسعي الصين

إلى تمديد وجودها العسكري من خلال إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي (عام ٢٠١٧م)، ورفض محاولات أمريكا استصدار قرار من مجلس الأمن بشأن سوريا، في حين شهدت الساحة الدولية ارتفاع النبرة المعادية للعرب والإسلام مع صعود اليمن المتطرف في أوروبا بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م، (الإسلاموفوبيا) وجاء ذلك مع تراجع دور وفاعلية المجتمع الدولي بمنظماته المختلفة في حل الكثير من القضايا الدولية.

وتركت هذه التفاعلات أثرًا كبيرًا على الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة العربية، من حيث الصراع على التسلح وحجمه ونوعيته، حيث تعد أمريكا وروسيا من أكبر مصدري السلاح في العالم و فرضت هذه الأوضاع على دول المنطقة ضرورة اقتناء الأسلحة المتطورة لمجابهة التهديدات المحتملة وهو الأمر الذي زاد من معدلات الإنفاق العسكري لدول المنطقة وبخاصة في السعودية التي وصل معدل الإنفاق العسكري فيها إلى ٨٢ مليار دولار عام ٢٠١٦م، تمثل ٩,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وفي الجزائر حوالي ١٠,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥م، بنسبة ٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي، كما أن تواجد القوات الأجنبية نتيجة التدخل الروسي والأمريكي في المنطقة زاد من حجم الأعباء الأمنية على الدول في تأمين حدودها مع الدول التي تشهد اضطرابات، وزاد هذا التدخل من الصراع حول التسلح النووي في المنطقة والعالم بعد أن شرعت القوتين العظميين في تخفيض حجم ترسانتهما النووية بين عامي (٢٠٠٢م ٢٠١٠م)، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنها ترامب والتي ترتكز إلى أمريكا أولاً وترسخ لمفهوم القوة بزيادة ميزانية الدفاع الأمريكية إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار من أجل إعادة بناء الجيش الأمريكي، يعنى إطلاق سباق التسلح النووي التكتيكي في العالم، وهذه الأعباء تؤثر بالسلب على مسار التنمية في هذه الدول حيث تشير التقارير إلى أن العالم خسر حوالى ١٣,٦ تريليون دولار في السنوات التي شهدت فيها منطقة الشرق الأوسط اضطرابات كان يمكن أن تذهب إلى التنمية والاستثمار، ومكافحة البطالة التي ارتفعت نسبتها، ما أدى إلى بطء نمو الاقتصاد العالمي فقد تراجعت إيرادات اليمن ٨٨٪، وليبيا٨٤٪، وسوريا٥٤٪، وأقدمت كل من مصر وتونس على طلب قروض من البنك الدولي.

شملت التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية توسيع مفهوم تهديدات الأمن والسلم الدوليين، فأضحى هناك التدخل الإنساني، والتدخل لقمع الإرهاب، حيث أصبحت ظاهرة الإرهاب عالمية مع التطورات الأخيرة لظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ووجوده على الأرض بشكل كبير في كل من العراق وسوريا، وهو الأمر الذى ألحق أضرارًا بدول المنطقة، وكانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي دعت إلى مكافحة الفكر المتطرف ليس على مستوى القوى الصلبة فقط (التحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب) بل على مستوى الفكر وأدوات المعالجة الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتتماشى مع الاتجاه الحديث في وسائل نشر الفكر المتطرف لمحاولة تطويقه، وعانت المملكة والجزائر من الإرهاب والفكر المتطرف خاصة ما وقع للسفارات السعودية ١٩ رهينة أجنبي لمقايضاتهم بإرهابيين في سجون الجزائر عام ٢٠١٣م، كما تعرضت سفارة الجزائر في ليبيا للحرق وتدمير كل وثائقها وهروب أفراد حركة "أزواد" من مالي إلى الجزائر، إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود والتجارة غير المشروعة في المخدرات والبشر وغسيل الأموال.

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كان لانخفاض أسعار النفط من منتصف عام ٢٠١٤م، وحتى عام ٢٠١٦م، تبعات على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط خاصة التي تعتمد عليه كمصدر اقتصادي هام ومنها دول الخليج، فمع تراجع سعر البرميل إلى (٢٦) دولارًا عام ٢٠١٥م، توقعت وكالة (ساندر واند بورز) أن ينخفض معه دخل دول مجلس التعاون من نحو (٧٢٩) مليار دولار إلى نحو (٣٥٠) مليار دولار. أما على المستوى الاجتماعي فقد وضعت الثورة الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تحديات أمام المجتمعات العربية من حيث سرعة تداول المعلومات وعدم القدرة على التحكم بها كما أن منصات التواصل الاجتماعي البعيدة عن التحكم الأمني أصبحت تستخدمها الجماعات المتطرفة في التجنيد ونشر أفكارها المغلوطة عن الإسلام، رغم أنها وسيلة من وسائل المشاركة الشعبية إلا أنها فتحت المجال أيضًا للغزو الثقافي الذي قد لا يتوافق مع القيم العربية والإسلامية.

أثر المتغيرات الإقليمية

تأثرت التحركات الخليجية بالمتغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية وفى مقدمتها حالة عدم الاستقرار في بعض الدول العربية بعد أحداث عام ٢٠١١م، وهذه الحالة ارتبطت في كثير

الجزائر الملتزمة بالحياد مطالبة بإدراك أن التهديدات الحالية لا تقل عن حرب أكتوبر التي شاركت فيها ولابد للعرب الاستفادة من قدراتها

السعودية والجزائر بحاجة إلى بعضهما وتوطيد العلاقة بينهما ضرورة لا غنى عنها في المرحلة الحالية تجاه الملفات المشتركة

من قضاياها بالتفاعلات الدولية خاصة في الأزمات ذات الأبعاد الدولية مثل الأزمة السورية، والليبية، واليمنية، والحالة العراقية، واللبنانية وغيرها، وزادت هذه الحالة من الأعباء الأمنية الملقاة على عاتق الجيوش والقوى العربية وزكت نزاعات طائفية وعرقية ترسخت مع استراتيجية الشرق الأوسط الجديد، ونتج عن هذه الحالة تراجع الدور العربي وبروز دور قوى إقليمية مثل إيران، وتركيا، وإسرائيل وسعيها للهيمنة على المنطقة العربية ومثلت حالات التناقض العربي إزاء هذه الأحداث محط استغلال إيران للهيمنة على المنطقة ونشر المبدأ الشيعي الإثني عشري الذى قامت عليه ثورتها عام ١٩٧٩م، حيث استغلت إيران علاقاتها بالجزائر في دعوة الجزائريين لزيارة الأماكن المقدسة في العراق، كما ساهمت بدور في الاضطرابات التي شهدتها البحرين، والتواجد العسكري المباشر في سوريا لدعم نظام بشار والدعم المادي والعسكري لجماعة الحوثي في اليمن، وحزب الله في لبنان.

إن الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الدولية (٥+١) عام ٢٠١٥م، الذى سمح لإيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٥٪ فتح الباب على مصراعيه في منطقة الشرق الأوسط لسباق تسلح تقليدي وغير تقليدي وسمح لإيران بالاستفادة من مئات المليارات التي أفرج عنها بموجب رفع العقوبات لاستغلالها في تطوير برامجها الصاروخية شكل تهديدًا مباشرًا لأمن الخليج، وبطبيعة الحال فإن الجزائر كدولة محورية تتأثر إيجابًا وسلبًا بالأحداث في دول الجوار حيث أن البيئة المجاورة للجزائر متوترة ولا يوجد في الأفق القريب مؤشرًا لاستقرارها فقد شهدت الجزائر أيضًا مظاهرات في عام ٢٠٠١م، عرفت بحركة "الزيت والسكر" تزامنت مع الاحتجاجات في تونس لكن الحكومة رفعت شعار الموارد المتاحة وفتحت مجالات الإقراض طويل الأجل للشباب لمواجهة مشكلة البطالة والتشاور حول إجراء تعديل دستوري لتحديد فترات الرئاسة بفترتين رئاسيتين فقط وتوسيع هامش الحريات والمشاركة السياسية للمرأة وتأسيس الأحزاب السياسية وهو ما حتم عليها ضرورة وضع استراتيجية لمواجهة التهديدات المحتملة سواء من الإرهاب أو الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة وغيرها وصولاً إلى خطر انتشار الأوبئة القادمة من إفريقيا عبر الهجرة غير الشرعية وصولاً لأوروبا مثل (الإيدز-الإيبولا) ورغم أن سياستها الخارجية التزمت الصمت تجاه الأزمة الليبية إلا أنها قامت بنشر حوالى ٧٥ ألف جندي على الحدود مع ليبيا لمنع تهريب الأسلحة أو المقاتلين وتجنبت عدم إدانة نظام بشار الأسد ورفضت التدخل العسكري في سوريا وتفضل دعم الأنظمة وليس المقاتلين أو الثوار وهى تعد من النقاط الخلافية مع دول الخليج العربية.

معوقات التقارب بين الدولتين

نتيجة الوضع المرتبك إقليميًا وحالات عدم الاستقرار في بعض الدول العربية حدث نوع من الاختلاف في وجهات النظر بين بعض الدول العربية حول معالجة هذه القضايا، فالأزمة السورية أخذت أبعادًا دولية وإقليمية بشكل كبير في ظل التدخل الروسي والأمريكي والأوروبي مع ضلوع قوى إقليمية في القضية ومنها إيران وتركيا، والدور العربي هو بطبيعة الحال وكون القضية عربية كان لابد من اتخاذ موقف يحافظ في نفس الوقت على وحدة التراب السوري والشعب السوري، وما حدث من خلاف في وجهات النظر بين الدول العربية تمحور حول شرعية وجود النظام السوري وبقائه، والأمر الثاني أدوات الحل التي تراوحت بين التدخل العسكري أو القنوات السياسية. الجزائر احتفظت بعلاقاتها مع النظام السوري والتزمت عدم التدخل في الأزمة لصالح أي طرف ولكنها تميل إلى بقاء النظام في الوقت الذي أصبح فيه النظام السوري محل شك وغير مرحب به من بعض الدول العربية نظرًا لارتباطه بإيران وأذرعها في المنطقة مثل حزب الله على حساب المصالح العربية، كما أن النظام السوري يسعى للبقاء على حساب تشريد الشعب وتدمير مقدرات الدولة.

والأزمة العربية الثانية، التي كانت محل خلاف في وجهات النظر بين السعودية والجزائر، هي الأزمة اليمنية والتدخل العسكري للتحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن والقضاء على التمرد الحوثي المدعوم إيرانيا وتحفظت الجزائر على التدخل لحل الأزمة، وبطبيعة الحال فإن الموقف الجزائري من الأزمة السورية واليمنية على وجه التحديد كان محط تلقف من إيران للتقارب من دولة بثقل الجزائر ومحاولة إخراجها عن الصف العربي وإعادة تدويرها ضمن استراتيجية التطويق الإيراني للنظام العربي.

وتعد قضية الصحراء من المحددات الهامة في تطور العلاقة بين المغرب والجزائر وبين الجزائر والدول العربية حيث دائما ما تكون هذه القضية محل استغلال من وسائل الإعلام لاستخدامها كورقة في توجيه دفة العلاقات بين الأطراف العربية

لمسارات مختلفة، فيتردد في وسائل الإعلام اعتراف بعض دول الخليج بكون الصحراء مغربية وأنها تدعم المغرب ماديًا ومعنويًا في سبيل الاستثمار فيها فينعكس بالسلب على العلاقات الجزائرية-الخليجية.

وبحكم العلاقات التي تربط الجزائر بإيران فإن الجزائر أيضًا ترفض تصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية يضاف إلى ذلك ما يتعلق بالقلق الجزائري حول انخفاض أسعار النفط والذي يمثل لها مصدرًا اقتصاديًا هامًا والحاجة إلى خفض معدلات الإنتاج من أجل عودة الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى.

محفزات التقارب

رغم الخلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا إلا أن الجانبين بحاجة كبيرة إلى بعضهما البعض خاصة السعودية والجزائر في إطار العلاقة التي تجمعهما كدول عربية وإسلامية وثقافة واحدة وتاريخ واحد حيث تحتفظ الجزائر بعلاقات ودية مع باقي دول مجلس التعاون فإن توطيد العلاقة مع السعودية أكبر دول المجلس وأكثرها تأثيرًا يعد ضرورة لا غنى عنها في المرحلة الحالية وبخاصة في الملفات المشتركة التي تتمثل في:

١-القضية الفلسطينية: تمثل القضية الفلسطينية منذ ميلادها قبل عام ١٩٤٨م، محور الالتقاء العربي وتوحيد التحركات على المستوى الدولي سواء لدى القوى الدولية أو في هيآت ومنظمات الأمم المتحدة ورغم الانشغال العربي بالأزمات الجديدة في الآونة الأخيرة، إلا أن الدول العربية لم تنس دورها الداعم للقضية الفلسطينية وتمثل هذه القضية أهم نقاط التوافق والالتقاء العربي وبخاصة بين الدول الخليجية والجزائر ويمكن أن تشكل مجالاً لتطوير العلاقات السياسية بين الطرفين.

٢-النفط والاستثمار: تعتمد الجزائر في ميزانياتها على عائدات النفط، ويؤدي تراجع أسعاره إلى أزمة اقتصادية حيث تشكل عائدات النفط حوالى ٦٥٪ من ميزانية الدولة ومن هنا فإن رغبة الجزائر في خفض الإنتاج من أجل عودة أسعاره للارتفاع لن يتم إلا بموافقة دول الخليج العربية وفى مقدمتها السعودية التي تعد أكبر المنتجين للنفط والتي تمتلك احتياطي ضخم منه مقارنة بالجزائر كما أن الجزائر بحاجة ماسة إلى الاستثمارات الخليجية حتى يتم تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من ضائقتها المالية حيث بلغت حجم المنح والقروض المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية في قطاعات الري والإسكان والكهرباء في الجزائر ما يقدر بحوالي ٤٩١,٠٩ مليون دولار وقطاع الاستثمار السعودي في الجزائر يحتاج إلى نقلة كبيرة وبخاصة أن الدولتين لهما توجه نحو تنويع مصادر الاقتصاد بعيدًا عن البترول والجزائر لديها مصدر طبيعي مثل المعادن يحتاج إلى تعبئة الاستثمار فيه بشكل كبير وقد يمثل مجالاً واعدًا للتعاون بين الدولتين كما تقدر حجم الاستثمارات الإماراتية بحوالي ١٠ مليار دولار تتركز في قطاعات الصناعة والسياحة والعقارات والطاقة المتجددة وترتبط الإمارات بالجزائر بحوالي ٤٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات كثيرة وبالرغم من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها سلطات الجزائر لخلق مناخ جاذب للاستثمار تتضمن إزالة المعوقات البيروقراطية ومنح امتيازات متعددة تتراوح بين الإعفاء الضريبي وتسهيلات تتعلق بتوفير العمالة ومصادر الطاقة بأسعار تنافسية وتعد الإقرارات الأخيرة لقانون الاستثمار تخلق بيئة جاذبة للاستثمار وبخاصة الخليجي.

تدعيم قدرات دول العمق والمغرب العربي لاستقرار البحر الأحمر وكسر تطويق النظام العربي وضرب أركانه

٣- قضية الصحراء الغربية: تسعى الجزائر إلى الحول دون الاعتراف الخليجي بمغربية الصحراء والاكتفاء بموقف محايد وعدم مساعدة المغرب من خلال الاستثمار في هذه المنطقة حيث تكتسب قضية الصحراء أهمية بالغة في السياسة الخارجية الجزائرية.

٤- القضية الليبية: تشكل الأوضاع في ليبيا تهديدًا خطيرًا على الأمن الوطني الجزائري نظرًا لطول مساحة الحدود بين ليبيا والجزائر التي تقدر بحوالي ١٠٠٠كم٢ وانتشار الأسلحة والفوضى قد يتم نقلها للجزائر. وهنا السعودية تستطيع لعب دور يتماشى مع الرؤية الجزائرية خاصة أن ليبيا لا تشكل أهمية كبيرة للسعودية.

ويمكن للجزائر أن تلعب دورًا هامًا في القضايا الآتية:

١- القضية اليمنية: تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بثقة جميع الأطراف لسياستها المتوازنة مع كل أطراف النزاع في اليمن وتلتزم دائمًا سياسة عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول والحياد خاصة في النزاعات العربية، وتتمتع الدبلوماسية الجزائرية أيضًا بخبرة كبيرة في الوساطة كدورها في حل أزمة الحدود بين العراق وإيران، وأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران والمشاركة في إتمام اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا ويمكنها أن تلعب دورًا هامًا في حلحلة الأزمة في حال جنحت الأطراف إلى الحل السلمي بصورة لا تضر بمكانة المملكة ومصالحها الإقليمية ويمكنها من خلال علاقاتها التي تربطها بإيران أن تخفف حدة التوتر بينها وبين دول مجلس التعاون والدول العربية خاصة بعد الاتفاق النووي الأخير الذي ترافق معه شدة التوتر بين الأطراف الإقليمية والصراع حول الأدوار الإقليمية.

تطوير العلاقات الخليجية - الجزائرية إلى اتفاق استراتيجي حول التهديدات ومواجهتها يمثل إضافة كبيرة للقوة العربية لمجابهة التهديدات

٢- الأمن ومكافحة الإرهاب: في ظل التحديات الأمنية التي تعصف بالمنطقة العربية والخليج العربي بصفة خاصة من حيث انتشار الحروب اللامتماثلة والإرهاب والتواجد العسكري الأجنبي المكثف في المنطقة وانتشار الأسلحة وغيرها من التهديدات التي تستهدف بالأساس تقويض دعائم الأمن القومي العربي في المنطقة ولا سيما أمن دول الخليج العربية، وهذه التهديدات تحتاج إلى ترتيبات أمنية عربية تعتمد خصوصًا على تدعيم القدرات العسكرية الذاتية وتحديثها والجزائر تمتلك جيشًا عسكريًا قويًا وله خبرات قتالية عالية وبخاصة فيما يتعلق بتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب العابر للدول والمعلومات الأمنية وبالتالي فإن تدعيم العلاقات الخليجية الجزائرية للوصول بها إلى الاتفاق الاستراتيجي حول التهديدات المحتملة ومواجهتها إنما يمثل إضافة كبيرة للقوة العربية في مجابهة هذه التهديدات ويسد الثغرة التي تنتهزها الدول الإقليمية ولا سيما إيران في تمديد نفوذها عبر تفتيت وحدة الهدف والقرار العربي.

٣-الدول العربية ودول الخليج العربي بصفة خاصة بحاجة كبيرة إلى توحيد إمكانيات وقدرات الأمة العربية في كافة المحاور الاستراتيجية فتم العمل على تدعيم قدرات واستقرار دول العمق الاستراتيجي في مصر والسودان من أجل استقرار أمن البحر الأحمر والممرات البحرية فيه (باب المندب) وتدعيم العلاقات في الاتجاه الاستراتيجي المغاربي والجزائر من أجل ضرب محاولات القوى الإقليمية تطويق النظام العربي وضرب مرتكزاته وتعد الجزائر ركيزة هامة في هذه المنطقة.

وبشكل عام يمكن القول رغم ما تتداوله وسائل الإعلام أحيانًا من وجود خلافات بين دول الخليج العربية والجزائر ، إلا أن دبلوماسية القمة والتي تتمثل في تبادل الزيارات بين مسؤولي الطرفين يثبت بشكل كبير مدى حاجة الطرفين لبعضهما في إطار الصف العربي من أجل توحيد القدرات العربية لمواجهة التهديدات الآنية التي باتت تشكل خطرًا كبيرًا على مستقبل النظام العربي وهذا يحفز التفكير في تطوير آليات العمل العربي المشترك وبخاصة الجامعة العربية بإنشاء محكمة العدل العربية التي تبت في القضايا العربية - العربية وتكون قراراتها ملزمة بما يقضي على الخلافات البينية فدول الخليج العربي ومعها كل من مصر والأردن وغيرها أدركت مدى فداحة التهديدات المحتملة ومن ثم رأت أنه لا بديل عن توحيد القدرات العربية لمواجهتها وعلى الجزائر التي تلتزم سياسة الحياد أن تدرك أن التهديدات التي تعصف بالمنطقة العربية لا تقل عن حرب أكتوبر ١٩٧٣م، التي شاركت فيها أشقاءها العرب ولابد من الاستفادة العربية من الإمكانيات والقدرات الجزائرية في هذا الشأن.

* باحث في العلوم السياسية - جامعة القاهرة - مدير برنامج الدراسات الإسرائيلية بالمركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني

الدبلوماسية السعودية أول من وفر حاضنة عربية للجزائر بعد العشرية السوداء

الجزائر في إفريقيا: حائط صد ضد القوى المناوئة ونقطة ارتكاز عربية

ربما كان وما يزال يُحسب للجزائر منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لقصر المرادية وسط الجزائر العاصمة عام ٢٠٠٠م، وطيلة أربعة عهود رئاسية وحتى الآن أنه جعل من الجزائر حلقة وصل بين العالم العربي ودول الاتحاد الإفريقي فربما يكون البلد العربي من ضمن دول شمال إفريقيا قاطبة الذي يتمتع بعلاقات وحضور طاغي في القارة الإفريقية حيث نُسجت هذه العلاقات علي مدار عشرات السنوات منذ مكافحة الجزائر الاستعمار الفرنسي الذي استمر لأكثر من مائة عام حتى حصل على استقلاله عام ١٩٦٢ م، واستمرت هذه العلاقات آخذة في التطوير والتطبيع وفي بعض الأحيان التكامل والتلاقي في المصالح السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية وخاصة مع دول الجنوب الجزائري وخاصة مالي والنيجر بفعل أحداث العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر منذ عام ١٩٩٠م، واستمرت قرابة عشر سنوات شهدت فيها البلاد أعمال الإرهاب وقتل وتخريب وحرب طويلة بين الدولة الجزائرية ممثلة في الجيش وقوى الأمن وجبهة الإنقاذ وأجنحتها العسكرية حتى وصل بوتفليقة إلى سدة الحكم واستطاع بشكل تدريجي ممنهج إخماد جذوة الإرهاب والعنف عندما طرح مبادرات السلم والمصالحة حتي عام ٢٠٠٥ م، فاستطاع تصفية جبهة الانقاذ وأجنحتها العسكرية وسائر التنظيمات الإرهابية بالحوار والمصالحة حينًا وبالتصفية والقضاء على الأعداد الكبيرة باستثناء بعض قيادات وزعامات الحرب والإرهاب الذين فروا إلى صحراء جنوب الجزائر وشكلوا القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مثل حسن حطاب وعبد المالك دروكال زعيم القاعدة حاليًا في بلاد المغرب الإسلامي والتي تلقت ضربات قاتلة في السنوات العشر فنقلت كثير من أنشطتها الإرهابية وخاصة الجزء الأكبر إلى دول الشريط الجنوبي ودول الساحل والصحراء.

أشرف العشري

في حين انفصل بعض زعاماتها الإرهابية الأخرى مثل مختار بلمختار الملقب "بالأعور" الذي أنشئ تنظيم المرابطون ووجه نشاطه الإرهابي باتجاه الحدود الجزائرية ـ التونسية وصولا إلى ليبيا حيث وجد تلاقي وترابط مع تنظيم أنصار الشريعة التونسي فقررا غزو الساحة الليبية وجعلها منصة كبري كما يحدث الآن لبقاء وتمدد هذا التنظيم بعد أن وجد في داعش ليبيا فصيلا متعاونا مؤسسًا ما يعرف بشبه شراكة إرهابية بين التنظيمين.

وربما تكون هذه الحرب الإرهابية الطويلة والمواجهة الشاملة من الرئيس بوتفليقة لكل خلايا الإرهاب في الجزائر ومن ثم توسيع دائرة الحركة والتعاون مع الدول الإفريقية وخاصة دول الجوار للجزائر أحد الأسباب الرئيسية في تعاظم وتعميق العلاقات الجزائرية ـ الإفريقية حيث أن الرئيس بوتفليقة نفسه في زمن المواجهة الساحقة مع خلايا الإرهاب كان يردد دوما على مسامع الجزائريين والخارج أن الأفارقة كانوا خير عون وأفضل حالا ومساندة للجزائر في الشعوب الاقليمية والكبرى في العالم وكان؟ في قناة الموقفين الفرنسي والأمريكي تحديدًا حيث كان الموقف الفرنسي خلال فترة العشرية السوداء ضبابيًا وبه كثير من الخلل والتباعد عن نصرة الدولة الجزائرية والمؤسسة العسكرية وكان الفرنسيون يجاهرون دوما في تلك الفترة بمقولة من يقتل من في الجزائر؟

ووكذلك نفس الحال للموقف الأمريكي وإن اختلف في الأدوات والتكتيكات حيث أن الإدارات الأمريكية وأجهزة الاستخبارات الخاصة بها كانت تقف على مسافة قريبة من

منهج بوتفليقة: العلاقات العربية - الجزائرية الأفضل لبلاده وأحدث انفتاحًا عربيًا غير مسبوق

كلا الجانبين في الجزائر الدولة وحزب جبهة التحرير الحاكم من ناحية وقيادات جبهة الانقاذ التي كانت تقود أعمال العنف والتوتر والإرهاب طيلة العشر سنوات وهو الأمر الذي جعل العلاقات الجزائرية ـ الأمريكية حتى العشر سنوات الأولى من حكم بوتفليقة للجزائر متراجعة وبها فتور وكمون وخلل ظاهر حتى أن بوتفليقة رفض طيلة عامي ٢٠٠٧ م، و٢٠٠٨ م، ضغوط أمريكية ملحة وضاغطة لإنشاء ما يعرف بقاعدة أفريكوم الأمريكية ـ الإفريقية ـ بأراضيه أي تشكيل قوات مكافحة الإرهاب من القوات الأمريكية بمعداتها العسكرية بانضمام بعض الجنود والقيادات العسكرية الإفريقية التي يمكن تدريبهم على يد القوات الأمريكية والألمانية لمساعدتها في مكافحة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي ويومها أطلق صرخاته التي مازالت محفورة في عقول وذاكرة الجزائريين حتى اليوم موجها حديثه إلى الجانبين الفرنسي والأمريكي تباً لصداقة تتغذى على لحم البشر في إشارة إلى موقف البلدين وتحفظهما والتراجع في توفير الحاضنة السياسية والعسكرية والأمنية للدولة والجيش الجزائري خلال سنوات العشرية السوداء.

وفي تلك الأثناء وجد الرئيس بوتفليقة ومازال يري أن أفضل حاضنة دعم وشبكة أمان للجزائر هي استعادة وتقوية وتأكيد علاقات بلاده مع العالم العربي والقارة الإفريقية فسعى منذ اللحظة الأولى إلى استعادة زمام العلاقات الجزائرية ـ العربية فأحدث انفتاح غير مشهود في العلاقات مع سائر دول العالم العربي وفي مقدمتها دول الخليج العربي دون استثناء وكذلك دول المغرب العربي ومصر وكان لبلده دور فعال عبر الحضور الجزائري في أزمات العراق وقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وخاصة في سنوات ياسر عرفات على رأس منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان الانفتاح الأكبر مع دول الخليج قاطبة حيث كانت المملكة العربية السعودية الأكثر تواجدًا وحضورًا في الساحة والمشهد الجزائري وكان بوتفليقة ودبلوماسيه يطلان على المشهد العربي ويشاركان بالحضور فيه بفاعلية عبر دوائر التنسيق الجزائري ـ السعودي حيث يذكر حتى الآن أن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي السابق وأبرز دبلوماسي عربي كان أكثر وزراء الخارجية العرب الذين زاروا الجزائر في جولات مكوكية التقى خلالها الرئيس بوتفليقة وقيادات حكومته سواء للتشاور على مستوى العلاقات الثنائية أو تنسيق المواقف بشأن تطورات الأوضاع في العالم العربي وبهدف خلق جبهة دفاع عربية تكون الجزائر أحد أضلاعها في مواجهة كثيرمن الأزمات والمشاكل التي واجهها العالم العربي منذ التسعينيات وحتى الأمس القريب.

مع الأخذ في الاعتبار أن القيادة الجزائرية ودبلوماسيها مازالت تقر بالعرفان والامتنان والفضل للدبلوماسية السعودية وحتى الآن لأنها كانت أول من سعت ووفرت حاضنة عربية وإقليمية للجزائر للعودة إلى المشهد الخارجي وخاصة في العالم العربي والشرق أوسطي بعد انتهاء زمن العشرية السوداء في الجزائر حيث ظلت الجزائر طيلة هذه السنوات في حالة من الانغلاق على الداخل والانكفاء على الذات بسبب أحداثها الداخلية وربما تكون علاقاتها مع غالبية دول العالم شبه مجمدة.

ناهيك عن حالة العزلة التي كانت تواجهها الجزائر طيلة تلك السنوات إذ سرعان ما سارعت الدبلوماسية السعودية بمد يد التلاقي والعون مع الجزائر لتسريع عودتها العربية والإقليمية وقد نجحت في ذلك بامتياز وربما تكون الدولة العربية التي تحفظت عليها الجزائر وسعت لتحجيم علاقاتها معها منذ نهاية عام ٢٠٠٧ م، وحتى الآن هي قطر بعد أن أدركت الجزائر أن قطر لها مشروع تآمري لتخريب الجزائر وعودتها إلى سنوات العشرية السوداء عبر الاستهداف المتواصل بها عبر فضائية الجزيرة ومنصات إعلامية جديدة ظهرت في لندن وكانت تمول من قطر وتنظيم الحمدين، حمد بن خليفة وحمد بن جاسم حيث كانوا كلهم وفي مقدمتهم فضائية الشر الجديدة تخصص برامج يومية وتتعمد أن تجعل الجزائر وأحداثها الإرهابية المتفاوتة حتى بعد أن وصل بوتفليقة لسدة الحكم سنوات طويلة ونجاحه في القضاء شبه المبرم على الإرهاب هدفًا يوميًا وتسعى للنيل والتقليل من أي نجاحات للقيادة والجيش الجزائري في هذا الصدد. بالإضافة إلى نجاح أجهزة الأمن والاستخبارات الجزائرية التي ترصد حتى نهاية عام ٢٠٠٨ م، وقوف السلطات القطرية وراء تقديم بعض العون المالي والمساعدة اللوجستية عبر جهات في دول منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية تتبع الدولة القطرية وخلاياها التي توفر حواضن للعديد في التنظيمات الإرهابية في الوقت الذي كان أمير قطر حتى بداية السنوات السبع الأولى من حكم بوتفليقة يزور الجزائر ثلاث

وأربع مرات في العام الواحد ويبقى بضيافة الرئيس بوتفليقة لأيام مطولة وكذلك فعل وزير خارجيته في ذلك الوقت حمد بن جاسم.

وكان المدخل الرئيسي لزيادة النفوذ القطري في الجزائر خلال سنوات حكم بوتفليقة الأولى إقامة مشروعات قطرية عملاقة وزيادة حصص الاستثمارات والإسهامات التنموية في الجزائر إلا سرعان ما اكتشفت السلطات الجزائرية الحيلة والمؤامرة القطرية والتقارب القطري مع الجماعات الإرهابية في الجزائر وسعى تنظيم الحمدين لإعادة إحياء جبهة الانقاذ من جديد في الجزائر والسعي نحو تسهيل عودة عباس مدنى زعيم الجبهة والمؤسس لها والذى كان وما يزال يقيم بقطر منذ فراره من الجزائر نهاية التسعينيات وعلى الفور رصدت الجزائر حجم المؤامرات القطرية فقررت على الفور إعادة النظر في شكل وجوهر العلاقات القطرية الجزائرية فقررت إغلاق مكتب الجزائر بقطر منذ عام ٢٠٠٧م، وطرد كل العاملين به وعدم السماح بأي بث أو حضور إعلامي قطري في الأراضي الجزائرية منذ ذلك الوقت وكذلك الحال بشأن العلاقات السياسية حتى سعت القيادة الجزائرية إلى تحجيمها بشكل كبير عما كان قائمًا في بداية وصول بوتفليقة إلى سدة الحكم وتراجع ومازال حتى الآن حجم التنسيق الجزائري القطري وحتى في أزمة الدول الرباعية الأخيرة التي بين المملكة العربية السعودية، مصر، دولة الإمارات العربية المتحدة، و مملكة البحرين مع قطر ـزادت وقبلت الجزائر موقف الرباعية من قطر وسياستها ووصل الحال بالإعلام الجزائري الرسمي إلى مطالبة قطر بالقبول والتضامن مع لائحة الثلاثة عشر للرباعية العربية ضد قطر بل وزادت عليها مطالبتها بالتخلص الفوري عن دعم الإرهاب ووقف تقديم المال العابر للحدود للجماعات الإرهابية في المنطقة والتخلي عن تدخلاتها في شؤون الدول العربية واعتبار أن ما شهدته عواصم عربية في الآونة الأخيرة في ضوء ما يعرف بالربيع العربي كان بسبب التدخلات القطرية وتغذية الحركات الاحتجاجية عبر تقديم المال والمنصات الإعلامية وأبرزها ما كانت تفعله الجزائر في ذلك الوقت وباستثناء هذا الموقف الجزائري من قطر وحتى الآن تعتبر علاقات الجزائر بالعالم العربي جيدة وحاضرة بقوة في المشهد السياسي العربي بكل تفاصيله وتنويعاته وترى في نفسها أنها أحد الدوائر الكبرى في العالم العربي لتوفير حلقة الوصل بالقارة الإفريقية حيث كانت مازالت تركز على دعم علاقات والقمم العربية الإفريقية وستساهم مع المملكة العربية السعودية في زيادة زخم وفعالية عقد القمة العربية وتسعى الجزائر للقيام بدور حيوي مع الجامعة العربية لتوسيع دائرة التعاون في مكافحة الإرهاب حيث تنظم سنويًا منتدى رسمي لكبار قادة الجيوش العربية ـ والإفريقية بحضور رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات لبحث آليات التعاون وتعميق التعاون في هذا الشأن لمكافحة الإرهاب وتوفير وتوسيع دوائر التعاون الاستخباراتي وفى مجال نقل المعلومات بين الدول العربية والإفريقية التي تتواجد وتتناقل عبرها التنظيمات الإرهابية حيث استطاعت الجزائر بالفعل في هذا الشأن أحداث نقلة نوعية في التعاون بين الجانبين وما يحسب للجزائر أيضًا من أدوار للحضور العربي الإفريقي هي وقوفها بالمرصاد للتمدد والتغلغل الإيراني في إفريقيا حيث تمانع بقوة إقامة مراكز ثقافية إيرانية لنشر الفكر الشيعي والتشيع في الدول الإفريقية وخاصة التي تقع في كل الجوار الجزائري وكذلك التصدي للنفوذ الأمني والاستخباراتي والعسكري الإيراني في تلك الدول الإفريقية وينطلق هذا الموقف الجزائري المناهض للوجود والنفوذ الإيراني في إفريقيا من التجربة الثائية التي عانتها الجزائر حتى الأمس القريب من التدخلات الإيرانية في الشأن الجزائري واستغلال السفارة الإيرانية في الجزائر طيلة الأعوام الماضية إحداث التوتر في بعض ولايات الجنوب الجزائري وشرق الجزائر حيث الامازيغ ومعاركهم مع السلطات الجزائرية للحصول على مكاسب أوسع و:بر لفئة الامازيغ وخاصة منطقة تيزي وزو وسعت لإحداث تأييد داخلي بين مواطني بعض الولايات الجزائرية والسلطات هناك ونشر الفكر الشيعي والإسراع بانتشار وتوسيع إقامة المراكز الثقافية الإيرانية هناك ونقل المناسبات والاحتفالات الشيعية إلى بعض المناطق الجزائرية وهو ما تيقنت له السلطات الجزائرية فسعت لوقف تلك المحاولات الإيرانية وقطع الطريق على أي تغلغل وتمدد إيراني من الداخل الجزائري وهو ما قررت سحبه على التواجد والنفوذ الإيراني في دول القارة الإفريقية.

حيث تجد حاليًا حضور جزائري واسع يسمح بجانبه بالتواجد والحضور العربي في القارة الإفريقية في مواجهة هذا التواجد والتغلغل الإيراني.

حيث لم يخف الإعلام الرسمي الجزائري في الآونة الأخيرة إعجابه وإشادته بالتواجد والحضور السعودي الملحوظ في الساحة الإفريقية في الأعوام القليلة الماضية وكانت تبرز جولات عادل الجبير وزير الخارجية السعودي لبعض العواصم الإفريقية في صفحاتها الأولى في المقابل يواجه الحضور والتمرد الإسرائيلي في بعض دول القارة الإفريقية بامتعاض وغضب جزائري بالغ الأهمية حيث كانت ومازالت الجزائر من أول الدول العربية التي تقف بالمرصاد للمحاولات الإسرائيلية لاحدا

أمريكا وقفت على مسافة واحدة من الدولة وجبهة الانقاذ طيلة العشرية السوداء وبوتفليقة رد الاعتبار

الاختراق الإسرائيلي للقارة الإفريقية وتتابعه باهتمام بالغ حيث ترى الجزائر في هذا الحضور أو الاختراق الإسرائيلي.

دور مخرب وانتهازي وترفض أي محاولات إسرائيلية للعبث بالأمن القومي الإفريقي الذي ترى فيه معادلا موضوعيًا للأمن القومي العربي.

ناهيك عن أن الجزائر مازالت ترى في الموقف الإفريقي من قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ورفض الممارسات الإسرائيلية واحتلالها الأراضي العربية جعلنا ضيعًا لمواجهة إسرائيل وخلق منصات ومصدّات دفاعية ووقائية في مواجهة إسرائيل واستمرار خلق جبهات إفريقية وإقليمية، سواء في الإقليم أو حتى على المستوى الدولي عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن وهيآته المختصة، للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي وخلق ركيزة جماعية دولية لمجابهة ومواجهة إسرائيل من ناحية وتوفير حاضنة دولية وإقليمية للضغط على إسرائيل لعودة الحقوق العربية.

حيث لا ينسى في هذا الشأن أدوار جزائرية بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن في ممارسة مساع جزائرية على عواصم إفريقية لمنع وإلغاء زيارات كان متفق عليها لمسؤولين إسرائيليين، وفي المقدمة منهم رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو ووزراء ومسؤولين في حكومته لدول إفريقية، تم تأجيلها ومن ثم تعطيلها، بالإضافة إلى تدخلات جزائرية لإقناع العديد من الدول برفض إقامة أي مشروعات أو شراكة مع إسرائيل

في مجال الزراعة ومشروعات الري والصرف وإقامة السدود التي تتخذها إسرائيل ذريعة لإحداث الاختراق العسكري والأمني والاستخباراتي في دول القارة الإفريقية، وتسعى من خلال إسهامات خاصة بها مع تلك الدول أو التعاون مع دول عربية لتوسيع المشاركة والحضور في هذه المشروعات وغيرها، ويكفي أن الجزائر هي أول من لفت انتباه الدول العربية وضغطت خلال دورية انعقاد القمم العربية الأخيرة لضرورة وضع ملف العلاقات العربية ـ الإفريقية كأحد البنود الثابتة على جدول أعمال القمم العربية وتعاونت مع مصر في السنوات الماضية في ضرورة عقد القمم العربية ـ الإفريقية ونجحت في عقد أكثر من قمة في القاهرة وعاصمة إفريقية وستعقد القمة القادمة في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

في ضوء كل هذه التحديات التي تواجه العالم العربي بشأن حضوره من المشهد الإفريقي كانت الجزائر حاضرة بقوة إلى حد ما وسعت بالفعل إلى تكريس هذا الحضور انطلاقًا من علاقاتها المميزة مع معظم، إن لم يكن كل، الدول الإفريقية، إلا أن هذا الحضور العربي بكل تأكيد سعى إلى تكريس هذا التواجد بفعالية وحضور أكبر في الساحة الإفريقية في ضوء استمرار تزايد هذه التحديات، وفي المقدمة الأبرز منها تتزايد أعمال الإرهاب وانتقال المئات، إن لم يكن الآلاف، من التنظيمات الإرهابية، خاصة تلك المحسوبة على داعش وقادتها إلى دول الجوار العربي ـ الإفريقي، حيث تظهر أرقام أجهزة الاستخبارات الأمريكية والفرنسية ومراكز الأبحاث الأمريكية إلى قرار وتواجد أكثر من ٦ آلاف من أعضاء تنظيم داعش في سوريا والعراق إلى منطقة الساحة الإفريقية وتكوينهم ما يعرف بداعش في الصحراء الكبرى بزعامة أبو الوليد الصحراوي، حيث يشكل هذا التنظيم وغيره خطرًا داهمًا على الأمن العربي وليس الإفريقي فحسب، خاصة أن هذا التنظيم له أتباع ومريدين وخلايا نائمة هربت إلى بعض العواصم العربية بعد القضاء على داعش في بلاد الشام والعراق.

وبالتالي يحتاج الأمر إلى مضاعفة وتضافر الجهود العربية للتعاون مع دول القارة الإفريقية لزيادة وتيرة هذا التعاون لمواجهة خطر الإرهاب بقوة وتوفير مصدّات وقائية مسبقًا للأمن القومي العربي. بالإضافة إلى تحديات الخطر الإيراني والإسرائيلي في القارة الإفريقية وفرص التقليل العربي من زيادة الحضور والنفوذ الأمريكي والصيني في إفريقيا حاليًا الذى أصبح ينافس ويلاحق النفوذ الفرنسي التقليدي في القارة الإفريقية، حيث لابد من الاتفاق على آليات تعاون جديد للعالمين العربي والإفريقي، وهذا ما يمكن أن تساعد فيه بغزارة وكثافة أكبر دولة الجزائر وصولا إلى الفرصة السانحة التي ستتوفر لكلا الجانبين العربي ـ الإفريقي مع انعقاد قمتهم المشتركة القادمة في المملكة العربية السعودية، حيث هناك رهانات عربية وإفريقية من الآن أن هذه القمة ستحدث التحول المطلوب والتاريخي في مسار العلاقات العربية ـ الإفريقية انطلاقًا من احتضان المملكة أولا هذه القمة.

بالإضافة إلى التوقعات التي تنتج عن هذه القمة بإعداد قائمة مشروعات وإسهامات عربية وفى المقدمة الخليجية في القارة الإفريقية، خاصة تلك التي تتعلق بالبنية التحتية وحياة المواطنين الأفارقة من صحة وتعليم وزيادة حصة الاستثمارات العربية في مشروعات التصحر والري والصرف والزراعات في الصحراء.

آليات وقمة عربية ـ إفريقية تستضيفها السعودية بدور جزائري للتصدي للأجندات المشبوهة

وبالتالي فإن أي تقارب عربي ـ إفريقي سيصب في صالح خدمة مصالح الطرفين على كافة الأصعدة، كما أن هذا الحضور سيسهم في الحفاظ على الحقوق والمكاسب للدول العربية الواقعة في المحيط الإفريقي وسيخلق جبهة دعم عربي لهذا البلد وهو ما تحتاجه مصر حاليًا على سبيل المثال في مفاوضات سد النهضة مع إثيوبيا والسودان وبقية دول حوض النيل وغيرها من أزمات الدول العربية في القارة الإفريقية أو على حدودها الجغرافية، وهذا ما التفتت إليه دول عربية كبرى مثل السعودية والإمارات والكويت، فسعت لزيادة إسهاماتها واستثماراتها في إفريقيا لمصلحة الحقوق والتواجد العرب في إفريقيا وربما يتزايد بوتيرة متسارعة مع قادم الأيام وسيبلغ ذروته بكل تأكيد بعدم انعقاد القمة العربية – الإفريقية في المملكة العربية السعودية، حيث الحضور العربي في المشهد الإفريقي لافت ولكن التوقعات كثيرة للحضور العربي هناك في مواجهة العديد من التحديات والنفوذ لدول إقليمية وكبرى معظمها لا يراعي المصالح والحقوق العربية، وهذه فرصة العرب الآن للحضور أكثر في إفريقيا من الآن فصاعدًا حيث يجب أن يكون الرهان.

على التواجد والتموضع العربي في المشهد الإفريقي هو أولوية وضرورة العرب بامتياز.

* مدير تحرير صحيفة الأهرام المصرية

الفراق في العلاقات الجزائرية - الإيرانية آت لا محالة

الجزائر بين الأخطاء الخليجية "التاريخية" وضرورات الإصلاح وتبادل المنافع

ينبغي الاعتراف منذ البداية أن النظام الخليجي قد يكون ارتكب خطأً استراتيجيًا من المنظور التاريخي في التعامل مع الجزائر سواء من حيث ابتعادها عن فضاءاتها العربية والإسلامية والعالمية، أو من حيث عدم استيعاب سياستها الخارجية التي لا تنسجم مع المواقف الخليجية، مما دفع بها إلى الاتجاه نحو إيران وروسيا إلى أن وصلت علاقات هذه الدول من العمق ما تدفع بطهران إلى إبداء استعدادها لوضع خبراتها في مجال الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر، والدفع بموسكو إلى تحديث الجيش الجزائري بأحدث الأسلحة، ما جعل الجزائر أصبحت تراهن الآن على هاتين الدولتين أكثر من عمقها العربي.

د. عبد الله باحجاج

وهناك الكثير من الاستدلالات يمكن تقديمها لتأكيد هذا الخطأ، واستحضارها الآن، لدواعي تغيير المفاهيم وضرورات الإصلاح بعد أن أصبحت الجزائر العربية قوة متوسطية تميل لطهران وموسكو، وتتعمق علاقاتها السياسية معهما في ظل استمرار تقليدية العلاقات الخليجية ـ الجزائرية، وتفرج النظام الخليجي على الاندفاع الإيراني نحو إحدى أهم الوحدات السياسية للنظام العربي " الجزائر ".

السؤال: فكيف يكون الاقناع المتبادل بأهمية العلاقات الخليجية – الجزائرية، إذ ينبغي إقناع الفكر السياسي الخليجي بأهمية الجزائر للخليج العربي، والعكس صحيح أيضًا أي أهمية الخليج العربي للجزائر؟ ومن ثم، ما هي المجالات المتاحة للخليج لإحداث التحول في علاقاته مع الشقيقة الجزائر رغم علاقاتها القوية مع طهران وموسكو، وكذلك كيف تقوي الجزائر علاقاتها مع عمقها الخليجي؟

الخليج وتصحيح اختلالاته البنيوية مع الجزائر

يرى البعض أن الفكر السياسي الخليجي لم يستوعب الجزائر –لأسباب كثيرة منها الجغرافيا، أو تشتت الاهتمامات وتباعدها وما ألقته السنوات الأخيرة من تحديات على دول الخليج– كدولة عميقة تاريخيًا، وليدة حضارات وإمبراطوريات مثل حكم النوميديين والفينيقيين والبونيقيين والرومان فالوندال والبيزنطيين، وبعد الفتح الإسلامي شهدت البلاد أو أجزاء منها سيطرة كل من الأمويين والعباسيين والأدارسة والأغالبة والرستميين، والفاطميين، والزيريين والحماديين، والمرابطين والموحدين فالعثمانيين، وشهدت في القرن التاسع عشر الاحتلال الفرنسي، وعرفت ببلاد مليون شهيد.

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة كأكبر بلد في العالم مساحة، والأولى إفريقيا وعربيا، والثانية إسلاميًا بعد كازاخستان، وتعتبر قوة إقليمية متوسطية، حديثا / قديمًا. فقديما تقول مراجع التاريخ أن أسطول الجزائر البحري كان يتحكم في البحر المتوسط، ويفرض على السفن التي تمر فيه غريمة لحمايتها (رسوم) فمثلا كانت أمريكا تدفع (١٠٠) ألف دولار سنويا للجزائر مقابل حماية سفنها في الأبيض المتوسط.

وهذه النافذة الصغيرة على التاريخ الجزائري، تقربنا نحو فهم الجزائر، وكيف تفكر؟ وبالتالي لا غرابة من تبنيها سياسة خارجية مبنية على تجاربها وعقيدتها السياسية التي تمزج بين القومية والاشتراكية كمنابع وجودية لدولتها التاريخية، لذلك نجد كل مواقفها من الأزمات والحروب التي شهدتها المنطقة العربية مختلفة عن موقف الدول العربية الرئيسية، بدءًا من الغزو العراقي للكويت، والغزو الأمريكي للعراق وأخيرًا الأزمة بين الأشقاء في الخليج.

وهذا مرده إلى سياسة الجزائر الثابتة، الرامية إلى عدم الانخراط في أية أحلاف عسكرية خارجية، وعدم اتخاذ

لا يمكن للمنظومة الخليجية النفاذ للجزائر من البوابة السياسية

محكمة الإغلاق بل عبر بناء الثقة كما المبادرات السعودية الحديثة

موقف ضد أية دولة في أزمة بين دولتين، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، ومبدأ المعاملة بالمثل، وهذا لم يكن مستوعب خليجيًا، وذلك لارتكاز الفكر السياسي الخليجي على طبيعة فلسفة دول الخليج في احتواء الدول، ما ترتب عليه وجود الجزائر بعيدة عن محيطها العربي رغم عمقها فيه، فيما نجدها قريبة من موسكو وطهران، وقد يساعد على ذلك أنها دولة مالية وليست ضمن الدول المتلقية للمساعدات المالية.

وقد كرست الفجوة الفاصلة بين الجزائر ودول الخليج العربي، الموقف الخليجي المتعاطف مع المغرب في قضية الصحراء والتي تقف الجزائر هنا داعمة لجبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء عن الرباط، وقد كرست القمة الخليجية رقم (١٣) هذه الفجوة، عندما اتخذت خطة بإعلانها الترحيب بانضمام الرباط إلى المنظومة الخليجية، مما فسرت الجزائر ذلك بأنها مستهدفة من هذا الإعلان، وقد لا يكون ذلك مقصودًا من دول مجلس التعاون الخليجي.

من هنا، يتجلى مدخل الانفتاح نحو الجزائر كقبولها كحالة تاريخية متميزة، وبأفكارها المعاصرة، وحتى بعلاقاتها مع إيران وروسيا، فعلاقاتها مع طهران على وجه التحديد، تحمل أمكانية التحول في أي وقت لأنها مبنية على رؤية تنقصها الدقة، فمثلاً، لا تنظر الجزائر لطهران بحساسية تجاه مشروعها الطائفي، وترى أنها محصنة داخليًا.

وتلكم القناعة متغيرة، ولن تظل ثابتة، والتطورات السياسية الداخلية في الجزائر ربما تكشف لنا سريعًا حقيقة هذا التحول، مثل ما حدث بين البلدين قطيعة دامت عدة سنوات عندما وقفت طهران مع الإسلاميين في الانتخابات، ومهما كان من حجم المصالح العسكرية والسياسية بين الجزائر وإيران، فإن أية تدخلات إيرانية في البنية الأيديولوجية الجزائرية التي يغلب عليها الطابع السني المعتدل، فستمتد حساسيتها على بقية مصالح البلدين.

مدخل الخليج العربي للجزائر

لا يمكن للمنظومة الخليجية أن تنفذ للجزائر من خلال البوابة السياسية، فهي محكمة، وتكاد تكون مغلقة خاصة في القضايا العربية ـ العربية، والعربية ـ الإسلامية، وحتى القضايا الخليجية ـ الإيرانية، لأن الجزائر تعتقد أن طهران ينبغي أن يكون لها ثقلها الإقليمي بحكم وزنها الاقتصادي والجغرافي والعسكري، ومن ثم فإن هذه البوابة ينبغي اختراقها عبر اللقاءات المستمرة والمتواصلة بهدف بناء ثقة خليجية ـ جزائرية تظل مفقودة حتى الآن بصورة ما، باستثناء مبادرات سعودية حديثة.

بينما المجال مفتوحًا للجانب الاقتصادي على مصراعيه للخليج، فمن المفارقات أن العلاقات التجارية الجزائرية ـ الإيرانية ليست في مستوى العلاقات السياسية والعسكرية بين الجانبين، فهي في أدنى مستوياتها ولا ترتقي إلى تلكم المستويات، وهذه ثغرة في العلاقات الإيرانية الجزائرية، تميل لصالح الخليج إذا ما عرف استغلالها على وجه السرعة قبل أن تستدرك إيرانيًا.

الأهم في هذه المرحلة، أن يظل النظام الخليجي قريب من الجزائر، وعميق في علاقاته الاقتصادية معها، انتظارًا للحظة الفارقة في العلاقات الجزائرية ـ الإيرانية، وهي آتية لا محالة، فطهران لديها مشروع طائفي عالمي، لن تستثني منه أية دولة، لكن تظل استهدافاتها الجغرافية محل حسابات دقيقة.

وبإمكان المنظومة الخليجية أن تخترق العلاقات الجزائرية ـ الإيرانية المتينة إذا ما علمت بأن المؤسسة العسكرية والأمنية في كلا البلدين هما اللتان تحكمان في إيران والجزائر، وبالتالي فإنه من خلال تغليب البرغماتية الاقتصادية يمكن خلخلة جدار هذه العلاقات شريطة أن تصل رسالة واضحة إلى المؤسسة العسكرية الجزائرية بأن مصالحها الدائمة والآمنة مع الخليج.

وذلك على غرار تركيا التي أصبحت الآن تحكمها سلطة مدنية أدخلت تعديلات ومتغيرات في بنيتها العسكرية التي كانت حاكمة منذ عهد اتاتورك، وكذلك تغييرات دستورية باتجاه تكريس الحكم المدني، وهذا يحتم على المنظومة الخليجية الإسراع في تأسيس وجودها البنيوي داخل منظومة المصالح الاقتصادية والسياسية الجزائرية.

لكن كيف؟ هذه الكيفية نجدها في إقامة مشاريع مشتركة في الصناعات مع الجزائر، بما فيها العسكرية المتطورة، فالسيولة المالية بسبب الأزمة النفطية، لن تمكن للجزائر لوحدها الذهاب بعيدًا في طموحاتها التصنيعية رغم أنها قد أصبحت الآن دولة مصدرة للسلاح، وتملك التقنية، ويرجع ذلك إلى الذكاء الجزائري الذي قاده إلى الدخول مع حلفاء أوروبيين وتحديدًا ألمانيا وإيطاليا وجنوب إفريقيا في شراكات تصنيعية متقدمة جدًا.

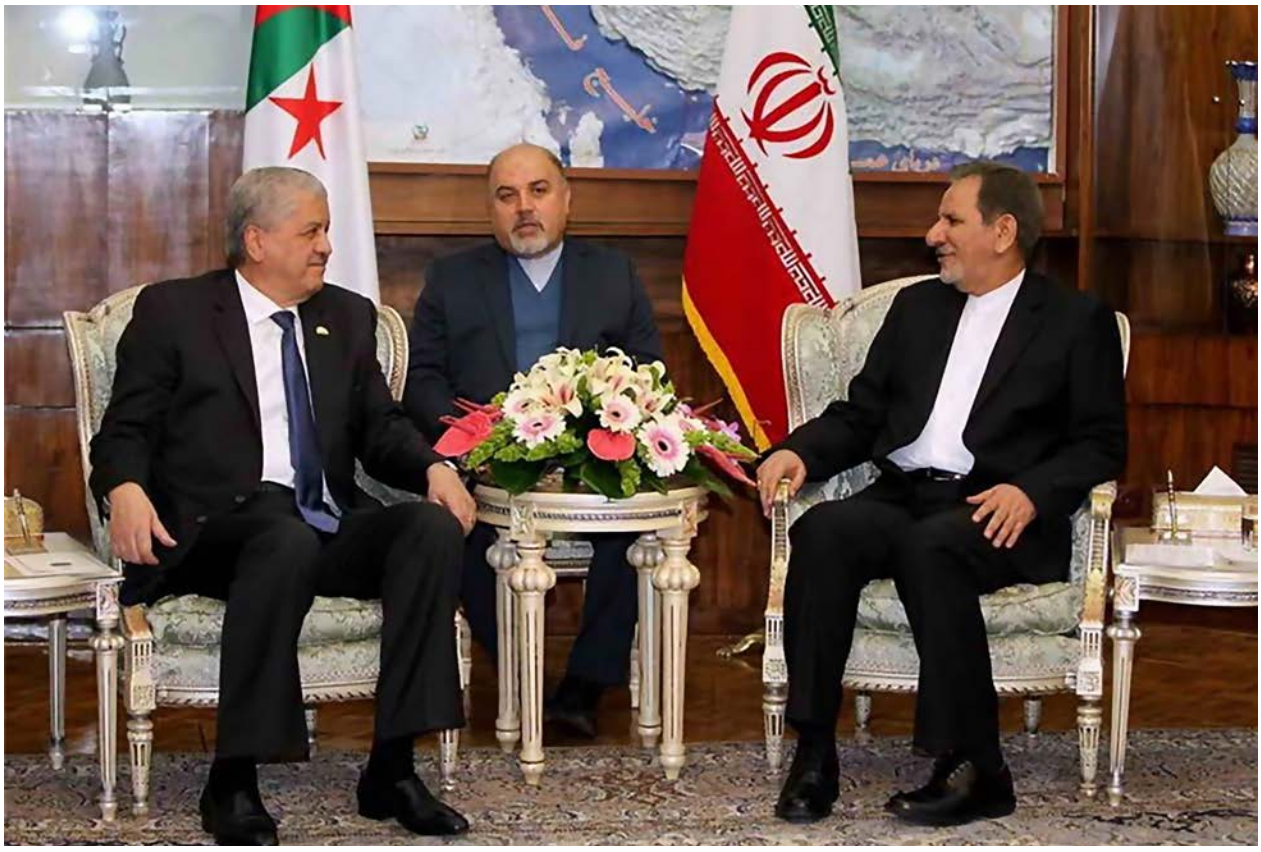

مهما كان حجم المصالح بين الجزائر وإيران فإن أي تدخلات إيرانية في البنية الأيديولوجية الجزائرية ستمتد حساسيتها على بقية المصالح

وقد تطورت الصناعة الجزائرية العسكرية الثقيلة الآن بشكل ملحوظ، وانتقلت من الشراكة إلى الاعتماد الذاتي الكلي، فقد تمكن باحثون ومهندسون جزائريون من صنع طائرة بدون طيار بمواد ووسائل ذاتية وصار بحوزة الجزائر نموذجان من الطائرة بدون طيار، هما "أمل ١-٤٠٠" و"أمل ٢-٧٠٠"، إلى جانب نموذج صغير الحجم يُعرف بالطائرة المتعددة المروحيات.

واعتبر ستيفن بوسي، المحلل الأمني بمجلة "فورين بوليسي" أن الجزائر تمكنت من شراء أسلحة متطورة جديدة مثل "الطائرات الروسية المقاتل (Su-30MK)، ودبابات القتال (T-90S، وغواصات ومروحيات متطورة وناقلات الجند الألمانية المدرعة"، مشيرًا إلى أنّ ميزانية وزارة الدفاع لسنة ٢٠١٣م، تعتبر أضخم ميزانية بمنطقة شمال إفريقيا، واعتبر كذلك أن هذا الإنفاق العسكري الجزائري سيمكن الجيش الجزائري من احتلال مركز متقدم ضمن قائمة "أكثر الجيوش العالمية خطورة".

ولا يقتصر تطور الصناعة الجزائرية على القطاع العسكري فقط، بل هي كذلك في بقية القطاعات المدنية في السيارات والحديد والصلب والاسمنت والنسيج والبتروكيماويات والأدوية، وقريبًا قد تتحول الجزائر إلى رابع قطب عالمي في صناعة الأدوية، كما قد أصبحت تصنع الأقمار الاصطناعية، وتطلقها للفضاء لدواعي عسكرية ومدنية، بعد أن دخلت في شراكات مع الصين والهند، ولديها الآن كفاءات علمية جزائرية على مستوى عال.

وفرص الخليج قائمة وبصورة كبيرة، خاصة في المرحلة الراهنة التي تدخل فيها الجزائر في دوامة التقشف بسبب الأزمة النفطية نظرًا إلى أنها تعتمد على إيرادات النفط في تمويل نفقاتها.

وبإمكان الأموال الخليجية أن تقود مرحلة جديدة في العلاقات الخليجية الجزائرية، إذا ما وظفت في إقامة مشاريع صناعية مشتركة سواء في الجزائر أو داخل في الخليج، وهذه

ضمن الفرص الاقتصادية التي تتوفر للخليج في كسب الجزائر، وتحييد علاقاتها مع إيران، وفرصتها كذلك مواتية في نقل التكنولوجيا إليها.

وهناك تعاون بين الإمارات والجزائر في مجال التصنيع العسكري، لكنه يشكل خطوة صغيرة، وفي الوقت نفسه يمثل النموذج الذي ينبغي أن يعمم ويعزز سواء على صعيد العلاقات الجزائرية الإماراتية أو على صعيد العلاقات الجزائرية الخليجية، فهذا التعاون الثنائي يتجلى في إنتاج سيارات عسكرية ذات الدفع الرباعي، كما يتم بصورة مشتركة تصنيع عربات مصفحة من نوع " نمر" ولنا أن نتصور لو كانت الشراكة الخليجية الجزائرية في مجال التصنيع الجزائري الخليجي المشترك شاملة ومتعددة الاتجاهات، وعميقة البنيات.. الخ كيف سيكون تأثيرها على السياسة ؟

الدلالات والاستدلالات بحصانة الوعي السياسي الخليجي

تبدو لنا الصورة واضحة الآن في إمكانيات نجاح المنظومة الخليجية في تأسيس علاقات استراتيجية مستقبلية مع الجزائر من البوابة الاقتصادية، فكل العوامل والمعطيات قابلة لإحداث هذا التحول الآن، بل أننا نراهن على البعد الاقتصادي في اختراق السياسة، فهو يمتاز بالثبات والديمومة على عكس البعد السياسي الذي يتميز بالتقلبات والتحولات الدراماتيكية.

وهذه فرصة للخليج في كسب الجزائر، وتحويل بوصلتها من إيران، أو على الأقل تحكم علاقاتها مع الجزائر بمفاصل اقتصادية حتى تحدث التناقضات السياسية في المشهد الجزائري الإيراني، وهو متوقع من خلال عدة أبعاد أبرزها، البعد الديني أو المذهبي على السواء.

الأهم هنا أن يكون للمنظومة الخليجية عمق اقتصادي مؤثر في الاقتصاد الجزائري، ونجد للخليج مصلحة كبرى في ذلك من كل الأبعاد المختلفة، السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهذا لم تستغل الفرص المتاحة لها الآن، فستتفوت عليها خاصة إذا ما استدركت طهران أهمية البعد الاقتصادي في ديمومة علاقتها مع الجزائر.

والفرصة نفسها متاحة للجزائر، لحاجتها للدعم والتعاون الاقتصادي الخليجي في ظل ظروفها الاقتصادية والمالية سالفة الذكر، كما أنها في أمس الحاجة إلى عودة ثقلها العربي المتأرجح، بعدما فقدت دبلوماسيتها مؤخرًا جزءًا من فاعليتها أثر فشل وساطتها للازمة الخليجية بعد أن كانت الدبلوماسية الجزائرية فاعلة ومؤثرة إقليميًا وعالميًا، لعل آخرها التوصل إلى اتفاق الجزائر لمنظمة أوبك، وحمل الفرقاء في مالي على التوصل إلى سلام تاريخي.

وقد يحتاج الخليج للدبلوماسية الجزائرية حتى في حالة احتفاظ الجزائر بقوة علاقاتها السياسية مع إيران، فهي ستكون طرف وسيط بين الجانبين لها مصلحة قوية في حل أية خلافات بين الخليج وإيران وذلك حتى لا تتأثر مصالحها السياسية مع طهران ومصالحها الاقتصادية مع الخليج، وهذه أدنى المقاربات المحتملة، وهي وفق الحسابات الخليجية مقبولة.

ولا ينبغي أن يغيب عن الوعي السياسي الخليجي، ما يتوقع للجزائر من مستقبل خلال المرحلة المقبلة، بشهادات عالمية، فمثلاً تقول النشرة الدولية الفرنسية " القضايا الدولية " في إحدى إعدادها الحديثة، إن الجزائر أصبحت قوة مؤثرة في البحر المتوسط، وهي مرساة الاستقرار في المنطقة، ولاعبًا مؤثرًا في إفريقيا، وتوضح كذلك أن الجزائر تتجه إلى إقامة شراكات اقتصادية كبيرة مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهنا، لا نجد إيران من ضمن الدول التي تؤسس علاقات اقتصادية كبيرة مع الجزائر، وهذا ما يزكي طروحاتنا السابقة، ويدلل على أهمية الاختراق الخليجي لهذا الفراغ في توقيتاته الزمنية المناسبة.

الخاتمة:

بقدر ما يكون للوقت أهمية كبرى في تصحيح اختلالات العلاقات الخليجية - الجزائرية، وهو سيكون الفاعل الذي سيقود التحولات، بالقدر نفسه يحتم على السياسة الخليجية طي صفحة المواقف الجزائرية من قضايا خليجية معاصرة، وكذلك تغيير المفاهيم السياسية عن الجزائر، من كونها تقود المعسكر المعارض في الجامعة العربية إلى دولة لها رأي مختلف داخل البيت العربي، وينبغي التعايش معه والعمل على صناعة قواسم مشتركة للعيش معه عن طريق المصالح الاقتصادية المتبادلة التي ينعكس آثارها الإيجابية على الدول ومجتمعاته.

وذلك عبر إعادة تصويب النظرة للجزائر كونها تتمتع بثقل سياسي مستندة إلى ثقل تاريخي كبير يشعر به الجزائريون، ويتحكم في مواقفهم المعاصرة، عندها سيحدث الفارق، ومنها سنسلم بمسلمات التعايش، وتقليص الخلافات، وربما وأدها عن طريق قوة الترابط الاقتصادي ومنافعه المشتركة، ليس هناك بديلاً أخر أمام المنظومة الخليجية في ظل تصاعد قوة الجزائر الشاملة وتقارباتها السياسية مع إيران سوى قبول الجزائر كما هي الآن، والرهان على الاقتصاد في إحداث التحولات المفتوحة معها.

* كاتب ومحلل سياسي - سلطنة عُمان

الثورة الجزائرية ومؤتمر باندونغ المرجعية التأسيسية لمبادئ الجزائر

سياسية الجزائر في فضائها الإفريقي والعربي: الشراكات لا التحالفات

تشكل الجزائر بما تحمله من عمق استراتيجي وإرث تاريخي دولة محورية في فضائها الجيوسياسي، الذي يمتد وفق ثلاثة معابر أساسية هي المتوسط والعالم العربي وإفريقيا وهي كلها فضاءات جيوسياسية تعتبر بمثابة الخلفية الأساسية لهندسة ورسم سياسة الجزائر الخارجية تجاهها من خلال مستويين أساسيين: **المستوى الأول**: هو بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية في إطار من التوازن، التعاون والشراكة. **المستوى الثاني**: صيانة الأمن القومي الجزائري الذي يمتد إلى هذه الفضاءات الجيوسياسية، ضمن ما يسمى في أدبيات الدراسات الأمنية بمفهوم الأمن المركب. لقد تبنت سياسة الجزائر الخارجية دائما النهج الواقعي والعملي، وتنطلق دومًا من مرتكزات حكامة دبلوماسيتها التي تقوم على أسس ومبادئ لا تحيد عنها جعلت منها فلسفة واستراتيجية تمتد في سياق سوسيو تاريخي إلى الثورة الجزائرية ومؤتمر باندونغ ١٩٥٦م، الذي يشكل المرجعية الأساسية والتأسيسية لمبادئها.

د. فاتح خننو

إن الرصد الجيواستراتيجي للراهن الدولي بمختلف تحدياته ورهاناته يبين أن العالم يمر بأخطر مرحلة تاريخية تتدافع فيها القوى الكبرى على مصالح ونقاط نفوذ ويعتبر العالم العربي وإفريقيا مجالا لهذا الصراع لما تحمله المنطقة من ثروات نفطية وموارد طاقوية جعلت القوى تتنافس وتتصارع حولها ومن ثم فإن اللحظة التاريخية فارقة وهو ما يلزم على صانع القرار صياغة قرارات تتوافق ومتطلبات المصلحة الوطنية والأمن القومي.

مبادئ ومرتكزات سياسة الجزائر الخارجية:

تسعى كل سياسة خارجية من زاوية تعريف علم السياسة إلى تحقيق أهداف وتعظيم مكاسب تتماشى ومصلحتها الوطنية وسياساتها العليا ولقد اشتغلت السياسة الجزائرية دائما بمنطق مبادئ ومرتكزات تقوم على أساس النقاط التالية:

النقطة الأولى: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول اذ رفعت الجزائر دائما هذا المبدأ النبيل وربما اختارته كمنهجية واضحة لإدارة دبلوماسيتها، لأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ليس ضعفًا لكن هو تحديد لقواعد اللعبة السياسية التي سنجني من خلالها نتائج لذا حاضرت الجزائر وفق هذه المقاربة مع مختلف الأزمات التي تشتعل في المنطقة بإيقاعات مختلفة ويعود هذا المبدأ في سياق تاريخي منصته مؤتمر باندونغ ١٩٥٦ الذي كان بمثابة الأرضية التأسيسية لمنطق الدبلوماسية الجزائرية، حق الشعوب في تقرير مصيرها.

النقطة الثانية: المعقولية السياسية اذ تشتغل سياسة الجزائر الخارجية في إطار من إيجاد الحلول للأزمات وفق مقاربة سياسية سلمية وترفض الدبلوماسية الجزائرية كل أشكال التدخلات العسكرية التي تنعكس سلبًا على النزاعات وإدارتها.

النقطة الثالثة: صناعة خطاب سياسي اذ تقوم الدبلوماسية الجزائرية على أساس تنويع الشراكات الاستراتيجية مع كل الفاعلين الإقليميين والدوليين في إطار من التوازن فالجزائر تتعاون مع أمريكا، الاتحاد الأوربي روسيا الصين تركيا السعودية إيران.

النقطة الرابعة: الدبلوماسية الجزائرية تنأى بنفسها عن الدخول في أي تحالف عسكري أو سياسي من منطلق عقيدتها السكرية الثابتة والتي لا تتغير، أي أنها دبلوماسية شراكات لا تحالفات.

النقطة الخامسة: تشتغل الدبلوماسية الجزائرية بكل أدوات آليات التفاوض والوساطة وقد كانت للتجربة الجزائرية نماذج ناجحة في ذلك فعلى سبيل المثال الوساطة بين العراق وإيران وبين إريتريا وإثيوبيا مما أعطاها زخمًا ورصيدًا في ذلك.

سياسة الجزائر الخارجية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي:

يشكل الفضاء الجيوسياسي الإفريقي ملعبًا استراتيجيًا لصراع القوى الإقليمية والدولية على مجالات النفوذ وتزخر هذه المنطقة، بثروات وموارد طبيعية هائلة كالنفط، اليورانيوم ،الذهب والمياه مما جعل القوى الكبرى تضع في أولويات أهدافها، أسس واستراتيجيات للتوغل في هذه المنطقة، فبالإضافة إلى قوى النفوذ التقليدي في المنطقة كفرنسا الولايات المتحدة الأمريكية والتوغل الصيني التجاري والاقتصادي بصورة ملفتة للانتباه، اهتمت قوى أخرى كتركيا وإسرائيل بهذا المجال الحيوي ،فقد عمدت تركيا مثلا إلى وضع استراتيجية تستهدف من خلالها استثمار ٢٠مليار دولار في إفريقيا في مجال البنية التحتية والنسيج في حدود ٢٠٢٢م.

وقد اتضح الاهتمام الإسرائيلي من خلال زيارة نتياهو إلى دول حوض النيل وتزويد هذه الدول، بمعدات استخباراتية ووسائل الري وتزويدها أيضًا بمعلومات استخباراتية.

لقد ادرك صانع القرار في الجزائر أهمية المنطقة، فإفريقيا هي العمق الاستراتيجي للجزائر وهوية إفريقيا كعمق استراتيجي في المنطقة واضحة في السياسة الجزائرية، فلقد اهتمت دائمًا الجزائر ببناء علاقات قوية مع القوى التقليدية الكبرى في إفريقيا كجنوب إفريقيا السينغال الكونغو النيجر ونيجيريا وكل الدول الإفريقية الأخرى لذا كانت الجزائر ووفق صيرورة تاريخية السباقة إلى الاهتمام بالمجال الإفريقي ورأت فيه إمكانية قيام تجربة تكاملية، تكون لها مكانتها فقد كانت الجزائر من المؤسسين الأوائل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بالاتحاد الإفريقي والتي تعرف حضورًا قويًا للجزائر من خلال انتخابها في مختلف الهياكل المهمة فيه كمجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعد المحرك الأساسي في هذه المنظمة. تعتبر منطقة الساحل الامتداد الجيوسياسي القريب جغرافيًا ،استراتيجيًا وأصبح هذا الفضاء منتجًا لمجموعة من الأزمات لاشك أن لها انعكاسات سلبية على الأمن القومي الجزائري فهذا الفضاء أصبح بؤرة لانتشار الجماعات الإرهابية وأشكال التهديدات الأمنية الجديدة المتمثلة في الجريمة المنظمة ،غسيل الأموال ،الهجرة غير الشرعية تتقاسم هذه التهديدات بصورة حدية ليبيا ومالي وهما الأزمتان الأكثر اشتعالا في الفضاء الجيوسياسي المزدوج مغارب وساحل اذا تعتبر ليبيا بمثابة هوة أمنية خلقها تدخل حلف الناتو دون إيجاد الحلول لها وتعتبر ليبيا بمثابة كعكة استراتيجية تمتد جغرافيًا على حدود ١٢٠٠كلم كما تزخر بموارد طاقوية يجعل من تتبوأ المراتب الأولى عالميًا وهي أيضًا دولة معبر نحو إفريقيا العالم العربي والمتوسط الأوربي.

لقد أدى تدخل الناتو إلى حالة من الفوضى في ظل غياب دولة ومؤسسات ومجتمع انثربولوجيا يعتبر مجتمع قبلي فتح المجال أمام صراع بين جماعات تغذى سياسيًا واقليمًا وإعلاميًا من قبل قوى معروفة خلقت من خلالها حالة عدم استقرار جعل منها دولة حاضنة للإرهاب بسبب انتقال التنظيمات الإرهابية من سوريا والعراق إليها فقد وصل في سنة ٢٠١٥م، حوالي ٥٠٠ مقاتل من تنظيم داعش الإرهابي إلى ليبيا أمام أعين وأجهزة الاستخبارات العالمية.

تتصارع في ليبيا أجندات إقليمية دولية ففيها شرعيتان تتصارعان وتغيبان الحل السياسي مما جعل ليبيا اليوم مهددة بالتقسيم وهذا هو السيناريو الذي تتبناه القوى الغربية ففي أبريل ٢٠١٧م، التقى مسؤولون أمريكيون مع دبلوماسيين أوروبيين اتفقوا على أن الحل في ليبيا هو التقسيم للقضاء على الصراع ومن هنا تتضح نوايا المنظومة الغربية تجاه العالم العربي.

لقد أفرز الواقع الأزموي في منطقة الساحل تحديات على الجزائر وأمنها القومي ففي بيان وزارة الداخلية المنشور في نهاية أبريل من هذا العام اتضح أن ما يقارب عن ٥٠٠مهاجر يعبر الجزائر يوميًا ، وقد ازدادت وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر تزايدت بوتيرة متسارعة ما بين سنتي ٢٠١٧و٢٠١٨م، وفي منطقة برج الحواس مثلا في جنوب الجزائر هنالك ٧٠٠٠مهاجر إفريقي وسكان المنطقة سكانها لايتعدى٦٠٠٠ ، إن هذه المؤشرات تبين مدى خطورة الوضع الذي تفرزه الأزمات الحادة في منطقة إفريقيا على الأمن القومي الجزائري وسجلت أيضًا المصالح الأمنية أن ما قيمته ٣٩مليار دينًا جزائري هي عائدات المهاجرين غير الشرعيين من عمليات غسيل الأموال والمخدرات الخ.

كل هذه التحديات جعلت الجزائر تنادي دائما في المحافل الدولية بضرورة تكريس مبدأ التنمية في البلدان الإفريقية كآلية لامتصاص الأزمات البنيوية في إفريقيا فالتنمية هي من سيعزز فرص الاستقرار في المنطقة ويحد من موجات الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تحدي أمني لا يمس إفريقيا فقط وإنما أيضًا البلدان الأوروبية.

لم تكتف الجزائر في رؤيتها الاستراتيجية تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي برؤية أمنية بل تبعتها مبادرات اقتصادية وتنموية ، إن الجزائرأول دولة تمسح ديون ١٤دولة إفريقية بقيمة ٣,٥مليار دولار وتشتغل حاليًا الرؤية الجزائرية بمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا اذ تحاول الجزائر إقامة مجموعة من المشاريع التنموية فخلال الشهر المقبل ستدشن الجزائر خط ملاحي يربطها كوديفوار لتسويق المنتجات وكذلك عرفت الجزائر مجموعة استثمارات لشركات الهاتف النقال في إفريقيا وتسعى الجزائر إلى تعزيز توجهها نحو إفريقيا من خلال استثمارات شركة سونطراك في مجال الطاقة

العالم العربي كبعد في سياسة الجزائر الخارجية:

يشكل العالم العربي العمق الحضاري والتاريخي والاستراتيجي للجزائر ولقد اهتمت الجزائر دائمًا بهذا المجال الحيوي من منطلق أنها فاعل مركزي فيه بحكم موقعها الجيوسياسي والتاريخي والجيواقتصادي وسعت الجزائر دائما إلى إقامة علاقات متوازنة مع كل الدول العربية في إطار من مبادئ الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبناء علاقات تقوم على أسس الشراكات لا التحالفات.

لقد شكل العالم العربي من الناحية الاستراتيجية ملعبًا لصراع القوى لما تحمله المنطقة من ثروات وموقع استراتيجي وبعد حضاري جعل منه محل اهتمام القوى الكبرى والعظمى الإقليمية على حد سواء.

وعبر الرصد التاريخي للمنطقة بأنها المنطقة الأكثر اشتعالاً في العالم وأن بؤر الصراع تتمركز فيها بالرغم من هنالك من المحللين والاستراتيجيين ممن يتنبأ بانتقال الصراع من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق أسيا إلا أن كل المؤشرات تقول عكس ذلك.

اهتمت الجزائر بمجالها العربي وكانت من المنضمين إلى جامعة الدول العربية ودافعت عن تصوراتها التي تخدم مفهوم المصلحة العربية المشتركة وصيانة الأمن القومي العربي ونأت الدبلوماسية الجزائرية عن الدخول في أي تحالف من التحالفات وفق ما تمليه عقيدتها العسكرية المهندسة دستوريًا وهو أن الجيش الجزائري لا يتدخل خارج حدوده لأسباب ترتبط برؤية واقعية وعملية وتتغذى من مبادئ الدبلوماسية الجزائرية التي لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

احتفظت الجزائر بعلاقات قوية مع شقيقاتها العربيات اذ تحتفظ الجزائر بعلاقات قوية مع مصر كقوة مركزية في العالم العربي ونفس الشيء مع سوريا والسعودية والعراق وباقي الدول.

لقد أفرزت الهزة الجيوبولتيكية في ٢٠١١م، ضمن ما سمي في أدبيات النقا شات الإعلامية بالربيع العربي تحديات مفصلية على مستوى دول العالم العربي لبعض الدول التي عرفت أحداث بالغة وبدأ العالم العربي يشتعل في سياق من التحالفات والتدخلات في الشؤون الداخلية للدول فوقفت الدبلوماسية الجزائرية على مسافة واحدة بين كل الأطراف وتحفظت على القرارات التي من شأنها أن تكون مدخلاً نحو التدخل ويبدو أن المقاربة الجزائرية كانت منطقية بالنظر إلى فلسفتها التي تؤمن بها.

وفي سياق الإقليم المضطرب بإيقاعات مختلفة بدءًا بالجوار الإقليمي للجزائر الذي عرفت فيه تونس وليبيا الحراك الاحتجاجي الذي أدلى إلى سقوط النظام في تونس وليبيا وانزلاق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في البلدين، عملت الجزائر ووفق مقاربة حسن الجوار إلى مد يد العون إلى تونس عن طرق تقيد منحة مالية للخروج من أزمتها الاقتصادية والمالية كما ساعدت الجزائر أيضًا تونس في مجال لم الشمل بين كل المكونات السياسية وأطيافها التي تتوزع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وفي ليبيا مدت الجزائر يدها لأعمال مبدأ المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار عن طريق الحوار السياسي بعيدًا عن الاقتتال القبلي والعشائري والذي يتغذى من أجندات دولية وإقليمية.

لقد احتفظت الجزائر أيضًا بعلاقات قوية مع شقيقاتها من الخليج فمنطقة الخليج تشكل العمق الاستراتيجي للجزائر فربطت الجزائر علاقات قوية مع قوة الثقل الحضاري والاستراتيجي في الخليج وهي السعودية وبالرغم

من الاختلاف في الأجندات على مستوى جامعة الدول العربية برفض الجزائر لكل أشكال التدخل الأجنبي في الدول العربية وأن الجزائر بقاريتها تتعامل مع الحكومات وليس الجماعات ونأيها عن سياسة التحالفات إلا أن الديناميكية في العلاقات الجزائرية ـ السعودية باتت واضحة من خلال فتح أفق الشراكة وتطويرها من حيث حجم الاستثمارات التي من المتوقع أن تبلغ ١٠مليارات دولار.

ويتماشى ذلك مع السياسة الإصلاحية والانفتاحية التي تتبناها السعودية استراتيجيًا واقتصاديًا وثقافيًا وقد تراكمت صيرورة الشراكة بين السعودية والجزائر من خلال تشجيع الجزائر للسعودية لأن تكون قطبًا مهمًا في خفض الإنتاج في منظمة الأوبك وهذا ما تجلى من خلال لقاء الجزائر سبتمبر ٢٠١٦م، كأحد آليات الدبلوماسية الطاقوية التي عززت من استقرار السوق النفطي وارتفاع محسوس في أسعاره المقدرة حاليًا ب ٧٥دولار لسعر برنت ويتوقع الخبراء آن يكون السعر ١٠٠دولار في غضون سنة ٢٠٢٠م.

وتحتفظ الجزائر أيضًا بعلاقات قوية مع الإمارات من حيث الاستثمارات المتدفقة وبنفس التوازي مع قطر من خلال مجموعة الاستثمارات التي تستثمر فيه قطر في الجزائر كمجال الحديد في منطقة بلارة في ولاية جيجل . كما تعتبر الكويت أيضًا شريكًا هامًا للجزائر في مجال الاستثمارات في الاتصالات وكانت دولة الكويت من بين الدول التي احتضنت الثورة الجزائرية ماليًا وإعلاميًا.

وفي هذا السياق وقفت الجزائر بمسافة واحدة من أطراف الأزمة الخليجية القائمة حاليًا وترى الجزائر أن الحل يكمن في التصالح وهي تضع تجربتها في مجال الوساطة تحت تصرف أشقائها للم الشمل العربي مرة أخرى للوقوف أمام التحديات الخطيرة التي تواجه العالم العربي.

بالمجمل تنظر الجزائر إلى العالم العربي بنظرة متوازنة مع كافة الدول العربية وقادت مبادرة إصلاح الجامعة العربية على المستوى المؤسساتي لتستجيب للمتطلبات الاقتصادية والأمنية التي تواجه المنطقة وأن أهم تحد هو تحدي الإرهاب لذلك كانت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والمصالحة الوطنية مرجعًا أساسيًا يمكن أن تستفيد به الدول العربية التي تعيش أزمات بنيوية حادة تهدد استقرارها بل وبقائها في ظل حالة من انهيار دول وتنامي الإرهاب فيها وسط حالة من الانشقاق العربي حول المواقف الرسمية وحالة من التحالفات بين محاور عربية ضد محاور أخرى. إن الظرفية التاريخية التي تمر بها منطقة العالم العربي تجعلنا نفكر عن بقائنا المهدد من قبل قوى إقليمية ودولية تسعى لتقسيم مجالات النفوذ على العالم العربي ومن ثم فإن استيعاب اللحظة التاريخية تكمن في مزيد من التكامل والتلاحم بعيدًا عن الرؤى الضيقة المغلفة إقليميًا ودوليًا.

خاتمة:

لقد عملت سياسة الجزائر الخارجية في فضائها الجيوسياسي المزدوج إفريقيًا-العالم العربي كعامل استقرار مصدر للاستقرار نموذج للاستقرار من خلال دبلوماسية واقعية وعملية غلبت الحلول السياسية السلمية على الحلول العسكرية.

كما شاركت الجزائر في كل النقاشات التي تهتم بالمجال الإفريقي والعربي من خلال انضمامها إلى البنيات المؤسساتية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وبطرح مبادرات في إطار من الديناميكية السياسية والاقتصادية والأمنية.

تؤمن الجزائر بالتكامل وترى في النموذج الإفريقي صدى واقعي على السياسة والاقتصاد والأمن

تتعامل الجزائر بمقاربة تبني النهج السياسي السلمي وتنأى بنفسها عن التدخلات العسكرية من منطلق عقيدتها العسكرية والدبلوماسية الثابتة وغير القابلة لا للتغيير ولا للمساومة.

تحاول الجزائر دومًا تسويق تجربتها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والمصالحة الوطنية كآليات يمكن أن تستفيد منها إفريقيا والعالم العربي لحل المعضلات السياسية والأمنية في ظل هذا العالم المتحول استراتيجيًا والذي تطغى فيه القضايا الأمنية على أولويات التنمية والاقتصاد.

تتبنى الجزائر في منهجيتها في التعامل مع عمقها الإفريقي والعربية أسلوب الشراكات الاستراتيجية وليس التحالفات، إن الدبلوماسية الجزائرية هي دبلوماسية شراكات لا تحالفات.

تؤمن الجزائر بتجارب التكامل وترى في التجربة الإفريقية تجربة يمكن أن يكون لها صدى واقعي على مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية شرط استبعاد التدخلات الأجنبية في هذا المجال.

تؤمن الجزائر بعمقها العربي الذي تراه امتدادًا وحاضنًا لها تاريخيًا وعربيًا وثقافيًا وتتبنى سياسة متوازنة مع أقطابه، السعودية الإمارات مصر سوريا العراق وفي سياق التحرشات الإقليمية بالعالم العربي وبعض دوله تفرق الدبلوماسية الجزائرية جيدًا بين الشقيق والصديق.

* أستاذ العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية -الجزائر

تحفظت النخب الجزائرية والنظام على أحداث الربيع العربي من بدايتها

أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي: أزمات ليبيا وسوريا

منذ بداية أحداث الربيع العربي في تونس عام ٢٠١١م، ثم مصر وانتقالها لليبيا واليمن، تحفظت النخبة الجزائرية، وكذلك النظام السياسي القائم على تلك الأحداث، ففي الوقت الذي تعتبرها معظم النخب الإعلامية والسياسية (باستثناء الأحزاب الإخوانية) مؤامرة خارجية تستهدف الدول الوطنية، ظل النظام السياسي يتحفظ على تعامل الدول العربية معها، الأمر الذي أنتج تباينًا ملحوظًا في المواقف بين الجزائر وبعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج في كيفية التعامل مع تداعيات الربيع العربي. وعلى سبيل المثال اختلفت الجزائر مع عدد من الدول العربية بخصوص الوضع في ليبيا، وسوريا وقضية القوة العربية للتدخل السريع، وقضية التحالف العسكري، وغيرها من القضايا، وتبرر الجزائر موقفها على أن لديها دستور يحدد مهام الجيش الجزائري، ومبادئ تتحكم في سياستها الخارجية.

د محمد لعقاب

أولاً-أهم مبادئ السياسة الخارجية للجزائر

تستمد الجزائر سياستها الخارجية من تاريخها النضالي الطويل، وتحديدًا من بيان ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م، ثم من تجاربها الدبلوماسية بعد الاستقلال، ولعل أهم أسسها تتمثل في:

- احترام سيادة الآخرين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- رفض الحلول العسكرية للأزمات.
- عدم المشاركة عسكريًا خارج حدود الجزائر.
- حسن الجوار، والمعاملة بالمثل.
- الحوار لحل الخلافات الداخلية أو بين الدول.
- دعم الوساطة الدبلوماسية لحل الخلافات.
- دعم حل الخلافات عن طريق المفاوضات أو التحكيم الدولي.
- دعم حل الخلافات عن طريق الأمم المتحدة.
- دعم حركات التحرر والقضايا العادلة في العالم.

وبناء على ذلك اتخذت الجزائر مواقفها مما يحدث في دول الربيع العربي، كما نوضحه فيما يلي:

ثانيًا: موقف الجزائر من تداعيات الربيع العربي في ليبيا

كان تفاعل الجزائر من الأزمة الليبية ملفتًا، حيث ألقت بثقلها من أجل إنجاح رؤيتها لحل الأزمة، وهو الحل الذي ينبغي أن يقوم على:

- الحوار السياسي بين جميع مكونات الشعب الليبي
- الحل السياسي للأزمة بعيدًا عن الحلول العسكرية
- الحل السياسي يتم بين الليبيين بدون تدخل أي دولة خارجية
- الحفاظ على سيادة ليبيا وسلامتها الترابية ووحدتها وتلاحم شعبها.
- رفض التدخل العسكري الخارجي في ليبيا ورفض كل مسعى غير سلمي ولاسيما الخيار العسكري الذي قد يؤدي الى استمرار الانقسام والفوضى.
- اتفاق الصخيرات يمثل الإطار العام للحل للمشكلة في ليبيا.
- خلق توافق ليبي - ليبي (يشمل كافة الأطراف التي ترفض العنف).
- إعادة تشكيل الجيش الليبي وتوحيده حتى يكون قادرًا على رفع التحديات الأمنية.
- التنسيق مع دول الجوار خاصة تونس ومصر على دعم الحل السياسي في ليبيا، لكن هناك خلاف غير معلن مع مصر لكون هذه الأخيرة تدعم خليفة حفتر وقامت بقصف عدة مواقع في ليبيا.

وبناء على ذلك اتخذت الجزائر مواقفها من الأزمة الليبية كما يلي:

١- الاعتراف بالمجلس الانتقالي

في بداية أحداث الربيع العربي، وقفت الجزائر محايدة، ودعت إلى الحوار لحل الأزمة، لكن "الثوار" شنوا هجومات

إعلامية على الجزائر واتهموها بالانحياز للعقيد معمر القذافي. وعبرت الجزائر أكثر من مرة، أنها ليست مع أو ضد أي طرف من أطراف الصراع في ليبيا، لكنها كانت بوضوح معارضة لتدخل الناتو في المنطقة وفي الصراع.

وبعد تطور الأحداث في ليبيا، التي أدت إلى مقتل العقيد القذافي في مشهد درامي ودفنه بمكان مجهول، اعترفت الجزائر رسميا بالمجلس الانتقالي الليبي على مرتين: المرة الأولى قبل سقوط العاصمة طرابلس عن طريق الاتحاد الإفريقي، والمرة الثانية، عندما التقى الرئيس بوتفليقة مرتين مع رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل في العاصمة القطرية الدوحة بوساطة أمير قطر خلال القمة العالمية للغاز شهر نوفمبر ٢٠١١م، كما قام بوتفليقة بإرسال برقية تهنئة لمصطفى عبد الجليل بمناسبة احتفال ليبيا بالعيد الوطني الجديد المصادف لتاريخ ٢٥ ديسمبر بمناسبة استقلال ليبيا عن إيطاليا، بعدما كانت ليبيا تحتفل بالعيد الوطني يوم ١سبتمبر ذكرى وصول القذافي للحكم. ثم قام عبد الجليل بزيارة رسمية للجزائر يوم ١٦ أبريل ٢٠١٢م، بدعوة من الرئيس بوتفليقة.

٢- دعم المبعوث الأممي إلى ليبيا

أعلنت الجزائر بدون أي تحفظ دعمها لخطة المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا، غسان سلامة، الذي أعلن شهر سبتمبر ٢٠١٧م، خلال فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، «خطة عمل جديدة» تهدف إلى إطلاق جولة جديدة من المفاوضات لحل الخلافات العالقة في ليبيا.

وخلال أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر سبتمبر ٢٠١٧م، شاركت الجزائر في الاجتماع رفيع المستوى حول ليبيا والذي شاركت فيه كل من الأمم المتحدة والجزائر ومصر وتونس، وتم فيه الاتفاق على منح جماعة القذافي مكانة في الخارطة الجديدة. وتم الإعلان عن رفض تعدد مبادرات حل الأزمة الليبية وإبقائها فقط تحت إشراف الأمم المتحدة (إشارة إلى تدخل فرنسا بشكل منفرد في القضية).

٣- اتفاق الصخيرات: إطار للحل

تعتبر الجزائر أن الاتفاق السياسي الذي وقع تحت إشراف الأمم المتحدة من قبل الأطراف الليبية شهر ديسمبر ٢٠١٥م، بمدينة الصخيرات المغربية، يشكل إطارًا لتسوية

تحفظت الجزائر على إطلاع مجلس الأمن على قرار الجامعة العربية بشأن سوريا وعلى إرسال قوة حفظ سلام عربية إلى سوريا

الأزمة، وتعترف بالهيآت الثلاث المنبثقة عنه، وهي المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وظلت تشجعها على توحيد جهودها للخروج من حالة الانسداد وتجاوز الوضع القائم.

وفي شهر أكتوبر ٢٠١٧م، خلال الاجتماع الإقليمي لشؤون الأمن ومحاربة الإرهاب الذي انعقد بالعاصمة المالية باماكو، شدد البيان الختامي للاجتماع (كانت الجزائر أبرز محرريه) على حرص بلدان إفريقيا على دعم الجهود المبذولة لصالح السلم والأمن في ليبيا طبقًا لاتفاق الصخيرات.

للإشارة، فإن اتفاق الصخيرات، انتهت صلاحياته شهر ديسمبر ٢٠١٧م، إلا أن مجلس الأمن مدد صلاحياته استجابة لطلب المبعوث الأممي الجديد غسان سلامة.

٤- جهود سياسية جزائرية لحل الأزمة

وفي سياق جهود حل الأزمة الليبية قام وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل (قبل أن يصبح وزيرًا للخارجية شهر أغسطس ٢٠١٧م) بزيارة إلى بعض المناطق الليبية شهر مارس ٢٠١٧م، التقى بالعديد من الشخصيات الفاعلة، وتجول في شوارع ليبيا وجلس في مقاهيها، وكانت تلك رسالة سياسية أن الوضع العام لا يستدعي تدخلاً عسكريًا.

كذلك قامت الجزائر باستقبال وفود ليبية لإقناعها بوجهة نظرها لتحقيق الحل السياسي للأزمة بعيدًا عن لغة السلاح والتدخلات الخارجية، منهم:

١- فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني يوم ٤ أكتوبر ٢٠١٦م، وبتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٧م، قام السراج بزيارة جديدة للجزائر لشرح بنود الاتفاق الذي وقعه في باريس مع المشير خليفة حفتر. وتعتبر الجزائر أول بلد يزورها السراج بعد ذلك الاتفاق. وفي ١٧ ديسمبر٢٠١٧م، قام بزيارة أخرى للجزائر تباحث خلالها مع رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى، وجددت الجزائر للسراج موقفها بأن الاتفاق السياسي يمثل الأرضية الوحيدة لتحقيق التوافق، مشددة على عدم وجود حل عسكري للأزمة.

٢- خليفة حفتر قائد الجيش الليبي يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٦م.
٣- رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦م.
٤- رئيس حزب التغيير وعضو لجنة الحوار الليبي جمعة القماطي يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١٦م.
٥- وفد ليبي يمثل منطقة زنتان يوم ١٢ فبراير ٢٠١٧ م.
٦- وفد عسكري من "البنيان المرصوص "الليبية" يوم ٥ فبراير ٢٠١٧
٧- وفدان برلمانيان ليبيان من مجلس النواب الليبي (برلمان طبرق) بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ م.

٥- خلفيات أخرى لفهم الموقف الجزائري من ليبيا

رغم أن الموقف الجزائري من تطور الوضع في ليبيا ظل ثابتًا بناء على أسس سياستها الخارجية، إلا أن هناك عوامل أخرى جعلت الجزائر تتخذ الموقف الذي اتخذته، وهي كما يلي:

١- إن الانفلات الأمني في ليبيا ألقى بظلاله بشكل مباشر على الجزائر التي تربطها حدود مع ليبيا تقارب ١٠٠٠ كلم، وأصبحت ليبيا مصدرًا للسلاح للإرهابيين في الجزائر، ومن ليبيا تسلل الإرهابيون إلى المجمع الغازي بتيغنتورين شهر يناير ٢٠١٣م، قبل أن يتدخل الجيش بوحداته الخاصة ويقضي على الإرهابيين. وبالتالي يعتبر استمرار الانفلات في ليبيا هو استمرار التحديات الأمنية للجزائر.

٢- إن سقوط القذافي، جعل السلاح الليبي ينتقل للطوارق في شمال مالي، ما جعلهم يعلنون عن تشكيل دولة مستقلة للطوارق عام ٢٠١٢م، وهو ما عارضته الجزائر، وتدخلت سياسيًا بقوة ونظمت عدة دورات للحوار بين الفرقاء الماليين، وتوصلوا لتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي عام ٢٠١٥م.

إن تمرد الطوارق على الحكومة المركزية، أدى إلى التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، ومازال مستمرًا إلى اليوم، بتسميات مختلفة من "سيرفال إلى براخان" إلى دعم قوة ٥ ساحل المتكونة من مالي والتشاد والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو. وبالتالي، عدم استقرار مالي، التي استفادت المعارضة فيها من مخازن سلاح القذافي يشكل تحديًا أمنيًا آخر من الناحية الجنوبية للجزائر، لذلك تعتبر الجزائر استقرار ليبيا دعمًا رئيسًا لاستقرار مالي.

٣- إن نجاح الطوارق في إقامة دولة مستقلة لهم شمالي مالي، على الحدود مع الجزائر، يعتبر تهديدًا مباشرًا للوحدة الترابية للجزائر. فالوضع شبيه بإقامة دولة كردية في العراق أو في سورية بالنسبة لتركيا.

هذه المعطيات الثلاثة، تعزز الموقف الجزائري تجاه ليبيا، بناء على مبادئ سياستها الخارجية التي شرحناها أعلاه.

ثالثًا: موقف الجزائر من تداعيات الربيع العربي في سوريا

حدث آخر تطور في العلاقات الجزائرية ـ السورية، شهر سبتمبر ٢٠١٧م، عندما دعا عبد القادر مساهل في حديث لقناة روسيا اليوم إلى عودة سوريا لجامعة الدول العربية، حيث قال: "لدينا علاقات تاريخية مع سوريا وندعو لعودتها إلى الجامعة العربية".

استفادة المعارضة في مالي من مخازن سلاح القذافي تشكل تحديًا أمنيًا للجزائر لذلك استقرار ليبيا دعمًا لاستقرار مالي

١- خلفية الموقف من الربيع العربي في سورية

تقوم سياسة الجزائر الخارجية تجاه سوريا على مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، والدعوة لحل الأزمة بالحوار بين كل الأطراف ورفض الاعتراف بالجيش الحر والمعارضة المسلحة، ورفض منح مقعد سورية بالجامعة العربية للمعارضة.

وفي شهر نوفمبر ٢٠١١م، رفضت الجزائر رسميًا استدعاء سفيرها بدمشق، تبعا لمقترحات جامعة الدول العربية. كما عبّرت عن تحفظها على البند المتعلق بدعوة الجامعة العربية لتنحي بشار الأسد عن الحكم، مشيرة أن مسألة التنحي "أمر سيادي للشعب السوري"، ولا يندرج ضمن صلاحيات مجلس وزراء الخارجية العرب الملتئم شهر أغسطس ٢٠١٢م، في الدوحة.

وفي أغسطس ٢٠١٢م، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مشروع قرار عربي تحت عنوان "الموقف في سورية"، وذلك بدعم ١٣٣ دولة من بينها العراق، ومعارضة ١٢ دولة، وامتناع ٣١ دولة عن التصويت، من بينها لبنان والجزائر.

وتحفظت الجزائر رسميا يوم ٢٧ يناير ٢٠١٢م، على توجه الوفد العربي إلى مجلس الأمن لإطلاعه على قرار الجامعة العربية بشأن سورية. كما تحفظت على إرسال قوة حفظ سلام عربية أممية إلى سورية. وفي اجتماع مكة لمنظمة التعاون الإسلامي شهر أغسطس ٢٠١٢م، لم تعترض الجزائر عن مقترح تجميد عضوية سورية لكنها تساءلت عن "جدوى" هذا الإجراء وفعاليته.

* أستاذ الإعلام بجامعة الجزائر - كاتب صحفي ومحلل سياسي

أربعة مصادر لتمويل الإرهاب في غرب إفريقيا

الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا: الخريطة - التمويل - والتحديات

تمثل دول منطقة غرب إفريقيا خمس المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية، وهي تمتد جغرافيًا من خليج غينيا إلى نهر السنغال وتشمل البلدان التي يغطيها حوض النيجر والبلدان التي تقع خلف منطقة الساحل. وشكلت منذ ١٩٧٥م، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" التي يصل إنتاجها الداخلي الخام إلى ٥٦٥ مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، مما يجعلها القوة الاقتصادية رقم ٢٥ في ترتيب الاقتصاد العالمي. لكن في الوقت ذاته تشمل دول غرب إفريقيا على مجموعة من التناقضات الجغرافية والاقتصادية بسبب التفاوت الديمغرافي والموارد الحيوية، انعكس على الآداء السياسي والأمني للمنطقة بأسرها، ويمكن أن نكتشف أهم هذه التناقضات في الجماعات الإرهابية في كل من نيجيريا ومالي وتمددهما خارج حدود الدولتين، بحيث تشكل كل من جماعة بوكو حرام وتنظيم نصرة الإسلام والمسلمين نموذجًا لمتابعة قدرة دول غرب إفريقيا على مواجهة هذه التهديدات. فما هي خريطة الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا؟ وما هي مصادر تمويلها؟ وما هي المتغيرات التي تتحكم في مستقبل هذه الجماعات؟

د. مصطفى صايج

أولا: خريطة الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا.

تتنوع الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا وتتوزع بين تنظيمات تابعة إيديولوجيا وتنظيميا لتنظيم القاعدة وجماعات تابعة للدولة الإسلامية "داعش"، كما أنها تختلف من حيث القوة والقدرة في مواجهة الدول القائمة، رغم أنها تشترك معظمها في الراية السوداء التي تزعم إقامة الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية ومواجهة ما تسميه في أدبياتها "العدو القريب" و"العدو البعيد".

في دراسة مسحية حول الجماعات الإرهابية في القارة الإفريقية، تم إحصاء ثمانية جماعات إرهابية أساسية مرتبطة بتنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية، تشمل ٥٢٤٠٠ مقاتل، وهي إحصائيات تم جمعها من القائمة الرسمية التي تعدها لجنة مكافحة الإرهاب، المكلفة من قبل مجلس الأمن وفقًا للقرارين ١٣٧٣ و١٦٢٤، وكذلك طبقًا للبيانات الصادرة عن مؤشر الإرهاب العالمي والمركز الأمريكي لمراقبة المواقع الإلكترونية الإرهابية والملاحظ من خلال هذه الدراسة أن الثقل الأكبر لهذه الجماعات تنتشر في غرب إفريقيا، حيث تمثل جماعة بوكو حرام لوحدها التنظيم الأكبر تعدادًا والأكثر دموية، في فترة عشرة سنوات نفذت هذه الجماعة ٢٤٨٠ عملية منذ ٢٠٠٢ وقتل أكثر من ٩٠٠٠ ضحية من أصل ٢٨٥٠٠ ضحية الأعمال الإرهابية في القارة الإفريقية، كما نفذت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي بين مالي، النيجر وبوركينا فاسو ٢٥٧ هجوم في سنة ٢٠١٦،أي بزيادة ١٥٠ بالمائة مقارنة بسنة ٢٠١٥.

وإذا حاولنا أن نوضح طبيعة الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا بأكثر دقة، فإننا نحاول متابعة الخريطة الجغرافية والتركيبة الإيديولوجية للجماعتين الأكثر تأثيرًا، بوكو حرام وجماعة أنصار الإسلام والمسلمين، مع استخلاص المقارنة من حيث قوة وقدرة هاتين الجماعتين على البقاء ومواجهة السياسات الأمنية المحلية والإقليمية والدولية القائمة.

أ. جماعة بوكو حرام أو "طالبان إفريقيا". بدأت نشاطها عام ٢٠٠٢م، عندما أسسها محمد يوسف، في شمال شرق نيجيريا، الذي ركز على التعليم الديني وتحريم التعليم الغربي، ومنه جاءت التسمية" بوكو حرام" أي تحريم التعليم الغربي، وكان غايته فرض الشريعة على مجموع الولايات الـ ٣٦ لنيجيريا، حيث تطبيق الشريعة كان ساري المفعول في الولايات ١٢ الشمالية، وانتقلت الجماعة إلى العمل المسلح بعد الصدام الدموي

استشراف المستقبل في غرب إفريقيا مرهون بالتطورات الأمنية في الشرق الأوسط وما تنتهي إليه القاعدة داعش

العنيف مع الشرطة النيجيرية خصوصًا بعد مقتل مؤسسها الذي اعتبر شهيدًا في نظر أتباعه، مما جعل الشخصية الثانية في الجماعة " أبوبكر شيكاو" تبحث عن ولاءات خارج الحيز الإيديولوجي والجغرافي للجماعة بين تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية "داعش".

تعتمد جماعة بوكو حرام في عملياتها الإرهابية على استراتيجية الحروب اللاتماثلية، بحيث تشكل الهجومات الانتحارية الواسعة في الأماكن العمومية لبث الرعب في الأوساط الشعبية وتقويض قدرات السلطة المركزية الوسيلة التدميرية الأكثر استخدامًا، حيث يوكل تنفيذ هذه العمليات للانتحاريين الشباب والأطفال، كما يؤكد تقرير لليونسيف صدر سنة ٢٠١٦م، بعنوان "ما بعد شيبوك"، وهو إشارة لعملية الاختطاف التي قامت بها بوكو حرام بحق ٢٧٦ تلميذة ثانوية بمنطقة شيبوك، أن ٧٥٪ من هذه العمليات نفذتها الفتيات في هجومات ما بين نيجيريا، الكاميرون، النيجر والتشاد. وأضحى تجنيد الأطفال يشكل قلقًا كبيرًا بالنسبة لليونسيف، حيث تشير في تقريرها أنه ما بين يناير٢٠١٤ وفبراير٢٠١٦، تم إحصاء طفل انتحاري واحد من بين كل خمسة منفذين للعمليات الانتحارية وثلاثة أرباع من هؤلاء الأطفال بنات، وفي سنة ٢٠١٥م، تم استخدام الأطفال بمعدل هجوم واحد لكل هجومين اثنين في الكاميرون، وهجوم واحد لكل ثمانية هجومات في التشاد وبمعدل هجوم واحد لكل سبعة هجومات في نيجيريا، وعليه، فإن السياسة التي ينتهجها تنظيم بوكو حرام تعتمد على اختطاف الأطفال وتجنيدهم إيديولوجيا لاستخدامهم كقنابل بشرية، حيث تم اختطاف ١٠٠٠ طفل في شمال شرق نيجيريا منذ ٢٠١٣م، إلى غاية بداية ٢٠١٨م، من ضمنهم ٢٧٦ بنت فإضافة إلى استخدامهم في العمليات الانتحارية، فإن التنظيم نفذ عمليات القتل في حق أكثر من ٢٢٩٥ معلم وحطم أكثر من ١٤٠٠ مدرسة بحجة تحريم التعليم الغربي اللائيكي. والحصيلة غير النهائية لجرائم بوكو حرام منذ ٢٠٠٩ تتجاوز ٢٠ ألف قتيل و ٢,٦مليون نازح ويبقى التنظيم مقارنة بالجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا ينفرد بالعمليات الأكثر غرابة ووحشية، مثل تجنيد فتيات في السن السابعة للقيام بعملية انتحارية في أوساط العامة في الأسواق،التجمعات، مراكز المراقبة، محطات النقل وحتى داخل المساجد والكنائس، كما

منطقة غرب إفريقيا معبر للكوكايين والهروين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا وطريق الجنوب للهروين من إيران وباكستان نحو الغرب

حدث في العملية الانتحارية التي نفذتها طفلتين في سن السابعة في سوق بمايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو، أو تلك العملية الانتحارية التي نفذتها طفلة تحمل صبي على ظهرها للتمويه وعدم توجيه الأنظار إليها، في بداية يناير ٢٠١٧.

فيما يخص علاقات بوكو حرام بالتنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية، فإن في بداية الألفية الجديدة بعدما لجأت للعمل المسلح كان تقاطع المصالح مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث تؤكد الكثير من التقارير الإعلامية الأمنية عن التعاون اللوجيستيكي والعملياتي بين التنظيمين، فحسب تقرير صادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة بتاريخ يناير ٢٠١٢م، فإن تنظيم بوكو حرام رغم تمركزه في شمال شرق نيجيريا، فإن سبعة من أعضائه تم توقيفهم بالنيجر في طريقهم للوصول لمالي، وبحوزتهم وثائق حول صناعة المتفجرات، ومعلومات بيانية عن أعضاء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما شارك أعضاء من جماعة بوكو حرام في اختطاف سبعة أفراد من القنصلية الجزائرية في غاو شمال مالي، في٥ أبريل ٢٠١٢م، إلى جانب حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ذات الارتباط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

فيما بعد عندما اشتد عود تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، بايع أوبكر شيكاو، أبوبكر البغدادي ليعلن تنظيمه جغرافيا ولاية غرب إفريقيا للدولة الإسلامية. واعتبر البعض أن هذه المبايعة تعد صفقة مربحة للطرفين، بحيث "بوكو حرام سوف تحصل على الشرعية ستساعدها في تجنيد المزيد في

صفوفها، وفي توسيع الحصول على التمويل والدعم اللوجستي وأنها ستحصل كذلك على النصيحة من داعش في مجال الإعلام والدعاية الحربية، ففي السابق كانت بوكو حرام خارج السياق في المجتمع الجهادي العالمي، والآن ربما تكون أكبر تابع لداعش. بينما داعش فسوف يحصل على شرعية دولية كخلافة على مستوى العالم."

وإذا حللنا السياق الجيوسياسي لمبايعة بوكو حرام لداعش، فإنه جاء في فترة مبادرة تشكيل تنسيق عسكري وأمني جهوي بين مجموعة دول حوض التشاد، التي تتشكل من الكاميرون، ليبيا، النيجر، نيجيريا، التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، حيث قرر في اجتماع قمة رؤساء دول حوض التشاد بباريس للأمن في نيجيريا المنعقد في ١٧ مايو ٢٠١٤م، إقامة تعاون استعلاماتي ولوجيستيكي بين هذه الدول، وتم الإعلان عن ميلاد قوة عسكرية متعددة الجنسيات في ٧ أكتوبر ٢٠١٤م، في قمة استثنائية لرؤساء دول حوض التشاد، هدفها محاربة بوكو حرام وفق رزنامة زمنية لانتشار تلك القوة العسكرية التي تم تحديد تعدادها فيما بعد بـ ٨٧٠٠ عسكري.

وعليه، فإن جماعة بوكو حرام التي أعلنت ولاءها لتنظيم داعش كانت تبحث عن وسائل تكتيكية للتكيف مع هذه القوة العسكرية الجهوية، خصوصًا بعدما تصاعدت العمليات الإرهابية للتنظيم في دول الجوار لنيجيريا، ما بين التشاد والكاميرون على وجه الخصوص، مع ظهور خلايا نائمة للتنظيم في دول حوض تشاد. لكن في الوقت ذاته كانت إغراءات أبوبكر البغدادي في العراق وسوريا من خلال سيطرته على الأرض والمال وتمدده الجغرافي من الموصل إلى الرقة نموذجًا مغريًا لأبي بكر شيكاو، ليتمدد من شمال شرق نيجيريا إلى المناطق الجغرافية المتخمة لحدود نيجيريا حيث تغيب السلطة المركزية في بسط سيطرتها الأمنية. وفي الوقت ذاته، ستسمح هذه المبايعة بتجنيد أتباع خارج التجنيد الكلاسيكي لبوكو حرام الذي كان يعتمد في الأساس على طلبة العلم الشرعي والتجنيد الإيديولوجي الإجباري للأطفال. وبما أن المال هو عصب أي تنظيم إرهابي، فإن بوكو حرام كانت ترجو أن يصلها المدد المادي من السلاح والمال بإعلانه قطعة جغرافية تابعة لدولة الخلافة في بغداد. لكن مع بداية ٢٠١٥م، اتضحت الإرادة العسكرية الجهوية للتحالف الرباعي المتشكل من الكاميرون، النيجر، نيجيريا والتشاد بشن هجومات جوية وبرية ضد بوكو حرام التي كبدته خسائر بشرية ومادية، بتقليص نفوذه الجغرافي الذي كان يمتد على مساحة ٢٠ ألف كلم مربع، وقطع طرق الإمدادات اللوجيستكية.

ب. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين: تعد من بين الجماعات الإرهابية المنتشرة في الساحل الصحراوي وتمس جزءًا من دول غرب إفريقيا، مالي، التشاد، النيجر، بوركينافاسو وموريتانيا، وقد تشكلت الجماعة من خلال اتحاد مجموعة من التنظيمات وهي: جماعة أنصار الدين التي يقودها المالي، إياد أغ غالي، ذو الأصول الترقية، الذي كان يطالب بانفصال منطقة شمال مالي وتطبيق الشريعة، إلى جانب هذه الجماعة انضمت "إمارة الصحراء الكبرى" إلى نصرة الإسلام والمسلمين، وهي بدورها تجمع لستة كتائب تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يضاف إلى جماعة أنصار الدين وإمارة الصحراء الكبرى، كتيبة المرابطون التي يقودها مختار بلمختار والتي هي في الأصل نتاج اندماج بين جماعة الملثمون التي كان يقودها مختار بلمختار وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وآخر الجماعة التي انضمت إلى نصرة الإسلام والمسلمين كتائب جبهة تحرير ماسينا، وهي من اثنية الفلان.

تم مبايعة إياد أغالي لقيادة نصرة الإسلام والمسلمين من خلال شريط فيديو مصور، في أول مارس ٢٠١٧م، حيث أعلن في الوقت ذاته قائدها الجديد عن بيعة الجماعة لتنظيم القاعدة وزعيمها أيمن الظواهري، وأمير القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، أبو مصعب عبد الودود، وأمير حركة طالبان الملا هبة الله.

وتتشابه البيئة الجيوسياسية لإعلان ميلاد نصرة الإسلام والمسلمين مع بوكو حرام، وبيعة الأولى لتنظيم القاعدة والثانية لداعش، فإذا كان أحد أهم أهداف بيعة بوكو حرام هو التكيف مع القوة المختلطة المتعددة الجنسيات لدول حوض التشاد، فإن أنصار الإسلام والمسلمين أعلنت عن توحيد التنظيمات فيما بينها لمواجهة تشكيل القوة العسكرية المشتركة لدول الساحل الخمس التي تشمل كل من، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد وبوركينافاسو.

يعتمد التنظيم في أعماله الإرهابية على الهجومات الخاطفة على الثكنات العسكرية النائية للاستيلاء على الأسلحة، واختطاف الرهائن الذي تعد فيه التنظيمات المكونة له ذات الخبرة الواسعة في إجبار الحكومات الغربية على دفع الفدية لتمويل عملياتها الإرهابية وتجنيد العناصر الجديدة.

وعكس بوكو حرام، فإن الجماعة تريد أن تلحق الضرر المادي والمعنوي بالبعثة العسكرية الفرنسية المعروفة باسم "برخان" والتي تمتد في المنطقة من موريتانيا إلى غاية التشاد مرورا بمالي والنيجر وبوركينافاسو، كما تهاجم بعثة الأمم المتحدة في مالي المعروفة اختصارًا بـ"مينوسما". وهو التسويق الدعائي التي يروج له تنظيم القاعدة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بأن صراعها قائم مع الدائرة الحضارية الغربية الواسعة

التي تشمل الصليبيين (العدو البعيد)، والأنظمة الموالية للغرب (العدو القريب).

لإثبات قوتها وقدرتها القتالية المتحدية لدول المنطقة والمشروع الفرنسي، نفذت الجماعة مباشرة بعد الإعلان عن ميلادها، هجومًا على موقع عسكري في جنوب مالي على الحدود المتخمة لشمال بوركينا فاسو (٠٥ مارس ٢٠١٧م)، خلف مقتل ١١ عسكري من القوات المالية والاستيلاء على المعدات العسكرية، وفي صيف ٢٠١٧ م، قام التنظيم بمهاجمة مطعم تركي بالعاصمة البوركينابية تم قتل ١٨ شخصًا، ومباشرة بعدها نفذ عملية عسكرية على قوات الأمم المتحدة خلف مقتل سبعة أشخاص، من بينهم خمسة من حراس بعثة حفظ السلام في مالي، كما هاجم المقر العام لبعثة القبعات الزرق التابعة للأمم المتحدة في تمبكتو شمال مالي.

صعدت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين عملياتها الإرهابية بتنفيذ هجومين نوعيين متزامنين، الأول على مقر رئاسة الأركان المسلحة لبوركينا فاسو والثاني على مقر السفارة الفرنسية بواغادوغو (مارس ٢٠١٨م)، في الوقت الذي كان اجتماعًا أمنيًا للقوة المتعددة الجنسيات لمجموعة دول الساحل الخمس ينعقد بمقر رئاسة الأركان بعاصمة بوركينا فاسو، واغادوغو.

تؤشر هذه العمليات الإرهابية على قدرة التنظيم على التنسيق الاستخباراتي والتحكم في الميدان باستخدام حرب العصابات، بتكتيك الكر والفر، ويتضح أنه استفاد من انهيار وهشاشة الدولة في مالي في مرحلة ما بعد ٢٠١٢م، وتهريب ترسانة السلاح ما بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا، مع الاستفادة من عناصر إرهابية لديها الخبرة القتالية في المناطق الصحراوية والحدود المنكشفة بين مالي والنيجر، ومالي وبوركينا فاسو، حيث يقدر عدد المقاتلين في صفوف التنظيم ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ مقاتل.

إذا كانت الوسائل والكيفيات في تنفيذ العمليات الإرهابية تختلف بين بوكو حرام وأنصار الإسلام والمسلمين، فإن الأسس الإيديولوجية العامة التي تحكم التنظيمين قائمة على نفس المعتقدات التي تختزل في الحاكمية، الفرقة الناجية، تحريم التعليم الغربي، إقامة الدولة الإسلامية والبيعة للإمام، الولاء والبراء ومعادة المخالفين حتى داخل الدائرة الإسلامية الواحدة بتكفير الطوائف والمذاهب المخالفة.

ثانيًا: تمويل الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا.

تستمد الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا قوتها من مصادر التمويل المتنوعة التي تحصل عليها من أجل مواجهة الجيوش النظامية والتحالفات العسكرية الجهوية، التي عجزت عن فرض سيطرتها على مساحات جغرافية مكشوفة وغير متحكم فيها، مما أعطت نقاط قوة لتلك الجماعات الإرهابية في إدارة الحروب اللاتماثلية بمنطق الضعيف في مواجهة القوي، فالعمليات الانتحارية والسيارات المفخخة، واستخدام الأطفال والبنات كما هو الحال لجماعة بوكوحرام، في مواجهة التكنولوجية العسكرية، الأقمار الصناعية، طائرات بدون طيار.

فما هي مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا؟

في دراسة ميدانية قامت بها مجموعة العمل الحكومية لمحاربة تبييض الأموال في غرب إفريقيا (GIABA) ومجموعة العمل المالية GAFI حول تشخيص المناهج المستخدمة من قبل الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية والجماعات التي تدعمها في جمع، نقل واستخدام الأموال، توصل فريق من الخبراء من خمسة دول من غرب إفريقيا الأكثر تضررًا من العمليات الإرهابية، وهي مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا والسنغال، وهي الدول التي تنشط وتنتشر فيها كل من جماعة بوكو حرام وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، إلى تحديد أربعة أصناف من المناهج والتقنيات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا في تمويل ودعم الأعمال الإرهابية، وتتمثل أولاً، في التمويل عن طريق التجارة والنشاطات الربحية، ثانيًا، التمويل عن طريق المنظمات غير الحكومية والخدمات الخيرية، ثالثًا، التمويل بواسطة تجارة الأسلحة والممتلكات والعملات، رابعًا وأخيرًا، يكون التمويل عن طريق الاتجار بالمخدرات.

ووفق التقارير الميدانية الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يخص النشاطات الإرهابية وعلاقاتها بالجريمة المنظمة، يمكن أن نستند على البرنامج الجهوي الخاص بغرب إفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠) لنكتشف أن المنطقة تشكل مجالاً حيويًا للجماعات الإرهابية في تعزيز صفوفها عبر مختلف أنواع الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر، تهريب السلاح، الاتجار بالمخدرات وغيرها، بحيث أضحت منطقة غرب إفريقيا منطقة عبور للكوكايين والهروين من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا، وكذلك منطقة لتطوير طريق الجنوب للهروين من إيران وباكستان عبر الشرق الأوسط والأدنى نحو أوروبا.

تم تقدير العائدات المالية من الجرائم المنظمة لخمسة عشر دولة في غرب إفريقيا من قبل البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية، بما يعادل ٣,٦ ٪ من إنتاجها الداخلي الخام، وتمثل عائدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود فيما يخص الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر وكذا سرقة النفط ما يعادل ١,٥ بالمائة من الإنتاج الداخلي الخام، وتتكبد دول غرب إفريقيا خسائر سنوية بقيمة ١٥ مليار دولار. إضافة

إلى العائدات المالية التي تكسبها الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا في تقاطع المصالح مع جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فإنها تعتمد على إجبار الدول الغربية على دفع الفدية مقابل اختطاف الرعايا الغربيين وفي هذا المجال فإن بوكو حرام لديها خبرة كبيرة في الاتجار بالمختطفين، بحيث تقدر المصالح الاستخباراتية الأمريكية الخاصة، معدل أرباح بوكو حرام من الاختطافات المحلية لأصحاب الثروة في نيجيريا، مليون دولار مقابل كل مختطف، في الوقت الذي أشارت صحيفة "ذو ويك" البريطانية بأن جماعة بوكو حرام تلقت حوالي ٣,٥ مليون دولار كفدية من قبل المفاوضين الفرنسيين والكاميرونيين مقابل إطلاق سراح العائلة الفرنسية "مولان فورنيي". كما تشير التقديرات الأمريكية إلى عائدات التعاون بين بوكو حرام وجماعات الجريمة المنظمة في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١١ ما يعادل ٣٥ مليار فرنك إفريقي. كما تعتمد جماعة بوكو حرام على طريقة داعش في فرض الضرائب على السكان في المناطق التي تسيطر عليها في شمال شرق نيجيريا وتراقب كل أنواع التجارة الموازية من السجائر إلى سوق السيارات التي تجني من خلاله ما بين ١٧٥ ألف إلى ٤٥٠ ألف يورو شهريا وهي قيمة مالية ضعيفة مقارنة بما تكسبه داعش من الضرائب التي كانت تصل إلى ٣٦٠ مليون دولار سنويا، ومن حسن حظ نيجيريا فإن الموارد النفطية الحيوية موجودة في دلتا النيجر في الجنوب وليس في الشمال وإلا لاكتسبت جماعة بوكو حرام مصادر للقوة التمويلية تقوض بها أسس الدولة المركزية في أبوجا.

ثالثًا، الإرهاب في غرب إفريقيا..إلى أين؟

استشراف مستقبل الاستراتيجية الدولية والجهوية التي تعتمدها دول المنطقة من خلال تجربة القوة العسكرية المختلطة المتعددة الجنسيات لدول حوض التشاد ومجموعة دول الساحل الخمس، في مواجهة الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا، يبقى في مساره العام محكومًا بمجموعة من المتغيرات الثقيلة التي تؤثر على قوة أو ضعف الدول في غرب إفريقيا، أهم هذه المتغيرات على المستوى السياسي، غياب الحكم الراشد واستشراء الفساد، مما يعطي ورقة قوة لصالح الجماعات الإرهابية التي تستثمر في المناطق الهشة للدولة المركزية، ونقدم مؤشرًا واحدًا لفهم تأثير هذا المتغير في أكبر دولة في غرب إفريقيا، التي تعد أكبر دولة منتجة للنفط، حيث صرح وزير الإعلام النيجيري، لاي محمد، " أن ٥٥ شخصًا من بينهم وزراء سابقون اختلسوا ما يعادل ٧ ملايارات دولار على مدى سبعة سنوات في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٣" وختم بقوله:" إذا لم يقض على الفساد فإنه سيقضي على نيجيريا"، متغير الفساد يساهم في ضعف الدولة في بسط قوتها وقدرتها التوزيعية والتنموية، وهو نموذج واضح في مالي مع الانقلاب العسكري على الرئيس، أمادو توماني توري، في ٢١ مارس ٢٠١٢ ، الذي قاده مجموعة من العسكريين بحجة عدم استجابة الحكومة لمطالب الجيش الذي يطالب بتسليح القوات النظامية في شمال مالي الذي يتلقى خسائر على يد الجماعات الإرهابية المسلحة والجماعات الترقية المسلحة.

بوكو حرام اختطفت ١٠٠٠ طفل في نيجيريا وقتلت ١٢٩٥ معلمًا وحطمت ١٤٠٠ مدرسة

وبسبب الفساد وغياب الحكم الراشد في كل من نيجيريا ومالي، تجد الجماعات الإرهابية المحلية والعابرة للحدود، البيئة المواتية لتمدد قوتها وبسط نفوذها وبناء تحالفات عضوية ووظيفية مع جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

إلى جانب المتغير السياسي الداخلي، فإن المتغير الجيوسياسي يساهم بشكل واضح في إعطاء الشرعية للجماعات الإرهابية في الترويج لأدبياتها العامة، مثل الولاء والبراء ومحاربة الكفار والصليبيين في أرض الإسلام والمسلمين، حيث أن التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل وغرب إفريقيا يزيد من تصاعد الجماعات الإرهابية، لأن التدخلات العسكرية الأجنبية مؤشر على هشاشة المنظومة الأمنية العسكرية لدول غرب إفريقيا، التي تأثرت أساسًا في البداية مع التدخل الفرنسي الغربي في ليبيا والتدخل الفرنسي في شمال مالي، والمعطى الجيوسياسي لا ينظر للقوى الخارجية على أنها جمعيات خيرية أو رجال للحماية المدنية، وإنما يركز على المصالح الحيوية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى لاكتسابها، والمتمثلة أساسًا في الموارد ذات البعد العالمي وكم هي كثيرة في غرب إفريقيا مثل، اليورانيوم، النفط والذهب.

كما أن استشراف المستقبل في غرب إفريقيا يبقى مرهونا بالتطورات الأمنية الحاصلة في الشرق الأوسط، بما ستنتهي عليه التنظيمات الإرهابية المعولمة المتمثلة في تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة "داعش"، لأن واقع الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا مرتبط إيديولوجيا وعمليًا بكلا التنظيمين، فكل طرف يريد الاستثمار في الطرف الآخر للحفاظ على البقاء لأطول مدة ممكنة.

* مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

ثوابت تاريخية ومخاوف داخلية تبعد الجزائر عن ملفات الربيع العربي

الربيع العربي: تأملات في الموقف الجزائري

تقتضي التحولات الدولية السريعة ومواجهتها بتفعيل سياسة خارجية قادرة على التعامل مع المستجدات والتكيّف معها، وإحداث ترتيبات تستفيد من الفرص المتاحة وتقليص ثقل القيود والاستجابة لمتطلبات التغيير الضرورية لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر، والمحافظة على المكانة الإقليمية والدولية اللائقة بإمكانات الجزائر. وتستدعي مثل هذه الأمور مزيدًا من استغلال المقدرات المختلفة، وتجميع الطاقات الوطنية من أجل إنجاز سياسة خارجية فاعلة ومثمرة ورشيدة. ولا بد من استشراف مخطط للسياسة الخارجية، والإبقاء على الانتباه الدائم لما يمكن أن تؤول إليه الأمور في الآماد المختلفة. لقد كان للحراك الذي غمر المحيط الإقليمي العربي للجزائر "٢٠١٠ و٢٠١١م"، دور معتبر في إدراك القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية، ومن ثم صياغة المواقف التي يتوجب اتخاذها تبعًا للصور المشكلة لديهم عن ذلك الحراك. وترتب على ذلك نقاش وتفسيرات وتقويمات للموقف الجزائري، حيث وصف من قبل البعض بالتردد والتخبط. ومن قبل آخرين بالحذر والخوف من مآلات الأمور وانعكاساتها على الجزائر.

د. فتحي بولعراس

المشكلة البحثية:

أبان الموقف الجزائري تجاه ما يُسمى بـ"الربيع العربي" عن بَون شاسع بين تصور وإدراك موروثين عن السنوات الأولى للاستقلال وبين سياق استراتيجي متغيّر، ومعالم ترى الجزائر بأنها ضد المبادئ التي تدافع عنها. لقد كشفت "الثورات العربية" عن مشكلة لصيقة بالسياسة الخارجية ويتعلق الأمر بتطوير وتمثيل دور الجزائر في السياسة الدولية وفي عالم متغيّر. وتأسيسًا على ذلك يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

- كيف يمكن تفسير السلوك الجزائري تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار هاجس بقاء واستمرار النظام هو المُحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية؟
- ما هي الاعتبارات الأخرى التي أملت على الجزائر تبني تلك المواقف تجاه الأوضاع في ليبيا، سورية واليمن؟

أولاً: صُور ومواقف المقرّرين الجزائريين عن الحراك العربي

فوجئت الجزائر كغيرها من الدول العربية بأحداث "الربيع العربي" في مصر وتونس وليبيا، وسورية واليمن. وبدا موقفها غامضًا من التحولات السياسية في المنطقة العربية. وأدرك صنّاع القرار في الجزائر أن بقاء واستمرار النظام مرهون باستقرار بيئته الإقليمية. ومن ثم قرّرت الجزائر تبني سياسة الدفاع عن الأنظمة العربية التي انهالت عليها سياط "الربيع العربي"، باعتباره مخططًا أجنبيًا يرمي إلى إعادة رسم جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو ما عناه الرئيس بوتفليقة حين انتقد الحراك العربي بالنظر إلى ما خلفّه من دمار وفوضى في ليبيا، سورية واليمن، حيث حذّر مواطنيه من وجود "خطر اعتداء خارجي" على أمن البلاد.

وفي خطابه بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/١٦م، في مناسبة يوم العلم؛ قال الرئيس الجزائري: "إن الجزائر كبقية الشعوب التي عانت من الاستعمار قد تعلم بأن أية جهات خارجية، مهما بلغت من التطور الديمقراطي والتنموي، لا يمكنها أن تمنحه الديمقراطية والتنمية. إن ما يجري في المنطقة العربية تحت غطاء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يبقى محل نقاش، لكن الديمقراطية قبل التنمية لا تعطى كهبة ولا تستورد كمصنع في صيغة مفتاح في اليد".

وبعبارة أخرى، أراد الرئيس الجزائري القول بأن الديمقراطية هي اختيار دولة ومجتمع، وتفرزها صناديق الانتخابات، ولا

الجزائر تلقت تحذيرات من روسيا عن مؤامرة خارجية لتسويق الفوضى عبر "الربيع العربي"

يُمكن استيرادها على ظهر دبابة. ولا نذيع سرًا إذا قلنا بأن "الربيع العربي" قد أثار مخاوف النخبة الحاكمة من احتمال انتقال عدوى الاضطرابات إلى الجزائر، بما قد يؤدي إلى تكرار سيناريو المأساة الوطنية في التسعينيات الماضية التي أسفرت عن مقتل ٢٠٠ ألف جزائري في أعمال عنف، وخسائر قدرت بـ ٣٠ مليار دولار. وهو ما جعل الجزائريين الذين لم تندمل جراحهم بعد يُحجمون عن تلبية كل دعوة للتغيير أو إسقاط النظام، ويعتقدون أن أصحابها تحركهم أيادٍ خارجية.

وهذا ما دفع الجزائر إلى عدم تأييد الثورتين المصرية والليبية لإسقاط نظامي مبارك والقذافي؛ ربما اعتقادًا منها بأن وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر، سيُتيح الفرصة لعناصر جبهة الانقاذ المحظورة للعودة إلى الساحة السياسية وقلب الأوضاع لصالحهم. ومرد هذا هو أن الجزائر تعتقد أن الأنظمة المتهاوية في المنطقة كانت تشكل سدًا منيعًا ضد الحركات الإسلامية الراديكالية. وبسقوطها تكون بيئة الجزائر الإقليمية قد تعرضت للتجريف، وهو ما يجعل الأمن الوطني الجزائري منكشفًا بشكل غير مسبوق.

وما زاد من حدة المخاوف الجزائرية تحذير روسيا للجزائر من وجود مؤامرة خارجية تُحاك ضدها لتسويق الفوضى إليها عن طريق "الربيع العربي"، حيث تسعى أطراف خارجية إلى توظيف الأقليات والاثنيات والشبكات الإرهابية لزعزعة استقرارها وإثارة الفوضى فيها. وقد أكد وزير خارجية روسيا سيرغاي لافروف أن هذه الأطراف سبق لها وأن نشرت الفوضى في بيئة الجزائر الإقليمية انطلاقًا من ليبيا، تونس ومالي، حيث تمثل هذه الدول العمق الاستراتيجي للجزائر.

ووفقًا لهذا الطرح، فإن استهداف العمق الاستراتيجي للجزائر في ليبيا ومالي وإثارة الفوضى في تونس، هو استهداف للأمن القومي الجزائري، وهو ما يعني أن الجزائر معنية بشكل مباشر بما يجري في بيئتها الإقليمية وعليها التحرك لإعادة الاستقرار.

ثانيًا : الإدراك الجزائري لتطورات الأوضاع في ليبيا

خلّف سقوط نظام القذافي واقعًا جديدًا يتمثل في إضعاف الفواعل السياسية التقليدية في ليبيا المنبثقة عن النظام القبلي؛ حيث ظهرت بدلاً منها فواعل جديدة أو ما يعرف بالثوار، يستمدون شرعيتهم من المشاركة في الثورة. كما أنتجت الفوضى الليبية جماعات مسلحة انتشرت في مناطق ليبيا، وكل جماعة لها ولاءات مُتعددة، ومرتبطة بجهات خارجية.

ومن ثم تنظر الجزائر إلى الأزمة الليبية باعتبارها أزمة مُعقدة؛ حيث تحولت ليبيا إلى مسرح لتدخل لاعبين دوليين واقليميين، كل فاعل يحاول فرض مأموريته على أطراف الأزمة

الليبية. ومن بين هؤلاء اللاعبين الإقليميين نذكر مصر والإمارات التي نفذّ سلاحها الجوي غارات على أهداف داخل ليبيا بدعم من القاهرة، وهي الخطوة التي رأت فيها الجزائر بأنها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن واستقرار المنطقة برمتها.

وبالنظر إلى مكانة مصر كقوة إقليمية ومعنية بشكل مباشر بما يجري في ليبيا، وبالرغم من التباين في السياستين الجزائرية والمصرية من الملف الليبي؛ إلاّ أن الجزائر تعتقد أن التنسيق مع القاهرة تحت مظلة المجلس الأعلى الجزائري-المصري قد يكون مدخلاً لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية. وذلك بالرغم من التباين في سياسة الدولتين تجاه الأزمة الليبية؛ فمصر لا ترغب في مشاركة الإخوان المسلمين في آية عملية سياسية، بينما تتمسك الجزائر بحوار جامع لا يقصي أي طرف ليبي.

كما تصطدم المساعي الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا بعقبات عديدة، لعّل في مقدمتها ارتباط اللاعبين المحليين بأطراف خارجية دولية وإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تأجيل جولات الحوار في الجزائر عدة مرات.

ومن بين الفصائل التي أبانت عن استعدادها للمشاركة في الحوار الوطني الليبي نذكر حكومة وبرلمان طبرق المعترف بهما من قبل الأوروبيين والأمريكيين، إلى جانب وفد من المؤتمر العام الوطني (أحمد قذاف الدم، منسق سابق للعلاقات المصرية-الليبية إبان عهد القذافي، والجنرال خليفة حفتر، قائد عملية الكرامة، والجنرال علي قانة، ضابط سابق في نظام القذافي). أما المعارضون للحوار نذكر القادة المقربون من أنصار الشريعة، وهي منظمة تابعة إلى تحالف المجلس الثوري لابن غازي؛ حيث يطعنون في شرعية حفتر، ويطالبون باستبعاده من المفاوضات.

ويفرض استمرار التوتر في ليبيا على الجزائر ضرورة تأمين الحدود المشتركة بين البلدين والتي يفوق طولها ٩٠٠ كلم. فمنذ ٢٠١١م، فقد قامت الجزائر بنشر ما بين ٣٠ و٤٠ ألف جندي على طول الحدود، وهي إجراءات جدُّ مكلفة من الناحية المالية. كما عززت وسائلها الدفاعية من مدرعات وطيران حربي. وقامت تأمين الحدود الجزائرية النيجيرية والحدود الجزائرية المالية.

ولكن ما هي طبيعة الأوراق التي بحوزة الجزائر وتؤهلها إلى الاضطلاع بدور أساسي في الأزمة الليبية؟ يمكن القول أن الجزائر تتحرك تجاه ليبيا مدفوعة بحقائق التاريخ والجغرافيا، حيث تعرف جيداً الأرض الليبية، ويحتفظ جهاز مخابراتها بشبكة علاقات واسعة مع أطراف الأزمة سواء مع أنصار القذافي أو مع المعارضة المسلحة.

كما توظف الجزائر معرفتها الجيدة بالجماعات الإسلامية في المغرب العربي، لبناء شبكة علاقات مع الجماعات الإسلامية الليبية وبعض رموزها مثل عبد الحكيم بلحاج (قائد سابق في الجماعة الليبية المقاتلة، وقائد سابق للمجلس العسكري في طرابلس). وقد لعب زعيم حركة النهضة التونسية الشيخ راشد الغنوشي دورًا في مساعدة الجزائر على ربط اتصالات مع الوجوه الإسلامية المعتدلة في ليبيا. وفي هذا الشأن، تتقاطع المقاربة الجزائرية مع السياسة القطرية والتركية في ليبيا والتي تتمثل في إضعاف الجماعات التكفيرية وتحييدها من خلال دعم الإخوان المسلمين والجماعات السلفية غير الجهادية.

وينّص المخطط الجزائري لحل الأزمة الليبية على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع جميع الفصائل الليبية، بعيدًا عن أي تدخل خارجي، لكنه يبدأ بتوحيد المأمورية السياسية للدول المعنية بشكل مباشر بالصراع في ليبيا، وعلى رأسها مصر. كما يتضمن المخطط الجزائري اقتراح إعادة بناء الدولة في ليبيا، وإقامة مؤسسات قوية بجيش وحكومة وطنية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. ولبلوغ تلك الغاية تحاول الجزائر إقناع الليبيين بضرورة الذهاب إلى مصالحة وطنية حقيقية تضمن ترسيخ مشروعية المؤسسات وتعبئة كافة الوسائل والموارد لإعادة إعمار ما خربته الحرب الأهلية. وتتصور الجزائر أن النزاعات التي تستغرق وقتًا طويلاً في إيجاد حلول دائمة تتخذ مسارات غير مضمونة النتائج وعواقبها وخيمة على الأمن الإقليمي.

وعلى الصعيد القاري، توظف الجزائر نفوذها لدى الاتحاد الإفريقي لفرض رؤيتها للحل في ليبيا. أما على الصعيد الدولي، يمكن القول أن الأزمة الليبية أتاحت للجزائر فرصة تعزيز التعاون الدبلوماسي مع حليفها التقليدي روسيا، حيث تتطلع وريثة الاتحاد السوفييتي السابق إلى موطأ قدم في ليبيا ما بعد القذافي وإقامة قاعدة عسكرية هناك. وقد استطاعت الجزائر إقناع موسكو بضرورة دعم الجنرال خليفة حفتر الذي أشرف على حملة تطهير شرق ليبيا من الإسلاميين الجهاديين.

"الربيع العربي" أثار مخاوف الجزائريين من تكرار مأساة التسعينيات التي خلفت ٢٠٠ ألف قتيل و٣٠ مليار دولار خسائر

حساسية لإدانة النظام السوري خوفًا من ردود أفعال الرأي العام الجزائري الداخلي في حالة تبني أي موقف ضد سوريا

إن دعم الجزائر المفترض لعملية "الكرامة" بقيادة الجنرال حفتر في مايو ٢٠١٤ م، (وهو ما لم تؤكده السلطات الجزائرية)، يُنظر إليه كنوع من البراغماتية من قبل الدبلوماسية الجزائرية يرمي إلى الحد من الانخراط العملياتي للجزائر في الشؤون الداخلية لليبيا. وقد أعلن الجنرال حفتر أنه لا يُعارض قيام مصر والجزائر بتوجيه ضربات جوية ضد معاقل الإسلاميين المتشددين في ليبيا. بيد أن الجزائر لها وجهة نظر مغايرة مضمونها أن أي دعم مباشر للجنرال حفتر يتوقف على قدرتها في أن تكون عامل استقرار بدلاً من عامل توتر.

وتبرز أهمية التنسيق الجزائري ـ الروسي في الملف الليبي في أن توصل الجزائر إلى إقناع بقية الفصائل الليبية بضرورة إقامة قاعدة عسكرية روسية في ليبيا. وهو ما سيؤدي حتمًا إلى تحقيق نوع من توازن القوى في حوض المتوسط، وكذا تخفيف الضغوط الأوروبية والفرنسية تحديدًا على الجزائر.

تخشى الجزائر من أن تؤدي تدخلات القوى الكبرى في الأزمة الليبية إلى نسف جهودها لتسوية سياسية لهذه الأزمة. لذلك عارضت المخطط الفرنسي للتدخل العسكري في ليبيا بدعوى تحرير هذا البلد من الإسلاميين المتشددين، بالنظر إلى النتائج الوخيمة لمثل هذا الخطوة على استقرار المنطقة.

فقد أدى التدخل العسكري الفرنسي في مالي "يناير ٢٠١٣م،" إلى تراجع عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وجماعة المرابطون التي يتزعمها مختار بلمختار إلى منطقة جنوب غرب ليبيا، بينما استقرت مجموعة مسلحة تزعم بأنها تنضوي تحت لواء الدولة الإسلامية في منطقة درنة. وتكمن خطورة هذه المجموعات في أنها استولت على الأسلحة التي ألقى بها حلف الناتو إلى ثوار ليبيا، وهو ما يُشكل تهديدًا خطيرًا بالنسبة لمنطقة المغرب والساحل.

وأمام هذا الوضع الخطير تحاول الجزائر احتواء انتشار الأسلحة الليبية في منطقة الصحراء والساحل، وإعادة إحياء اتفاقية غدامس "٢٠١٣"م، بين الجزائر، تونس وليبيا، وهي الاتفاقية التي تم تدخل حيّز التنفيذ بسبب سيطرة المتطرفين الجهاديين وعصابات التهريب على الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر.

ثالثًا: الجزائر والصراع على سوريا

تبنّت الجزائر منذ اندلاع الأزمة السورية في ٢٠١١م، موقفًا ثابتًا من الحرب في بلاد الشام، حيث يبدو موقفها منسجمًا مع قناعاتها والمبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية؛ حين رفضت الجزائر أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا، الأمر الذي أضفى مصداقية على جهودها الدبلوماسية لإنهاء الصراع. فالجزائر دولة مسلمة على المذهب السني، ولا يمُكن أن تُتهم بأنها منحازة لدمشق لاعتبارات طائفية (شيعية أو علوية) مثلاً.

وانطلاقًا من إدراكها لـ"الربيع العربي" تتصور الجزائر أن سوريا ضحية مؤامرة كونية تستهدف أمنها ووحدتها الوطنية، وهي بحكم موقعها الجغرافي تشهد تدخل قوى إقليمية ودولية عديدة في أزمتها الداخلية، الأمر الذي نجم عنه تدفق عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب إلى بلاد الشام، ما زاد الأزمة السورية أكثر تعقيدًا.

وبسبب تمسكها بقناعاتها وجدت الجزائر نفسها داخل جامعة الدول العربية في مواجهة سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الحرب على سوريا. وفي كل القمم العربية منذ ٢٠١١م، جدّدت الجزائر التأكيد على تمسكها بحل سياسي للأزمة السورية، ورفضها الانضمام إلى أي تحالف عربي أو دولي لإسقاط النظام السوري. ووفقاً للرؤية الجزائرية فإن أي تدخل أجنبي في سوريا سيؤدي حتمًا إلى تأجيج التوترات، ويمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرب طائفية إقليمية تدوم لعقود طويلة.

من جهة ثانية، هناك إجماع في الجزائر بين النظام والرأي العام بخصوص الموقف من الأزمة السورية، حيث تحظى مسألة إدانة النظام السوري بحساسية شديدة لدى الجزائريين. إذ تخشى السلطات الجزائرية من ردود أفعال الرأي العام في حالة أي تبني أي موقف ضد سورية. فالإدراك الجزائري لما يجري في بلاد الشام مؤداه أن دمشق ضحية مخطط يستهدف أمنها ووحدتها الترابية ويرمي إلى تقسيمها إلى دويلات في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير. وينظر الجزائريون عمومًا إلى معارضة النظام السوري بأنها مرادف لخيانة القضية العربية، والعمالة للامبريالية وللإرهاب الدولي. ووفقًا لهذا الطرح، فإن عداء الغرب لسورية كافٍ في نظر الجزائريين للتضامن مع دمشق.

أضف إلى ذلك أن الصراع على سوريا هو أحد تداعيات "الربيع العربي"، الذي تعتبره الجزائر من صنع الامبريالية العالمية ومؤامرة كونية لتفكيك ما تبقى من الدول العربية المعادية للكيان الصهيوني والمعارضة للتطبيع معه.

توظف الجزائر معرفتها بالجماعات الإسلامية في المغرب العربي لبناء شبكة علاقات مع الجماعات الليبية وبعض رموزها مثل عبد الحكيم بلحاج

وفي مقابل ذلك، فإن اتخاذ أي موقف معاد للنظام السوري لا يعني بالضرورة تأييدًا للمعارضة السورية بمختلف فصائلها، حتى وإن كان لفيف من السلفيين الجزائريين قد تنقلوا إلى سورية وانضموا إلى التنظيمات الإسلامية التي تُقارع النظام السوري.

وتماشيًا مع هذا الإدراك، عارضت الجزائر عزل النظام السوري دبلوماسيًا وتفكيك شبكة تحالفاته الإقليمية؛ فقد أوفدت وزير خارجيتها عبد القادر مساهل إلى دمشق في أبريل ٢٠١٦م، والتقى بشار الأسد، وأكد له دعم الجزائر لسورية في حربها ضد الإرهاب. وتأتي هذه الزيارة بعد شهر من زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى الجزائر نهاية مارس ٢٠١٦م.

وفي هذا السياق، تحفظّت الجزائر على نص لائحة مجلس وزراء الداخلية العرب في ٠٢ مارس ٢٠١٦م، والتي تُدين "الممارسات والأعمال الإرهابية" لحزب الله اللبناني، المُتهم بمحاولة "زعزعة استقرار بعض الدول العربية". كما رفضت قرار جامعة الدول العربية في مارس ٢٠١٦م، تصنيف حزب الله اللبناني على اللائحة المنظمات الإرهابية. وبرّرت الجزائر موقفها بأن الحزب اللبناني مكون أساسي من مكونات المجتمع اللبناني وجزء من الحكومة اللبنانية، ومن ثم ترفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للبنان.

كما اعترضت الجزائر على مضمون الفقرة الثالثة من قرار جامعة الدول العربية المجتمع بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١١م، والذي يُطالب الرئيس بشار الأسد بالرحيل، باعتباره يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية وفي ١٢ نوفمبر ٢٠١١م، قررت جامعة الدول العربية طرد سورية ودعت الدول الأعضاء (٢٢ عضوًا) إلى سحب سفرائهم من دمشق باستثناء الجزائر. وهو القرار الذي دخل حيّز التنفيذ بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١١م، في القمة الاستثنائية التي انعقدت بالرباط بالمغرب.

رابعًا: الموقف الجزائري من الأزمة اليمنية.. حرب على إيران في أرض محايدة

ترى الجزائر أن التدخل العسكري في اليمن تحت مظلة تحالف دعم الشرعية هو مواجهة إيران في أرض مُحايدة. وتعتقد الجزائر أن حلفائها التقليديين ومنهم اليمن يتعرضون إلى مؤامرة في إطار "الربيع العربي"، ومن ثم يتعيّن عليها دعمهم سياسياً ودبلوماسياً. وفي هذا الإطار، تناضل الجزائر من أجل التوصل إلى حل تفاوضي بين أطراف الأزمة اليمنية.

وتأسيسًا على ذلك، ترى دول الخليج أن الموقف الجزائري في الأزمة اليمنية غير مُحايد ومنحاز إلى الشيعة، ما يجعلها تخرج عن الإجماع العربي، وهو ما سيؤثر في مكانتها في المنطقة العربية.

وهذا ربما ما دفع الجزائر إلى مقاطعة اجتماع الرياض الذي شهد ولادة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧م، والذي حضره ٤٠ بلدًا من آسيا، إفريقيا وأوربا. حيث ترى الجزائر أنها تحارب الإرهاب والتطرف منذ أكثر من عقدين وباتت صاحبة مذهب في هذا الشأن، ومن ثم فهي ليست بحاجة إلى الانضمام إلى مبادرات أخرى.

وسبق للجزائر وأن رفضت الانضمام في ٢٠١٥م، إلى التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ، وقد تحجّج وزير خارجيتها رمطان العمامرة قرار بلاده في القمة التحضيرية للقمة العربية بشرم الشيخ بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٦م، بأن العقيدة العسكرية للجيش الجزائري تمنع إرسال جنود للقتال خارج الحدود. لكنه أكد بأن الجزائر مستعدة لتقديم أي دعم لوجستي إذا اقتضى الأمر؛ دون أن يعني ذلك إرسال وحدات عسكرية.

وتُبرّر الجزائر موقفها من الاقتراح المصري بإنشاء "قوة عربية" لمكافحة الإرهاب، التي نوقشت داخل جامعة الدول العربية؛ بأن الفكرة خرجت عن نطاق المنظمة الإقليمية وأخذت أبعادًا أخرى، بعد أن تم الطلب من دول غير عربية مثل باكستان وتركيا الانضمام إليها. وهو ما رفضته الجزائر بدعوى أن إسلام آباد وأنقرة حليفين استراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية. فباكستان تضم مركز قيادة الحركات الإسلامية الجهادية العالمية. أما تركيا فجزء مهم ضمن إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحليفًا لإسرائيل. كما أن تورطها في المأساة السورية لا يخفى على أحد.

* أستاذ بجامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - عميد كلية الحقوق سابقًا

المشهد المتغير بين الجزائر المحافظة والسعودية المتجددة

الجزائر والرياض: استراتيجية المصالح ودبلوماسية المواقف

يُنسب إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر قوله إن الدبلوماسية هي فن تقييد القوة .. وهما مفهومان اختلط فيهما الحابل بالنابل حول أيهما غاب و أيهما حضر في الخلافات التي عرفتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة على إثر اجتياح موجة الثورات أو التي عرفت بثورات الربيع العربي، و ما آلت إليه المنطقة من التغيير الكامل في موازين القوى والتحالفات، فبعضها اشتد إلى حد القطيعة وراوحت أخرى في دور الخصومة، حتى وفق أصحاب النوايا الطيبة في إرساء الصلح وإرضاء المتخاصمين .. ففي وقت تصاعدت فيه الأزمة الخليجية بين أشقاء البيت الواحد دخلت العلاقات الخليجية ـ الخليجية في مواجهات غابت فيها الدبلوماسية العربية تقريبًا ولم تجسم أمر هذه الأزمة.. بينما ظهرت مواجهة من نوع آخر أكثر هدوءًا وقوة وما ميزها هو ظهورها السريع واختفاؤها الأسرع رغم استثمار العديد من أصحاب المصالح الضيقة في النفخ بالرماد لشق حبال الوصل بين أهم دولتين عربيتين هما المملكة العربية السعودية والجزائر، اللتان تشكلان ركيزتا العالم العربي، الذي يراهن على بقائه اليوم بالغالي والنفيس أمام تحديات الإرهاب والتقسيم واللا أمن...

نعيمة عكوش

ولكن في هذه الفترة التي تجتاح فيها المنطقة موجة غبار كثيفة تعيق الرؤية نجحت الرياض والجزائر في الوصول إلى أرضية تفاهم صلبة تستوعب كلاهما بكل ما تعنيه كل دولة من ثقل تاريخي ودبني ودبلوماسي وسياسي واقتصادي وكيف سيساهم ذلك في دعم اللحمة العربية المتآكلة.

لا يخفى على أحد أن تلك التوترات التي كانت تظهر بين الفينة والأخرى بين الجزائر و المملكة العربية السعودية كانت مرتبطة بالرؤية الخاصة لكل منهما لمجرى الأحداث في المنطقة، والمواقف التي يجب تبنيها تجاه هذه الأحداث وما مدى استعداد كل منهما للانخراط في النزاعات العربية بشكل جزئي أو كامل. فالجزائر التي تمتلك تجربة زاخرة في مكافحة الإرهاب بدت أكثر تحفظًا في تعاطيها مع التصدعات العربية ورفضت التدخل في شؤون أي دولة تشهد نزاعًا بين السلطة والمعارضة حتى على حدودها في ليبيا ومالي، ليس فقط اعتمادًا على ما ينص عليه دستور البلاد في مادته الـ ٣١ من فصل الدولة الثالث، وإنما للقناعة التي اكتسبتها من تجربتها الطويلة خلال فترة التسعينيات في مكافحة الإرهاب الداخلي ومواجهة محاولات التدخل لعدد من الدول في دعم المتمردين كما حدث مع إيران والسودان وأفغانستان.

وكل ذلك جعلها تنأى بنفسها عن المشاركة في تشكيل القوة العربية المشتركة التي تقرر إنشاؤها في الدورة الـ ٢٦ لمؤتمر القمة العربية المنعقد بشرم الشيخ المصرية، وجاء ذلك في قرار رسمي و نهائي من الجزائر لا يقبل التفاوض والاكتفاء بالتعهد بتقديم الدعم اللوجستيكي المتمثل في التمويل والتدريب و التعاون الاستخباراتي، و كانت الجزائر قد رفضت أيضًا الانخراط في عاصفة الحزم لاستعادة السلطة الشرعية في اليمن، في ظل امتناع قاطع لتحريك جيشها الوطني خارج حدود الدولة، مفضلة مسلك الحوار والتفاوض لتحقيق السلام و درء النزاعات على مستوى بؤر التوتر العربية كافة، وهي إلى اليوم تدافع بكل إصرار لصالح الحل السلمي السياسي في إطار المصالحة الوطنية بين كل أطياف البلد الواحد، بعيدًا عن أي تدخل خارجي لصالح أي طرف أو لصالح مصلحة اقتصادية أو سياسية كانت لدولة ما سواءً عربية أو أجنبية وسعيها في ذلك كان جليًا في ليبيا ومالي على

العلاقات السعودية - الجزائرية تعيد تشكيل الخارطة لخدمة المصالح العربية شعوبًا وحكومات وما يجمع البلدين أكثر مما يفرقهما

تخومها رغم أنها تعتبر المستهدفة الأولى و الخاسر الأكبر من التدخلات العسكرية الأجنبية التي شهدها البلدان، كما ناشدت في كل المنابر العربية والأممية التعقل لدعم مواقفها فيما يخص سوريا واليمن، وأيضًا التدخل في ليبيا عسكريًا و سياسيًا، في حين ثمنت كل توجه يرمي لنشر السلم في الأقطار العربية كما حدث في مصر بعد تنحية الدكتور محمد مرسي عن السلطة وتولي المشير عبد الفتاح السيسي مقاليدها، و قد توجت مجهودات الجزائر الحثيثة في مسعاها في اعتماد الأمم المتحدة يوم ١٦ مايو يومًا عالميًا للعيش معًا في سلام بمبادرة من الجزائر .. في المقابل نجد أن المملكة العربية السعودية، الدولة المفصلية والأهم بمنطقة الخليج و الشرق الأوسط، لم تتوان في اتخاذ المواقف الواضحة والأكثر حزمًا في التعامل المباشر مع النزاعات العربية رغبة منها في إنهاء الأزمات التي تدور في الدول المأزومة.

لكن في ظل التدخلات الخارجية والإقليمية تجاه هذه طال أمد الصراعات في هذه الدول، ففي سوريا مثلاً اقتربت الحرب من عامها السابع دونما نهاية ترى لها، وفي اليمن الحرب المفتوحة تدخل عامها الرابع دون انتهاء الصراع ومازالت جماعة الحوثي على موقفها.

في ظل هذه الأحداث تتجه المملكة العربية السعودية نحو تحديث مؤسساتها الداخلية وتحديث اقتصادها وتطوير أداء القطاع الخاص، وتطوير البنية الثقافية والترفيهية، بل

سحابة صيف مرت على العلاقات السعودية - الجزائرية وفشلت محاولات أصحاب المصالح الضيقة وغير المجدية في استثمارها

والفكرية، واتخاذ خطوات مهمة وإيجابية على صعيد سياستها الداخلية والخارجية يقف خلفها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد في المملكة الأمير محمد بن سلمان ما جعل من التغيير عنوانًا لمنهجها الجديد على كل المستويات، وهذا يكشف لنا أن المملكة العربية السعودية تمر بمرحلة جديدة واضحة بين ما سبق وما سيكون.. من هذا المنطلق نجد المشهد متغيرًا، حيث نجد الجزائر المحافظة، والسعودية المتجددة، تنظران من زاويتين مختلفتين للمشهد العربي ما أوجد نظرتين غير متطابقتين أحيانًا تجاه تطورات بعض الملفات العربية، خاصة الملفات التي تمس أحد الأطراف بشكل مباشر مثل ملف الصحراء بالنسبة للجزائر، فعندما قررت قمة مجلس التعاون الخليجي دعم المغرب خاصة الدعم الاقتصادي والاستثماري، ردت الجزائر بزيارة لوزير خارجيتها للشؤون المغاربية والإفريقية وقتها عبد القادر مساهل لدمشق في إعلان صريح لدعم الأسد، و كان قد سبق هذا مسألة التصنيفات الإرهابية التي رفضت الجزائر مجاراة الأشقاء الخليجيين والعرب فيها، كتصنيف حزب الله جماعة إرهابية و جماعة الإخوان المسلمين، كما أوجد موقف الجزائر من الأزمة مع قطر حساسية...

لكن، كل ما سبق كان مجرد سحابة صيف ثقيلة ولم يستثمر فيها إلا أصحاب المصالح الضيقة وغير المجدية، لأن رصيد البلدين الزاخر بمواقف الدعم والثبات و التكافل حتمت على الجزائر و المملكة العربية السعودية إعادة قراءة المشهد مرة أخرى وهذه القراءة المتأنية سمحت لكليهما بتوجيه دفة العلاقات المتميزة و الأصيلة بينهما إلى العودة سريعًا إلى مجراها الطبيعي الذي اتسمت به لعقود طوال، وتجسد ذلك في الاتفاق التاريخي لدعم أسعار النفط في اجتماع منظمة أوبك بالجزائر سبتمبر ٢٠١٦م، و الذي لم يكن لينجح لولا الانخراط التام للمملكة العربية السعودية أكبر منتجي النفط في العالم لإنجاحه في ضيافة الجزائر كما يعد الالتزام المتكرر بهذا القرار منذ ذلك الحين نجاحًا آخر يتوج التعاون الجزائري السعودي، الذي يدعم بشكل دوري من خلال انعقاد اللجان المشتركة للتعاون و الشراكة وكان آخرها في الدورة الـ ١٣ المنعقدة بالرياض في شهر أبريل المنصرم، ومنتدى رجال الأعمال المشترك بين البلدين في دورته الحادية عشرة.

يقدر الجزائريون كثيرًا المملكة العربية السعودية قبلة المسلمين وحاضنة الحرمين الشريفين، وكذلك لطالما بقيت وستبقى الجزائر ممتنة و مقدرة بشكل كبير للمملكة و لكل الدول العربية التي ساهمت في دعم ثورة التحرير المجيدة، والمملكة تتفهم من جانبها أن الجزائر ذات تاريخ نضالي مشرف ولها باع طويل في الكفاح من أجل الحرية، وعليه فإن هذا الرصيد العظيم لكلا البلدين يجعلهما يشكلان قاطرة قوية للدفع بالمقصورة العربية إلى بر الأمان بعيدًا عن هواجس التقسيم والحرب والإرهاب، و إذا ما كان تعاونهما على المستوى الثنائي قد تعافى و ارتقى و درأ كل الشوائب فإن تعاونًا أوسع في مجال الصالح العربي سيكون مثمرًا أكثر بالاعتماد على ثقل كل منهما في مجاله، واتخاذ مواقف قوية مستندة في أساسها إلى احترام مبادئ القانون الدولي وسيادة الدول و حق الشعوب في الحرية و الحياة .. تعاون يقود إلى إعادة تشكيل الخارطة العربية بما يخدم المصالح العربية المشتركة شعوبًا وحكومات، ويفتح المجال لإصلاح هياكل العمل العربي والارتقاء بها لتمثيل عربي حقيقي يتعدى المحيط الخليجي للمملكة والإفريقي للجزائر ليكون تمثيلاً أمميًا يحسب له حساب. إن ما يجمع الجزائر و المملكة العربية السعودية والعالم العربي أكثر بكثير مما يفرقهم، ففي وقت نجح فيه الأوربيون رغم ما بينهم من خلافات واختلافات إلا أن ذلك لم يمنعهم من التناغم والوحدة و العمل المشترك الأمر الذي يجعلنا حقًا نخجل من خلافاتنا الضيقة التي تتسبب في توهاننا اليوم بين الخصومات و القطيعة

إننا نأمل أن تعود الأمة العربية بجناحيها في آسيا وإفريقيا للوحدة والاتحاد وتجاوز الخلافات البسيطة من أجل أهداف أعظم وأجل من كل اختلاف مهما كانت أسبابه ودواعيه، خاصة أن ما يجمع دول الأمة العربية أكبر مما يفرقها.

* أكاتبة جزائرية

الاستراتيجية السعودية لمكافحة الإرهاب اعتمدت على ذراعي الأمن والفكر

المقاربة الجزائرية - الخليجية مع الإرهاب: تجارب وأهداف مشتركة

أدى فشل بعض الأنظمة السياسية العربية والتدخلات الأجنبية والفقر لخلق إحباط مرير دفع بالشباب للفرار نحو البحر للهجرة، أو نحو البراري إرهابًا أو نحو المخدرات إدمانًا، وفي الخليج العربي عانينا من محاولات جر الشباب إلى الإرهاب والمخدرات، فيما دفعت الشباب الجزائري إلى الهجرة أو الانضمام للجماعات الإرهابية. وللجزائر تجربة مهمة في مقاومة الإرهاب، ومواجهة التطرف، وجماعات الإسلام السياسي التي كانت تطمح في الحكم، مما يطرح سؤالاً حول كيفية الاستفادة من التجربة الجزائرية في مواجهة التطرف والإرهاب في الخليج، وكيف يمكن أن يكون التعاون والتنسيق في صالح استقرار وأمن المنطقة العربية.

د. ظافر محمد العجمي

الإرهاب بين تجربتين

للسعودية والجزائر تجارب رائدة في التعامل مع الإرهاب فللرياض تجربة مميزة في مكافحة الإرهاب حيث اعتبر محللون أن ما قامت به المملكة هو عملٌ رائد وفريد، حققَ نجاحًا منقطعَ النظير عطفًا على خبرتها التي أصبحت نموذجًا يُحتذى به إقليميًا وعالميًا. ومثلها الجزائر كخير مثال إفريقي استطاعَ دحر الإرهاب، وقطعت شوطًا ناجحًا في مواجهته.

● الاستراتيجية السعودية في مكافحة الإرهاب

مما يذكر عن الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود -طيب الله ثراه- قوله "الدين طير حر من صاده قنص به" قالها ابن سعود بشجاعته الأدبية المعروفة، قالها بفهم كامل لمعنى الاعتماد على الله وبفهم الشريعة السمحة. ثم جاء عصر الإرهاب والفئة الضالة فالتقطت "القاعدة" الدين كطير لم تعرف القنص به، فقتلت الأبرياء وروعت الآمنين، ولدغت الجسد السعودي في مواضع عدة فسلط الله عليهم الصقر الأمير نايف بن عبد العزيز -يرحمه الله- الذي أقسم على هدم جحورهم في كل شبر من بلاده وبر بقسمه، بل إنه راح يلتقط صغار تلك الأفعى، معتمدًا استراتيجية العصا والجزرة في القضاء على جذور الإرهاب.

لقد قامت الاستراتيجية السعودية في مكافحة الإرهاب على المواجهات الأمنية كسياج قوي لحماية المجتمع السعودي أمام خطر الإرهاب. فبين كلمة "الأمن" وكلمة "الإرهاب" وضع السعوديون لعقد كامل كلمة "نايف" رحمه الله حين تعرضت السعودية في بداية التسعينات لهجمات الإرهاب في ذروتها ٢٠٠٣. واستمرت المملكة في هذا النهج، الدولة التي لها وزنها الإقليمي والدولي الفاعل في استراتيجية لحرب الإرهاب. بالضرب بيد من حديد على الإرهاب، مما أدى إلى قلب -قاعدة الجهاد في جزيرة العرب- رأسًا على عقب. حيث تحققت على يد الصقور الكثير من الإنجازات الأمنية التي تعاملوا معها بمهنية عالية، فحرروا رهائن الطائرات، وطاردوا الفارين وأبطلوا مفعول المتفجرات وقضوا على الإرهابيين. أما الذراع الآخر للاستراتيجية السعودية فهي اجتثاث الإرهاب من جذوره الفكرية، وكشف حقيقة الفئة الضالة ونشر الفكر المعتدل. فالإرهاب فكرة قبل أن يكون سلاحًا، فقد كان هناك ما يقارب ٤٠٠٠ معتقل أشرف عليهم عدد من رجال الدين السعوديين وعلماء متخصصين في علم النفس والاجتماع، فخضع خلالها المعتقلون لبرامج مكثفة سميت «المناصحة» أو إعادة تأهيل ذوي الفكر المتشدد والمتطرف إلى التيار المعتدل والوسطي، حيث ركزت عبر برنامجين أولهما التأهيل الإرهابيين الموقوفين بالمناصحة. وثانيهما رعاية

الإرهابيين بعد قضاء المحكومية، ويشمل التأهيل النفسي والعملي لدمجهم بالمجتمع. وكانت النتائج باهرة لدرجة أن مجلس الأمن الدولي أشاد بهذه الخطوة، ودعا إلى تعميم التجربة السعودية عالميًا والاستفادة منها. كما كان للضربات الاستباقية للإرهاب عبر محاصرة تمويل التنظيمات المتطرفة وتجفيف منابع تمويله؛ ومحاصرة الداعمين له ماديًا بكشف خطط التمويل ووقفها، تأثير مهم جدًا على استئصال جذور هذه الآفة.

● **المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب**

كانت قابلية وصول الربيع العربي للجزائر عالية كـ"قابلية الاستعمار" وهو مفهوم لخص فيه المرحوم «مالك بن نبي» مشكلة الاستعمار لبلده، بأنها قابلية تأتي نتيجة عيوب داخلية في المجتمعات نفسها، فدفعت بالكثير من أبناء الجزائر للحاق بالمستعمر الفرنسي بعد رحيله تتبعًا لنور باريس الثقافي والمعيشي، لينتهي بهم الأمر في الضواحي المعتمة الفقيرة. لكن الربيع العربي تلاشى قبل أن يصل إلى الجزائر فقد كانت الجزائر محصنة ضد القلاقل جراء عسكرة الشارع الجزائري التي كانت قائمة منذ عقد ونيف وسميت بـ"العشرية السوداء" في الجزائر كأصعب مرحلة في تاريخ هذه الدولة الحديث حيث اكتوت خلالها بهجمات الإرهابيين. ويعتبر كثيرون أن المقاربة الجزائرية مثال ناجح في الحرب على الإرهاب قد انفلت الإرهاب ينشر الخراب تحت مسمى إسقاط النظام وإقامة «الدولة الإسلامية»، لكن الجزائر صمدت أمام الإعصار واستطاعت أن تنتصر على الإرهاب وأن تفرض وجودها في النهاية، عبر الاستراتيجيات التالية:

– لم تتوقف جهود الجزائر على ملاحقة الإرهابيين داخل حدودها فقط، بل وملاحقة وتفكيك الشبكات الإرهابية في محيطها أيضًا. ومؤخرًا تم تفكيك بعض الخلايا وإيقاف بعض المتورطين في تجنيد «الجهاديين» لتنظيم «داعش». وفي هذا المجال اتبعت الجزائر استراتيجية الممرات الآمنة عبر حدودها التي يبلغ طولها ٤ آلاف ميل والتضاريس الجبلية في الشمال الشرقي، وهي فرصة سانحة أمام المتطرفين والتنظيمات الإرهابية للتسلل عبرها بسهولة. حيث قامت السلطات الجزائرية بفتح ٤ ممرات آمنة لتشجيع المتطرفين على تسليم أنفسهم، والخروج من التنظيمات الإرهابية المنتمين لها، ووفقًا للحكومة أعلن عن وصول العديد من العناصر الإرهابية والمسلحين عبر الممرات.

– التنسيق الأمني، مع كل من تونس وفرنسا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا، حيث إن تبادل المعلومات يتم أحيانًا بشكل يومي بين استخبارات هذه الدول عن نشاط عدد من شبكات التجنيد مباشرة له عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. كما يشمل التنسيق المشاركة بصورة فعالة في أنشطة مكافحة الإرهاب عبر برامج متخصصة تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تصميم برامج متخصصة لتقييم الطبيعة المتغيرة للتهديد عبر دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، كما شاركت الجزائر في تأسيس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر ٢٠١١م، كما يشمل التنسيق التعاون مع القوات الفرنسية في تطبيق استراتيجية أمنية لاستهداف التنظيمات الإرهابية، حيث تعرض تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لضربات موجعة، سواء تلك التي شنّها الجيش الجزائري أو تلك التي نفذتها القوات الفرنسية.

– تطوير القدرات ويتم برفع كفاءة الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب، بالتدريب وتحديث منظومة التسليح وأجهزة التنصت والمراقبة وبتحجيم المخاطر حيث نجحت الضربات الجوية والعمليات الميدانية في تحقيق الحد من توسع انتشار تنظيمي القاعدة و داعش، وتحجيم قدراتهما وقد تمكنت قوات الجيش من تفكيك تنظيم جند الخلافة في أرض الجزائر. وطرد مجموعة من المتشددين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية.والإصرار على القتال مع عدم تقديم الفدية للإرهابيين لكون دفع الفدية لا يقوم سوى بتشجيع هذه الجماعات على تكرار أفعالها. ويسد باب مصادر التمويل التي تم تجفيفها. ففي إطار عملها المتواصل في مكافحة الإرهاب والجماعات المتشددة والداعمين لها ماديا نجحت الجزائر في اتخاذ إجراءات احترازية لكشف ووقف تمويل الإرهاب.

نقاط الضعف في التجربتين وجدوى التعاون

● **نقاط الضعف**

رغم قوة الاستراتيجية التي تتبعتها السعودية والجزائر في مواجهة التطرف والإرهاب، إلا أن بها بعض نقاط الضعف، ومنها الانقياد للنهج الغربي في البداية في التعامل مع الفئة الضالة. كما أن عدم تحديد مفهوم الإرهاب خلط بين السلفيات الجهادية والدعوية، وشرع الأبواب لمهاجمة مناهجنا وقيمنا الإسلامية. كما أن تركيز قوات الأمن على الإرهاب أدى إلى فقدان الحزم في مجالات الأمن الأخرى الجنائية بل والحد من الرعونة وضبط حركة المرور. أما في الجزائر فقد أدت عسكرة الشارع إلى إطلاق العنان للكثير من المنظمات الحقوقية العالمية لمهاجمة منهج الجزائر في الحرب على الإرهاب، ربما لحرمانها العائدين من ممارسة حقوقهم

الجزائر فككت خلايا وأوقفت متورطين في "التجنيد" واتبعت استراتيجية الممرات الآمنة

السياسية، مما أثار نقمة بعض الراغبين في العودة ومراجعة أفكارهم، فلم يجدوا بديل له إلا للتمسك بالفكر المتطرف، واللجوء إلى العنف كأداة للتغيير.

● **دواعي التعاون**

– هناك اعتراف دولي بالريادة السعودية ـ الجزائرية في مكافحة الإرهاب لأسباب منها: وجود خبرة ميدانية في مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة. وامتلاكهما لقدرة ميدانية في تطوير هذه الخبرة إلى عمل مشترك. وأخيرًا عدم قدرة دول عربية منفردة الإدارة القطرية لأمنها، فالإرهاب العالمي الحديث عابر للحدود.

– إن آثار الأعمال الإرهابية وحرب الإرهاب المدمرة لم تنتهِ، فما زال هناك وجود للتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة وداعش والحشد الشعبي وحزب الله والحوثيين وهي تنظيمات أصبح بعضها بمواصفات دول.

– مازال الإرهابيون قادرين على تنفيذ العمليات الإرهابية. ومازال انضمام الشباب العربي إلى خلايا نائمة إمر وارد. ومادام هناك عراق وسوريا وليبيا واليمن غير مستقر فستبقى كحواضن للإرهاب والقضاء عليها مهمة ينبغي أن تتولاها الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء.

– تشرف الجزائر كما تشرف دول الخليج بصفة عامة على أهم النقاط الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث تشرف دول الخليج على مضيق هرمز الذي يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان ثم المحيط الهندي، كما تشرف كتلة الجزيرة العربية على مضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن ثم المحيط الهندي. كما تشرف السعودية على مضيق تيران في مدخل خليج العقبة. والجزائر من أكبر البلدان مساحة في العالم العربي وإفريقيا، كما تقع الجزائر بالقرب من دول جنوب الصحراء الإفريقية وقرب البحر الأبيض المتوسط، هذه الأهمية وكبر المساحة تجعل من الصعوبة بمكان أن تستطيع دولة بمفردها القيام بأعمال أمنية كبيرة كمواجهة الإرهاب.

– كانت دول الخليج والمغرب الأقصى الأقل تعرضًا للخلخلة من عاصفة الربيع العربي، ربما للقواعد الراسخة للحكم بمعظم دول الكتلتين؛ كعدم وجود مصالح مستقلة خاصة بالجيوش عن أنظمة الحكم فهي الحاكمة بالجزائر. وهي المنفصلة عن الحكم انفصالاً تامًا في الخليج العربي. ولوجود ثروات يحميها العالم من تبعات عدم الاستقرار. بالإضافة إلى بعد بعض هذه الأنظمة عن قلب الصراعات في المنطقة.

– بقاء قواتها العسكرية سالمة دون تفكك، مقارنة بجيوش مراكز الثقل التقليدي السورية والعراقية، واستثناء الحالة المصرية من ذلك المآل، مع عدم وضعها في نفس الوقت مصاف الجيوش الخليجية والجيش الجزائري الأكثر جاهزية والأحدث تسلحًا. مما يجعلهما الأقدر على دعم الأجهزة الأمنية لمكافحة الإرهاب.

– تملك الجزائر ودول الخليج قوّة موارد ستدفع لنجاح التكامل الاستراتيجي في محاربة الإرهاب. وبهما أيضًا استقرار سياسي دفعهما للعب أدوار هامة، مع طموح مستمر لتكون وسيط عربي وإقليمي بارز. بالإضافة إلى أن أي تبلور تحالف استراتيجي بين الجزائر والخليج سيكون له صداه فكلتاهما رقمين مهمين في المعادلة الإقليمية والدولية لا يمكن تجاوزهما.

أوجه التعاون الخليجي الجزائري في مكافحة الإرهاب

تعرضت ٩٣ دولة في العالم أي ما نسبته (٥٧٪) من دول العالم للإرهاب حتى الآن وسترتفع النسبة، وقد راح ضحيتها ٣٢٧٦٥ شخصًا. وهذا يعني أن أكثر من نصف دول العالم تعرضت للإرهاب، ويعني كذلك المدى والنطاق الذي وصل إليه الإرهاب كظاهرة عالمية متخطية للحدود الوطنية. ويمكن التعاون في مجال الإرهاب بين الجزائر ودول الخليج عبر ثلاثة هياكل هي:

– الهيكل العربي لمكافحة الإرهاب، ويتمثل في إطار جامعة الدول العربية، عبر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أقرها مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب الذي تم انعقاده في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٢ أبريل ١٩٩٨م. لكون الجزائر ودول الخليج أعضاء موقعين لهذه الاتفاقية.

– هيكل التحالفات التي تجمع عددًا من الدول العربية إلى جانب قوى إقليمية ودولية بهدف محاربة الإرهاب، كالتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا، وإفريقيا. وكمبادرات حلف الناتو بين دول الخليج ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

– هيكل التعاون ويتمثل في الاتفاقات الثنائية بين الجزائر ودول الخليج منفردة أو مجتمعة، وهذه الاتفاقات تتضمن تعاونًا في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتبادل الخبرات وتقديم المساعدات للبعض في مجال محاربة الإرهاب.

- الانتباه إلى" الفراغ الكبير" الذي يوجد على المستوى الدولي في مجال وسائل التواصل. مما يتطلب التعاون في الحرب الاستباقية على الخطر الإرهابي مع شركاء من مختلف دول المنطقة العربية لتقاسم المعلومات الاستخباراتية والتعاون العسكري عبر دورات تكوين وتدريب متخصصة تهدف إلى دعم قدرات التحليل والوقاية من العمليات الإرهابية، ويكون موازيًا لها الحوار السياسي وتبادل الزيارات الهامة على غرار حوار استراتيجي سنوي مختص.

● معوقات التعاون

- هناك ميل جزائري للابتعاد عن دول الخليج بل تبدوا وكأنها في المعسكر الآخر. فالجزائر تحتل مغاربيًا وإفريقيًا مرتبة الدولة الأكثر شراءً للسلاح بنسبة ٥٤ ٪من مجموع ميزانيات الدفاع الإقليمية. وتعد القوة العسكرية الأولى في المغرب العربي، من حيث التجهيز والكفاءة. لكنها رفضت المشاركة في "عاصفة الحزم"، وأعلنت عن دعوتها للوساطة بين عبدربه هادي والحوثيين وإيجاد حل سياسي. كما تحفظت على القوة العربية المشتركة، والتحالف العسكري الإسلامي ولم تشترك في "رعد الشمال". ويتعذر صانع القرار السياسي هناك بأن عقيدة الجيش الجزائري العسكرية تمنع الجيش الوطني الشعبي عن أداء مهام خارج حدود التراب الجزائري. رغم أن الجيش الجزائري لم يتردد في المشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية خارج حدوده. ولأننا نعيش في زمن تفكيك التحالفات الإقليمية وإعادة تركيبها، فقد ظهر جليًا تقرب الجزائر من إيران، مبتعدة عمن يناظرها هوياتيًا وعرقيًا، فسلوك الجزائر يضعها تقف بمسافة أقرب من إيران، وكأن الجزائر تحاول الانسحاب من البيئة العربية، بل والانسحاب عن كل ما يتعلق بتحولاتها كصعود القوى الخليجية. أو لأن إيران قادرة على الوصول بتأثيرها إلى كبرى دوائر صنع القرار الدولية. أو لتعاظم نفوذ السعودية، وعملها لإبعاد إيران من المغرب العربي، وبعيدًا عن شريكها الاستراتيجي المملكة المغربية.

- ان تحديات التكامل تتداخل بشكل كبير مع التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي نفسه وتهديد المنظمات الإرهابية للأمن الإقليمي هو مشابه لغياب منظومة دفاعية عربية مشتركة، مع استمرار قضايا نزاع الدول العربية واختلاف توجهاتها واتهام بعضها البعض بكونها بيئة حاضنة للمنظمات الإرهابية والتطرف.

- الحضور الأمني الغربي في الخليج العربي، والفرنسي في الجزائر، وقيام أنظمة أمن فرعية مرتبطة فيها دول الخليج بدائرة الحلفاء أكثر من ارتباطها بنظام الأمن العربي واتفاقيات الدفاع العربي المشترك وإيمانها بأن الغرب أقرب من الجزائر وأسرع في الانفتاح سواء بالعمليات المحدودة ضد الإرهاب أو ضد خطر داهم من دولة أخرى.

● متطلبات التكامل

يجب الالتزام بالواقعية في مقاربة مشهد التعاون المطلوب بين الجزائر ودول الخليج العربي في مكافحة الإرهاب، حيث أن أي نوع من التعاون يستلزم إطارًا وآليات ومتطلبات كإصلاح الجامعة العربية. وإقامة نظام الأمن الجماعي العربي، بإحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك وأحكام تلك المعاهدة التي تخص الإرهاب. كما لا ننسى أهميّة توفّر الإرادة السياسيّة لتفعيل العمل العربيّ المشترك عامّةً، والتكامل الأمنيّ والعسكريّ على وجه الخصوص اعتماد مبدأ بناء ثقة بين جميع الدول العربيّة، تكون أساساً لتطوير مشروع تكامل عربيّ أوسع نطاقًا وأكثر فعاليةً في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب.

تملك الجزائر ودول الخليج موارد تحقق نجاح التكامل في محاربة الإرهاب وتبلور تحالف يكون له صداه

الخلاصات

تتشابه الظروف الدافعة لنمو الإرهاب في الخليج العربي مع مثيلتها في الجزائر. كما تتشابه جاهزية قوات الأمن الجزائرية وخبرتها في مكافحة الإرهاب مع تلك المتوفرة لأجهزة الأمن الخليجي. بالإضافة إلى تشابه المهددات الإرهابية المتمثلة بشكل رئيسي في التطرف الإسلامي المتدثر بعباءة الدين. وهناك الكثر من المفارقات التي قد تجعل من الصعب التقاء الطريق الخليجي والطريق الجزائري للسير لمكافحة الإرهاب. لكن ذلك لن يمنع من إقامة تعاون استخباري وتبادل الخبرات فالتجربة السعودية خصوصًا تشبه إلى حد ما بالتجربة الجزائرية والقاسم المشترك بينهما والنجاح في كسر ظهر الجماعات الإسلامية المتطرفة. لكن من المهم تحديد تعريف الإرهاب حتى لا ينتهي الأمر بنا ونحن نشاهد الجزائر مدافعة عن الفصائل الإرهابية التي تحارب إلى جانب الأسد أو أن ترتمي في حضن طهران مبرئة مكملات طهران الاستراتيجية من الجماعات الإرهابية نكاية بدول الخليج جراء تقربها من المملكة المغربية.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الجزائر وضعت ثلاث مقاربات تضمنت المصالحة والديمقراطية ومحاربة التطرف

تجربة الجزائر في قراءة مستقبل الإرهاب وكيفية مواجهته

إيمانًا منها بضرورة مكافحة الإرهاب، واجتثاث جذور التطرف العنيف، والإسهام في نشر السلم والسلام في العالم، أبت الجزائر إلا أن تقاسم تجربتها التي حققتها في مجال مكافحة هذه الظاهرة، مع كل الدول والمنظمات الدولية، التي طلبت منها الاستفادة من هذه التجربة، التي أصبح العالم يشيد بها في كل المناسبات. إن الجزائر التي عانت ويلات الإرهاب، ودفعت ثمنًا باهظًا في مواجهته خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، كانت حذرت المجتمع الدولي بأن ظاهرة الإرهاب لا تقتصر على بلد دون سواه أو منطقة دون أخرى، بل سوف تزحف إلى كافة المناطق في العالم إذا ما وجدت البيئة المهيأة لها والسند والدعم لتقويتها. كما أنها لم تقتصر على التنبه والتحذير، وإنما انخرطت بقوة في كل المبادرات التي من شأنها محاربة الظاهرة واستئصالها من جذورها، كما انضمت إلى العديد من الآليات الدولية والإقليمية التي وضعت لهذا الغرض (مكافحة الإرهاب). ومن ثم أسهمت، وما زالت تسهم، في تقديم مقاربتها المتعددة الأبعاد في مواجهة هذه الظاهرة.

د. دريدي مصطفى

إن الغرض من تقديم هذه الورقة البحثية، ليس الحديث عن الإرهاب ومظاهره المدمرة لقيم السلم والأمن في العالم، وإن كان موضوع في غاية الأهمية، وإنما المراد منها هو محاولة إبراز التجربة الجزائرية في محاربته بمختلف أشكاله وتنوع مصادر تمويله، حيث أصبحت هذه التجربة محل اهتمام وتقدير من طرف العديد من الدول في العالم، إلى جانب المنظمات والهيآت الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة هذه الآفة. كما تحاول هذه الورقة أيضًا أن تقدم رؤية الجزائر لمستقبل الإرهاب ومدى قدرة الدول على مواجهته. طالما أنه ما زال يضرب في أماكن مختلفة من العالم، وفي كل مرة يحصد المزيد من الضحايا الأبرياء.

ولكن لا بأس أن نتطرق باختصار لمخاطر الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على أمن واستقرار الدول، قبل الدخول في صلب موضوع هذه الورقة البحثية.

١- الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على الأمن القومي

تعتبر الظاهرة الإرهابية من أخطر الظواهر التي يشهدها العالم اليوم، وهي مسألة على قدر كبير من الأهمية، لما لها من تأثير ليس فقط على الاستقرار المحلي والإقليمي، بل أيضًا على السلم والأمن الدوليين. ولكن ينبغي النظر إليها بنظرة الحذر، خاصة من حيث المفهوم الذي يبقى غامضًا وغير محدد، لم يرق إلى إجماع دولي حوله، بالرغم من الاتفاق على أن الظاهرة الإرهابية أضحت تشكل تهديدًا حقيقيًا على أمن الدول والمجتمعات، وهي بالتالي تمثل تحديًا وتهديدًا أمنيًا حقيقيًا للعديد من الدول في العالم، مهما كان حجمها وقوتها في ميزان العلاقات الدولية. ولأن الظاهرة لا دين لها ولا جنسية، فهي تنشأ وتتمدد إذا ما وجدت البيئة التي تحتضنها وترعاها، خاصة في ظل العولمة التي اختصرت المسافات وألغت مفهوم الحدود من خلال التطورات التكنولوجية الهائلة التي نشهدها اليوم، حيث أصبحت التنظيمات الإرهابية تتهيكل وتنشط في فضاءات افتراضية يصعب مراقبتها.

وما دمنا نتحدث عن ظاهرة الإرهاب فهذا يعني أننا نتحدث عن مصدر من مصادر التهديدات الأمنية التي أضحت تشكل هاجسًا مقلقًا لاستقرار وطمأنينة الأفراد والمجتمعات في بلدانهم، في ظل إسقاط نظرية الأمن المطلق بشكل كامل ونهائي، حتى بالنسبة للدول الكبرى أو العظمى كأمريكا، على الرغم من انفرادها بدور القوة الأولى الفاعلة في النظام الدولي، والمحركة لنشاطاته.

وكذلك في ظل ازدياد أعداد، وتغير أنواع مصادر التهديدات والمشكلات الأمنية، لتشمل أيضا الجماعات الصغيرة والأفراد الذين أصبحوا قادرين على خرق جدار الأمن وتهديده حتى بالنسبة للدول العظمى، إذا توفرت لهم القدرات اللازمة والظروف المناسبة. ضف إلى ذلك اتساع نطاق التهديدات الأمنية وارتفاع درجة خطورتها، بعد أن أصبحت أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية، وربما النووية مستقبلاً، في متناول كل الراغبين في استخدامها. وعليه يمكن القول حسب الباحث توفيق هامل أن "المجموعات المسلحة تعتبر أعضاء حية، وليست هياكل ميكانيكية. فهي تتغير، وتتحول، وتعيد تشكيل نفسها. حيث تبقى في مسار تبدلي غير متناهي، مما يدفع بالاستراتيجيات والمفاهيم إلى التغير مع الوقت"

ومن هذا كله ينغي إعادة تقييم مصادر التهديدات الأمنية على ضوء التحولات التي يشهدها العالم المعاصر، خاصة العولمة التي اصطبغت بمظاهرها العلاقات الدولية الراهنة، حيث يقول الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي : إن مصادر التهديد يجب إعادة النظر فيها من ناحيتين: مصادر التهديد الموجهة (أي التي يعمل الأطراف الآخرون على بنائها وتنفيذها) ومصادر التهديد غير الموجهة (فاكتشاف بديل للبترول على سبيل المثال قد يزعزع أمن دول الخليج تمامًا، دون أن يكون الاكتشاف العلمي في هذا المجال موجهًا ضد هذه الدول تحديدًا)

و يبدو أن مؤشرات تنامي الثانية نتيجة التماهي الذي أشرت له سابقًا تتزايد على حساب الأولى دون أن تلغيها- على الأقل في الزمن المستقبلي المنظور، من ناحية أخرى لا بد من التفكير في مصادر التهديد المستقبلية سواء للدولة أو للنظم الدولية والإقليمية من ناحية أخرى، وتشكل التكنولوجية المصدر الأكثر ضرورة لمراقبته من هذه الناحية، بخاصة من ناحيتين هما إيقاع التسارع المتزايد في التغير وهو ما يكشف المنحنى السوقي أولاً، ثم العجز عن التكيف مع هذا التسارع مما خلق فجوة بين البنية القائمة والبنية التي يفرضها التغير المتسارع.

إن الظاهرة الإرهابية اليوم لم تعد تقتصر على منطقة في العالم، بل زاد توسعها جغرافيًا و انتشارها بشريًا، حيث أفراد الجماعات الإرهابية ينتمون إلى جنسيات مختلفة قد تختلف ظروف انخراطهم في هذه التنظيمات، وفي هذا الشأن يقول محمد لسير: " إن الربيع العربي أعطى للجهادية نفس جديد، فبعد حرب العراق ٢٠٠٣م، نشهد اليوم جهاد معولم، الذي يمتد إلى ما وراء المسارح التقليدية ليصل إلى المغرب العربي وأوروبا، إن التحالفات الإقليمية والغربية التي استفاد منها في بعض المراحل، على الجبهة السورية، سمحت له لتدعيم تواجده في المشهد العالمي."

١-١- الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب

تتفق الدول جميعها على أن الإرهاب الدولي يشكل جريمة مخلة بالسلم والإنسانية في القانون الدولي كما يشير تقرير اللجنة المختصة في مسألة الإرهاب، إذ أنه في أغلب الأحيان، تكون أعمال الإرهاب الدولي منافية لقواعد القانون الدولي والأخلاق والمجاملات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمقاصد التي جاء من أجلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ظاهرة الإرهاب أضحت ممارسة من طرف ٣٧١ منظمة منتشرة في ٦٣ دولة تمارس نشاطها في ١٢٠دولة، وقد ارتفع عدد الحوادث الإرهابية ١٩٦٨ إلى ١١١ حادثة، ليصل عام ١٩٨٩ إلى ٣٠٠٠ حادث، الأمر الذي دفع بمجلس الأمن الدولي إلى إصدار قراره رقم ١٠٤٤ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٦ لإدانة " الإرهاب الدولي" بشدة داعيًا إلى ضرورة مكافحته وضرورة التعاون الدولي لمواجهته

في أول ديسمبر ٢٠٠٤ م، قدم الفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة-المعني بالتهديدات والتحديات تقريرًا عنوانه " عالم أكثر أمنًا: مسؤوليتنا المشتركة" حيث اعتبر الإرهاب أحد التهديدات الستة الرئيسية للسلم والأمن الدوليين، وأوصى الفريق بأن تقوم الأمم المتحدة، وعلى رأسها الأمين العام بالتشجيع على وضع استراتيجية شاملة تتضمن تدابير واسعة النطاق لا تدابير قسرية.

٢- دور الجزائر في مكافحة الإرهاب والاعتراف الدولي بتجربتها

تعرضت الجزائر في بداية التسعينيات من القرن العشرين، ولفترة أزيد من عشر سنوات، إلى أعمال إرهابية أدت إلى مقتل ما يقارب ٢٠٠ ألف قتيل وخسائر مادية قدرت بعشرات المليارات من الدولارات، حيث طالت الأعمال التخريبية العديد من المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وحتى المؤسسات التعليمية. وكانت تواجه الظاهرة الإرهابية آنذاك لوحدها دون مساعدة ولا اهتمام من قبل المجتمع الدولي، حيث عانت الأمر لوحدها، ولم يكن يصغى إليها عندما كانت تحذر من تداعيات الظاهرة وخطورة استفحالها في العالم، ولكن بفضل حنكة وعزيمة القوات الأمنية الجزائرية، استطاعت أن تقضي على الظاهرة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى الوطن، ومنذ ذلك الحين بدأت تتوالى الأحداث الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم، طالت دول كبرى في أوروبا وحتى أمريكا التي كانت تعتقد أنها بمنأى عنها. حتى تبين للعالم أجمع مصداقية التنبؤات التي كانت تحاول التنبيه إليها.

ظاهرة الإرهاب تنشأ في ظل العولمة وإلغاء المسافات والحدود وتنشط في فضاءات افتراضية يصعب مراقبتها

٢-١-المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

لقد فهم القادة الجزائريون بأن الإجابة عن التطرف العنيف لا ينبغي أن يتوقف على البعد الأمني، ولكن من خلال وضع استراتيجية ذات أبعاد متعددة، حيث تم وضع ثلاث مقاربات مهيكلة تتمثل في:

- مسار المصالحة الوطنية.
- ترقية الديمقراطية.
- سياسة محاربة التطرف متعدد القطاعات.

ومن هذا المنطلق كان مسار المصالحة الوطنية الذي بدأ عام ١٩٩٥م، من خلال قانون الرحمة، والذي توج عام ٢٠٠٥م، بميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي تم المصادقة عليه عن طريق استفتاء شعبي، والذي سمح لآلاف الإرهابيين للتخلي عن سلاحهم والعودة إلى أسرهم وذويهم. ثم المقاربة الثانية تمثلت في ترقية الديمقراطية من خلال إعطاء مجال أوسع لحرية الرأي والتعبير والمشاركة في العملية السياسية، وهذا ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٨، ثم دستور ٢٠١٦م.

أما المقاربة الثالثة فتتمثل في سياسة محاربة التطرف متعدد القطاعات، حيث أدخلت الجزائر جملة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، والأمنية والسياسية، ولم تغفل البعد الفكري والديني في مقارباتها الشاملة.

٢-٢- انخراط الجزائر في العديد من الآليات الهادفة إلى محاربة الإرهاب

سعيًا منها للإسهام بفعالية في مكافحة الإرهاب وتسخير تجربتها في هذا المجال، انخرطت الجزائر في العديد من الآليات الدولية والإقليمية الهادفة إلى محاربة هذه الظاهرة:

- فكانت عضوًا نشطًا ومؤسسًا في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (FGCT)، الذي أنشأ سنة ٢٠١١م، من طرف ٢٩ دولة، والذي يسعى لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما تترأس مناصفة مع كندا مجموعة العمل حول غرب إفريقيا.
- إلى جانب احتضانها مقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في إفريقيا (CAERT)، ونفس الشيء بالنسبة لمركز آلية التعاون الشرطي الإفريقي (AFRIPOL).
- المشاركة في لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل (CEMOC) مع مالي وموريتانيا والنيجر. وفي هذا الإطار، حرصت الجزائر على استقبال وحدة الدمج والاتصال لتبادل المعلومات التابع لهذه اللجنة.
- تكثيف النشاط داخل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في "الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCTP)، هو برنامج إقليمي أمريكي مشترك بين الوكالات يهدف إلى بناء قدرات حكومات دول إقليم المغرب العربي ومنطقة الساحل لمواجهة التهديدات التي يخلقها الإرهاب.
- وظفت الجزائر حوالي ١٠٠ مليون دولار خلال ٧أو٨ سنوات من أجل تكوين العشرات من مؤسسات القوات الخاصة، إلى جانب تقديم معدات عسكرية لبعض الدول كليبيا، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر، كما أقدمت الجزائر منذ سنة ٢٠١٣م، على إلغاء أكثر من ٩٠٠ مليون دولار كديون لـ ١٤ دولة إفريقية منها ٤ دول من الساحل (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، والنيجر)

٢-٣- مؤشرات نجاح التجربة الجزائرية

تعد الجزائر واحدة من أقل الدول تعرضًا للهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الرغم من تطور الظاهرة الإرهابية وتمدد موجاتها في المحيط الجيوستراتيجي للجزائر، سواء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في دول الساحل أو حتى في القارة الأوروبية، وقد دلت على ذلك المؤشرات الآتية:

- تتحدث العديد من التقارير والدراسات البحثية عن الوضع الأمني في الجزائر، وكيف استطاعت أن تعيد السلم والأمن إلى ربوع الوطن بعد عشرية من الحزن والدمار والقتل الهمجي الذي عاشه الشعب الجزائري خلال موجة الإرهاب التي ضربته. فنجد تقريرًا صادرًا حديثًا عن كتابة الدولة الأمريكية، يشير إلى أن الجزائر نجحت في تجفيف منابع تمويل الإرهاب، وأن الأرقام التي بحوزة الإدارة الأمريكية تؤكد تراجعًا ملحوظًا لوتيرة العنف في هذا البلد .
- وهذا ما أكده مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index 2017) عندما صنف الجزائر في المرتبة ٤٩ من بين ١٦٣ دولة عالميًا من حيث الدول الأكثر أمنًا في العالم، حيث منحها نقطة ٣,٩٧ (المؤشر يبدأ من ١٠ بالنسبة للدول الأقل أمنا إلى ٠ بالنسبة للدول الأكثر أمنا)، وبذلك تكون الجزائر قد أصبحت أكثر أمنا من المملكة المتحدة وفرنسا.

- كما صنفت الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيًا وعربيًا الأكثر أمنًا، في مؤشر عام ٢٠١٧م، للأمن والنظام العام الذي يصدره معهد جالوب (GALLUP) لصبر الآراء حيث منحها ٩٠ نقطة من أصل ١٠٠، من بين ٣٧ دولة جرى حولها استطلاع الرأي، واحتلت المرتبة السابعة عالميًا من أصل ١٣٥ دولة جرى حولها استطلاع الرأي.

- وفي تقرير قدمه مجلس السلم والأمن حول نشاطاته ووضعية السلام والأمن في إفريقيا، بمناسبة الندوة ٣٠ لرؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي، أبرز فيه جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

- وكمعيار الحكم على نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب نرصد ذلك العدد الضعيف من الجزائريين المنخرطين في صفوف التنظيمات الإرهابية، حيث لم يتجاوز ١٧٠ منخرط، حسب تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي (The Soufan Center)، الذي صنف الجزائر سنة ٢٠١٦م، كبلد الأقل معني بالتجنيد الإرهابي في العالم.

إعادة تقييم مصادر التهديدات على ضوء التحولات العالمية خاصة العولمة التي اصطبغت بها العلاقات الدولية

٣- استراتيجية الجزائر في محاربة الإرهاب

عندما نتحدث عن نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، هذا ليس معناه أن الجزائر أصبحت في منأى عن مخاطر وتهديدات الظاهرة الإرهابية، بل بالعكس هناك تحديات وتهديدات أمنية أفرزتها التطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة العربية اليوم، إلى جانب الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل الإفريقي. وبالتالي ما زالت جهود الجزائر متواصلة لمواجهة هذه التهديدات والتحديات الأمنية التي فرضتها المرحلة الراهنة. ومن ثم فإن استراتيجيتها منصبة على إعطاء الأولوية لدائرتين جغرافيتين أقرب منها وهي الدائرة العربية، وبالخصوص منطقة المغرب العربي، والدائرة الإفريقية، تحديدًا منطقة الساحل الصحراوي.

٣-١- التداعيات الأمنية للحراك الشعبي في المنطقة العربية

لقد أدى الحراك الشعبي العربي، الذي اندلع في مجمله بداية عام ٢٠١١م، إلى جملة من الإفرازات انعكست سلبًا على دول المنطقة، خاصة ما تعلق منها بالجانب الأمني، من خلال تنامي ظاهرة الإرهاب بشكل خطير، حتى أصبحت أجزاء من أراضي بعض الدول العربية ذات السيادة، محتلة من طرف تنظيمات إرهابية، فرضت منطقها الإرهابي على سكان تلك المناطق.

لقد دفع الانهيار الأمني في ليبيا، على غرار ما حدث في العراق وسوريا واليمن، إلى فوضى انتشار السلاح، وبروز تنظيمات إرهابية جديدة تضاف إلى تنظيم القاعدة، ومن ثم أصبحت منطقة المغرب العربي، والجزائر ضمنها، تعيش وضعًا أمنيًا صعبًا، يسوده الحذر واليقظة المستمرة، خاصة بعد أن بدأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يعيد ترتيب شبكته في منطقة المغرب العربي والساحل. ويقول الباحث توفيق هامل في هذا الشأن: إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وبعض التنظيمات الإرهابية في المنطقة لا يشكلون تهديدًا استراتيجيًا بالنسبة للدولة الجزائرية، بقدر ما يشكلون اهتمامًا أمنيًا هامًا، لقد انسحب تنظيم القاعدة (AQMI) إلى أقصى الجنوب إلى الساحل بفعل الضربات المتتالية التي تلقاها من طرف قوات الأمن الجزائرية."

٣-٢- التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مواجهته

تنطلق الاستراتيجية الجزائرية في معاملاتها مع منطقة الساحل من منطلق الأسس العقائدية التي تؤمن بها، وهي الوحدة الترابية للدول (احترام الحدود)، ثم مكافحة الإرهاب باعتباره عامل مهدد للأمن والاستقرار في المنطقة، كما تتبنى سياسة الاعتماد على النفس، وهذا ما فعلته أثناء مواجهتها للإرهاب خلال العشرية السوداء، والأساس العقائدي الذي كرسته في مسيرتها الكفاحية ضد الإرهاب هو إيمانها بالحل السياسي للنزاعات والحوار البناء. ونظرًا للمخاطر الأمنية التي يشكلها تواجد الجهاديين في شمال مالي بالنسبة للجزائر، فقد أعادت هذه الأخيرة توجيه أولوياتها الدبلوماسية نحو منطقة الساحل، التي تعتبر " عمقها الاستراتيجي"، حيث أصبح شغلها الشاغل هو إيجاد تسوية للصراع في مالي، والذي أضحى أولوية، إذ تبذل قصارى جهدها لحل الصراع بكل الطرق، الحوار، التفاوض والتفاهمات.

ولقد توجت مجهوداتها الدبلوماسية في الأزمة المالية والمفاوضات التي جرت تحت وساطتها للتوصل إلى إمضاء اتفاق السلام والمصالحة بين الحكومة المركزية في باماكو والفصائل المسلحة الترقية والجهاديين الذين أوصلوا البلاد إلى حافة الانفجار عام ٢٠١٣، هذا الاتفاق الذي رمت الجزائر بكل ثقلها لإنجازه، كان محل تقدير واعتراف المجموعة الدولية،

ضرورة اتفاق العالم على آليات فعالة لمحاربة الإرهاب واستئصال جذوره والتجربة الجزائرية شاهدة على إرادة العيش في سلام

التي بادرت إلى تقديم التهاني لها، وأكدت على الدور الأساسي للوساطة الجزائرية.

إن الساحل بالنسبة للجزائر يعتبر الموجه الشرعي لسياستها الخارجية، وعلية فالمهمة ليست سهلة، بسبب شساعة المنطقة، فمنطقة الساحل امتداد طبيعي للصحراء الجزائرية، حيث تتقاسم المنطقة أطول حدود مع دولتين، مالي (١٣٠٠ كلم) والنيجر (١٢٠٠كلم)، إضافة إلى الإدماج الهجين بين الإرهاب والجريمة، وبالتالي فإن كل استراتيجية أمنية إقليمية لا بد لها من إدماج هذا البعد الأخير، بالنسبة للتنظيمات الإرهابية تعتبر منطقة الساحل منطقة عبور نحو التجمعات السكنية (المناطق الحضرية في الشمال) دول شمال إفريقيا وأيضًا تجاه أوروبا، باعتبار أن ساحة المعركة في المستقبل ستكون في المراكز الحضرية أين تجد التنظيمات الإرهابية والمجموعات الإجرامية ملاذًا وصدرًا للتموين وتشجيع المنخرطين فيها وفي المدن الكبرى أين يكون مصدر الإقصاء السياسي والعنف الحضري.

إن بروز (داعش) في العراق وبلاد الشام، في الساحة الليبية، وبسط سيطرته على بعض المدن كسرت، ودرنة، وطموحه في إقامة خلافته في كل ربوع منطقة المغرب العربي، ومن ثم توسيع تأثيره نحو دول الساحل، كلها عوامل أسهمت في تغيير المعطى الجيواستراتيجي للمنطقة، ورفع درجة التهديدات على الجزائر، مما جعل هذه الأخيرة تضطر إلى تبني استراتيجية متعددة الأبعاد تتمثل في:

- إعادة تنظيم تشكيلاتها العسكرية على نحو تستطيع ممارسة نوع من الحذر واليقظة الدائمة على عدة جبهات. وبحكم امتلاكها جيشًا متماسكًا ومدربًا جيدًا، قادر على القيام بالمهام المنوطة به، حيث صنفته العديد من المؤسسات البحثية العالمية كأقوى جيوش المنطقة (أحتل المرتبة الثانية على المستوى الإفريقي حسب ترتيب منظمة Global Fire Power)، الموقع الأمريكي المتخصص في الدفاع، إلى جانب التجربة العالمية التي يمتلكها جهاز الاستعلامات الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، تبدو الجزائر خلال هذا كله كالبلد الوحيد في المنطقة القادر على حفظ استقرار منطقة المغرب العربي والساحل.
- وجدت الجزائر نفسها من جديد في المقدمة للعب الدور الدبلوماسي، من خلال الوساطة بين المتحاربين في ليبيا، حيث تلقت تفويضًا من المنظمات الدولية للوساطة، إذ بدلت، وما تزال تبدل جهودًا حثيثة لدفع الأطراف المتصارعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات، قصد البحث عن حلول سياسية بعيدة عن الحل العسكري، لتحقيق هدف إعادة الاستقرار والأمن إلى ربوع المنطقة، وهي بذلك تدعم بدون تحفظ المفاوضات الجارية تحت غطاء الأمم المتحدة.

ويمكن القول أننا اليوم نجد العديد من القوى الغربية تعترف بالدور المحوري الذي تلعبه الوساطة الجزائرية، والضامن الأساسي للأمن الإقليمي، وبدونها لا يمكن رؤية حل دائم في الساحل والمغرب العربي.

خاتمة

صدق من قال "أن الأزمة تلد الهمة ولا يتسع الأمر إلا إذا ضاق"، إذ وجدت الجزائر نفسها تواجه أزمة أمنية بالغة الخطورة، تمثلت في الظاهرة الإرهابية، فاضطرت إلى مواجهتها بإمكاناتها الخاصة، وبفضل تضحيات القوات الأمنية بمختلف أسلاكها، دون أن تتلق أي دعم أو مساندة من قبل المجتمع الدولي، بل بالعكس وجدت نفسها تعاني العزلة والصمت اللذان فرضا عليها، في الوقت الذي كانت بحاجة إلى دعم معنوي وتعاون دولي، لكن بفضل الإرادة والعزيمة التي تحلى بها الشعب الجزائري، الذي كان السند وراء قوة وصلابة الجيش الوطني الشعبي ومعه كل الأسلاك الأمنية، في محاربتها للظاهرة، أفضت إلى القضاء النهائي على الأزمة، وخرجت الجزائر منتصرة، وها هي اليوم يعترف العالم لها بالنجاح، ويستلهم من تجربتها.

إن محاربة الظاهرة الإرهابية ليست بالمسألة الهينة، في ظل التعقيدات التي تشهدها العلاقات الدولية الراهنة، والتطورات المتسارعة التي يعيشها العالم اليوم، لكنها ليست مستحيلة أيضًا، وإنما ينبغي لمحاربتها تكاتف الجهود والتعاون المشترك بين كل دول العالم المحبة للسلام والأمن والاستقرار، والاتفاق على وضع آليات فعالة لمحاربتها واستئصال جذورها نهائيًا، والتجربة الجزائرية تبقى ماثلة وشاهدة على أن الإرادة والإيمان بالعيش في سلام تصنع من المستحيل الممكن.

* أستاذ العلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر

ثوابت تاريخية ومخاوف داخلية تبعد الجزائر عن ملفات الربيع العربي

الجزائر: دبلوماسية الثورة والعالم الثالث كمشروع سياسي

عندما عقد المهرجان الثقافي الإفريقي بالجزائر في أكتوبر عام ١٩٦٩م، جمع المهرجان القيادات الثورية من جميع أنحاء القارة الإفريقية، تحت القائد الثوري املكار كابرائيل، تعبير "مكة الثوريين" فحسب قوله" النصارى يذهبون إلى الفاتيكان، والمسلمون يذهبون إلى مكة والثوار يذهبون إلى الجزائر"؟ على اعتبار أن الجزائر أصبحت قلعة للثوار من مختلف أنحاء العالم الثالث، فبعد استقلال الجزائر توجه قادة الثوار من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا إلى الجزائر لدراسة تجربة الثورة الجزائرية، ثورة المليون ونصف المليون شهيد (١٩٥٤-١٩٦٢م)، فزارها تشي جيفارا، نيلسون مانديلا، وياسر عرفات، وغيرهم من قيادات حركات التحرر في العالم، ومنهم املكار كابرائيل نفسه الذي كان يقود حركة التحرر في غينيا بيساو ضد الاستعمار البرتغالي ولكن تم اغتياله ١٩٧٢م، قبل أن تتحرر غينيا من الاستعمار البرتغالي بثمانية شهور. ولقد اقتبس جيقري بايرن هذا التعبير لعنوان كتابه الذي صدر عن دار اكسفورد عن الثورة الجزائرية Mecca of revolution: Algeria, Decolonization and the Third World order 2016، حتى جماعة الفهود السود الأمريكية توجهت للجزائر بعد الاستقلال مما أزعج الولايات المتحدة الأمريكية.

د. أحمد سليم البرصان

البندقية والدبلوماسية

يعتبر الاستعمار الفرنسي من أبشع أنواع الاستعمار، فعندما استعمرت فرنسا الجزائر، كانت تريدها قطعة من فرنسا وعملت بكل جهودها لطمس الهوية العربية والإسلامية في الجزائر وحاربت اللغة العربية بكل الوسائل وظهرت المقاومة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي منذ القرن التاسع عشر بزعامة الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٠٨-١٨٨٣م)، وغيره من رجال المقاومة، والعلامة عبد الحميد بن باديس (١٨٨٩-١٩٤٠م) والبشير الإبراهيمي (١٨٨٠-١٩٦٦م)، وكان لهولاء وغيرهم دور في المحافظة على اللغة العربية والإسلام مما أشعل المقاومة المسلحة فيما بعد ضد المستعمر الفرنسي، فبدأت الشرارة المسلحة عام ١٩٥٤م، ضد فرنسا التي أرادت استعمال حلف الناتو لإخماد الثورة الجزائرية وظهرت بطولات الرجال والنساء في المقاومة، التي ما زالت تدرس تجربتها حركات التحرر والمعاهد الأكاديمية في العالم. كما استغل قادة الثورة الجزائرية جميع الوسائل الدبلوماسية بالإضافة للمقاومة المسلحة، مستغلة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ودول العالم المناهضة للاستعمار والتنافس بين أوروبا العجوز التي خرجت ضعيفة بعد الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة ضد الاستعمار الفرنسي على اعتبار أن الاستعمار يوفر مبررًا للاتحاد السوفيتي لمهاجمة الرأسمالية الغربية ويجد له موطئ قدم في الدول التي تطالب بالاستقلال لأنه يدعم حركات التحرر، فلذلك واشنطن كانت تضغط على بريطانيا وفرنسا بالانسحاب من مستعمراتها.

ودعمت الدول العربية المستقلة الجزائر وكان للجامعة العربية آنذاك دور في المحافل الدولية، ولكن الدعم القوي كان من أكبر دولة عربية، مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت الأسلحة تصل للثوار الجزائريين من البحر شمالاً والصحراء جنوبًا مما أقلق فرنسا مما جعلها تشارك في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، بل قامت فرنسا بالمساهمة في بناء المفاعل النووي الإسرائيلي نكاية في الموقف المصري الداعم للثورة الجزائرية.

كانت الثورة الجزائرية حاضرة بقادتها في مؤتمر باندونغ، المؤتمر الأفروآسيوي ١٩٥٥م، والذي حضره الرئيس جمال عبد

دعم مصر للثورة الجزائرية دفع فرنسا للمشاركة في العدوان الثلاثي والمساهمة في بناء المفاعل النووي الإسرائيلي نكاية في الموقف المصري

الناصر وقادة الدول المستقلة الإفريقية والآسيوية مثل الزعيم الهندي نهرو والرئيس أحمد سوكارنو رئيس إندونيسيا ورئيس وزراء الصين آنذاك شو إن لاي ، مما وفر دعمًا قويًا للجزائر بنشاطها الدبلوماسي، ودعم حق تقرير المصير للجزائر في الأمم المتحدة بالإضافة إلى دعم دول عدم الانحياز للثورة الجزائرية، وحضرت الحكومة الجزائرية المؤقتة التي أعلنت عام ١٩٥٨م، مؤتمر عدم الانحياز في بلغراد ١٩٦١م، حيث كان الرئيس اليوغسلافي تيتو من مؤيدي الثورة الجزائرية، وكان مع عبد الناصر ونهرو من أشهر قادتها عند إنشائها. كما استفادت الثورة الجزائرية بنشاط قادتها من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والصين وحتى الولايات المتحدة لتحقيق الاستقلال في يوليو ١٩٦٢م. أخذت الجزائر الدولة المستقلة سمعة ثورية على مستوى دول العالم وشعوبها بسبب بطولات وتضحيات الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الذي استمر ١٣٠ عامًا حتى أن دبلوماسية الجزائر أثناء الثورة جذبت اهتمام الباحثين، فكان كتاب مثيو كونللي عن الدبلوماسية في كتابه A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for independence and the Origins of the Post-Cold War 2002.

الحياد الإيجابي بين الشرق والغرب

كما كان دعم الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر فكانت الولايات المتحدة داعمة لسياسة التحرر من الاستعمار في القارة الإفريقية، فقد كان الرئيس الأمريكي جون كيندي من المؤيدين لاستقلال الدول الإفريقية قبل انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة، فعندما كان في مجلس الشيوخ كان يتبنى سياسة استقلال الدول الإفريقية وحق تقرير المصير وخاصة الجزائر، وعندما انتخب رئيسًا كان داعمًا لاستقلال الجزائر وكانت الخلافات بين واشنطن وباريس بسبب رغبة فرنسا استعمال الناتو ضد الثورة الجزائرية وهو ما رفضته واشنطن، فحلف الناتو للدفاع عن أوروبا وليس التدخل خارج القارة.

زار الرئيس أحمد بن بيلا أول رئيس للجزائر واشنطن أكتوبر عام ١٩٦٢م، واجتمع بالرئيس جون كيندي، ولكن الوفد الجزائري الزائر انتقل من الولايات المتحدة إلى كوبا والاجتماع مع الرئيس كاسترو، مما أقلق واشنطن خاصة أنها جاءت في أثناء أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا فيما يعرف بأزمة كوبا. إن السياسة الجزائرية مستقلة فالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي لا تعني أنها على حساب واشنطن، كانت

موسكو مصدرًا للسلاح للجزائر في وقت كانت فيه العلاقات الاقتصادية مع الغرب والولايات المتحدة خلال السبعينيات من القرن الماضي ، كانت الولايات المتحدة المستورد الأول للغاز الطبيعي الجزائري.

ورغم تبني الجزائر للاشتراكية في سياستها الاقتصادية إلا أنها كانت بعيدة عن الماركسية فقد حظرت الحكومة الجزائرية نشاط الحزب الشيوعي في الجزائر، لأنها دولة الحزب الواحد جبهة التحرير الجزائرية، فأخذ يتردد في بعض الأوساط السياسية والإعلامية على سبيل التندر أن الجزائر اشتراكية بلا اشتراكيين. والمثير للانتباه أن جارتا الجزائر كل من المغرب وتونس رأسمالية وموالية للمعسكر الغربي، ولكن الحزب الشيوعي في البلدين يمارس نشاطه بشكل قانوني وبحرية، فالحزب الشيوعي المغربي تأسس ١٩٤٣م، وتحول لاسم حزب التحرر والاشتراكية عام ١٩٦٩م، ثم استقر على اسم حزب التقدم والاشتراكية، أما في تونس فتأسس الحزب الشيوعي عام ١٩٢٠م، في عهد الاستعمار واستمر بعد الاستقلال وشارك في الانتخابات عام ١٩٥٩م، ولم يحصل على أي مقعد في البرلمان.

ولكن في الجزائر الاشتراكية، بعد استقلالها، حظر نشاط الحزب الشيوعي ١٩٦٤م، مما يؤكد استقلالية السياسة الجزائرية ومع دستور التعددية السياسية عام ١٩٨٩م، بدأ نظام التعددية الحزبية وعاد لممارسة نشاطه. إن الجزائر على الحياد وتتصرف وفق مصالحها بعيدة عن سياسة الدول الكبرى، وكان على رأس الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٩م، الرئيس الحالي للجزائر عبد العزيز بوتفليقة الذي كان رفقيًا للرئيس هواري بومدين وعضو مجلس قيادة الثورة حتى وفاة بومدين.

العالم الثالث كمشروع سياسي

إن ميراث الثورة الجزائرية، شكل المرجعية الرئيسة للسياسة الخارجية الجزائرية، وكانت النخبة السياسية الحاكمة من الرئيس بن بلا والرئيس هواري بومدين ترى في الجزائر قلعة الثوار، وأخذت الجزائر سمعتها الدولية بالتاريخ الثوري في مقاومة الاستعمار الفرنسي، ولذلك فإن رفض الإمبريالية والاستعمار في جذوره يرجع إلى تاريخ الحركة الثورية، ولذلك فتحت الجزائر ابوابها للحركات الثورية على اختلاف اتجاهاتها العقدية، وكانت للحركات الثورية الإفريقية رعاية خاصة عند القيادة الجزائرية، فاستقبلت القيادات الثورية من انجولا، الكاميرون، الكونغو، موزمبيق، النيجر، غينيا-بيساو، جنوب إفريقيا وناميبيا، كما أن القادة الكاريزمية من أمثال نكروما وباتريس لوميمبا، قبل اغتيالها كانت لهما مكانة في الجزائر مع توطيد العلاقات مع الرئيس كاسترو في كوبا والدفاع عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والدعم السياسي والعسكري للحركات الفلسطينية وأصبحت كلمة بومدين عن تأييد ودعم فلسطين مثلاً حتى اليوم في الجزائر " مع فلسطين مظلومة أو ظالمة"؟

إن الجزائر من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣م، (الاتحاد الإفريقي الآن)، كما أصبحت من الدول الرئيسة في حركة عدم الانحياز، وأصبح الدفاع عن قضايا العالم الثالث مشروعًا سياسيًا في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، وتميزت خطابات الرئيس الجزائري بومدين ووزير خارجيته بالدفاع عن حركات التحرر في العالم الثالث كخطاباته في الجمعية العامة ورئاسة منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٨-١٩٦٩ م، وتولت الجزائر السكرتيرية العامة لحركة عدم الانحياز ١٩٧٣-١٩٧٦م، وكانت قمة عدم الانحياز قد عقدت في الجزائر وألقى بومدين خطابه في الجمعية العامة في عام ١٩٧٤م، وكان أول رئيس يخطب باللغة العربية بدون مترجم بعد اعتمادها لغة رسمية في مؤسسات الأمم المتحدة. كما انتخب وزير الخارجية الجزائرية بوتفليقة الرئيس الحالي رئيسًا للجمعية العامة ١٩٧٤م، ولعبت دورًا مهمًا في إلقاء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية خطابًا في الجمعية العام ١٩٧٤م، مما يؤكد على الدور الطلائعي للجزائر في خدمة قضايا التحرر مما أكسبها سمعة ثورية في السياسة الدولية وفي دول العالم الثالث.

النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومطالب العالم الثالث

كانت الدول الرأسمالية تسيطر على الأسواق، وتتحكم في أسعار المواد الخام المنتجة من الدول النامية، كما تتحكم أيضًا في أسعار صادراتها إلى أسواق الدول النامية، ولذلك عندما عقدت قمة عدم الانحياز في الجزائر عام ١٩٧٣م، اعتبرت قمة اقتصادية تدافع عن مطالب الدول النامية، ولذلك تبنى المؤتمر المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يحقق العدالة

تبنت الجزائر الاشتراكية الاقتصادية إلا أنها بعيدة عن الماركسية وحظرت الحزب الشيوعي فتردد "الجزائر اشتراكية بلا اشتراكيين"

بومدين أول رئيس يخطب باللغة العربية بدون مترجم في الأمم المتحدة وبوتفليقة رئيسًا للجمعية العامة ١٩٧٤

للدول النامية، وقدمت مجموعة الـ ٧٧ باسم دول عدم الانحياز مطالبها للجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت عليها وكانت الجزائر رئيس الجمعية العامة آنذاك، وقد تم التصويت على هذه المطالب في دورة خاصة للجمعية العامة في مايو ١٩٧٤م، وتم صدور القرار ٣٢٨١ بأكثرية ١٢٠ دولة صوتت في صالح القرار ومطالب الدول النامية وعارضته الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا. وكانت مطالب الدول النامية في قمة الجزائر تتمثل فيما يلي:

١-إصلاح التبادل التجاري بالسماح لبضائع الدول النامية بالوصول لأسواق الدول الصناعية.

٢-إصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يحقق مصالح الدول النامية.

٣-الاعتراف بمشكلة الديون للدول النامية.

٤-زيادة المساعدات المقدمة من الدول الصناعية للدول النامية.

٥-الاعتراف بحق الدول النامية بسيادتها على مواردها، حق التأميم لمواردها من سيطرة الشركات المتعددة الجنسية.

٦-رفع أسعار المواد الخام المصدرة من الدول النامية بما يتناسب مع أسعار المنتجات الصناعية المصدرة من الدول المتقدمة صناعيًا. ولذلك نلاحظ أن الجزائر لعبت دورًا حيويًا بالدفاع عن المطالب العادلة للدول النامية وكانت عضوًا فعالاً في مجموعة الـ ٧٧ في قضايا دول عدم الانحياز، وكان العصر الذهبي للجزائر في حركة عدم الانحياز في عهد الرئيسين أحمد بن بلا وهواري بومدين؟

كما لعبت الجزائر دورًا مهمًا في الإصلاح بين الدول النامية وخاصة الخلافات بين الدول الإفريقية جنوب الصحراء، والخلافات بين الدول العربية وجيرانها من الدول الإسلامية، كالمصالحة بين العراق وإيران الشاه حول الخلافات حول شط العرب وهي ما عرفت باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م، وبهذه الاتفاقية توقف دعم شاه إيران للأكراد الذي يقودهم مصطفى البرزاني ضد الحكومة العراقية، وكانت الموساد الإسرائيلي والمخابرات المركزية الأمريكية CIA تدعم الأكراد من خلال إيران الشاه.

الأزمة الداخلية وتراجع الدور العالمي

قامت الجزائر في سياستها الداخلية منذ الاستقلال على سياسة الحزب الواحد، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ورغم محاولات الإصلاح الاقتصادي في عهد بومدين وتبني سياسة التسيير الذاتي على التجربة اليوغسلافية، فبعد وفاة بومدين ديسمبر ١٩٧٨م، الشخصية الثورية الكاريزما، تعثر الاقتصاد، وزادت نسبة البطالة وتراجع النمو الاقتصادي وتراجع التعليم والصحة ومع النمو السكاني برزت مشكلة أزمة السكن، وكانت المؤسسة العسكرية التي تهيمن على حكم البلاد منذ الاستقلال جاءت بالشاذلي بن جديد رئيسًا للبلد (١٩٧٩-١٩٩٢م)، وهو قادم من هذه المؤسسة وفي نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين زادت الأحوال الاقتصادية سوءًا، فحاولت الحكومة الجزائرية تخفيف رد الفعل الشعبي على الأزمة الاقتصادية عن طريق التعددية الحزبية، وإنهاء سياسة الحزب الواحد، وكانت التعددية الحزبية في الجزائر عام ١٩٨٨م، حتى وصل عدد الأحزاب ٦٠ حزبًا سياسيًا، ونهاية هيمنة جبهة التحرير الجزائرية على سياسة البلاد .

إن الانفتاح السياسي بالتعددية الحزبية في ظل التراجع الاقتصادي له خطورته على استقرار النظام السياسي في البلاد، ولذلك اعتبرت جبهة التحرير الجزائرية مسؤولة عن هذه الأحوال خلال حكومة الحزب الواحد، وبالتالي يفسح المجال للأحزاب السياسية التي لم يجربها الشعب ، أن تجذب أفراد الشعب في حالة الانتخابات البلدية والبرلمانية، وهذا ما حدث بالفعل في الانتخابات عام ١٩٩١م، حيث فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية بأغلب المقاعد النيابية في الدورة الأولى، في ظل تراجع جبهة التحرير الجزائرية، حيث حصلت جبهة الإنقاذ على ١٨٨ مقعدًا من أصل ٢٣٢، مما دفع المؤسسة العسكرية لإلغاء الدورة الثانية من الانتخابات، مما أدى إلى صراع الشرعية السياسية حيث اعتبرت جبهة الإنقاذ على أن فوزها أعطاها الشرعية السياسية للحكم فيما تتمسك جبهة التحير ومن خلفها المؤسسة العسكرية بالحكم، مما أدخل الجزائر في دوامة العشرية السوداء، الحرب الأهلية، حتى مجيء عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للبلاد وبدعم المؤسسة العسكرية وبتراثه الثوري وارتباطه بالعصر الذهبي للجزائر طرح المصالحة الجزائرية مما أدى إلى انفراج في الأزمة السياسية الداخلية والتوجه بالبلاد إلى الاستقرار السياسي والمصالحة الجزائرية بين التيارات السياسية بالبلاد، وكانت العشرية السوداء قد أساءت إلى سمعة الجزائر الثورية وتراجع دورها كمدافع عن قضايا العالم الثالث بسبب صراعها الداخلي ؟

توازن سياسة بوتفليقة الداخلية والخارجية الحيادية دفع أطرافًا جزائرية للمناداة بترشيحه للرئاسة للمرة الخامسة

بوتفليقة وعودة التوازن في العلاقات الخارجية

كان المحور الرئيس في حملة بوتفليقة الانتخابية للرئاسة عام ١٩٩٩م، عودة الدور الإقليمي والدولي للجزائر . خاصة لأنه كان مهندس السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة الحرب الباردة ومكانة الجزائر في عدم الانحياز، فتبنى مبدأ المصالحة بالداخل الجزائري مما حقق الاستقرار السياسي من خلال التوازن في السياسة الداخلية، وحاول إعادة الدور للعلاقات الجزائرية الإقليمية والدولية وخاصة دورها في القارة الإفريقية ، المجال الحيوي وهو ما عبر عنه الرئيس بومدين في عهده بقوله :" إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن قومي بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر". ولا زالت هذه السياسة حتى اليوم الدائرة الإفريقية والساحلية بشكل خاص منطقة حيوية في السياسة الخارجية، ولذلك لعبت الجزائر دورًا حيويًا في الأزمة مالي ١٩٩١-١٩٩٥، ٢٠٠٦م، وهي أزمة الطوارق في مالي، وكذلك الوساطة في النزاع بين إرتيريا وإثيوبيا وفي لم شمل الدول المصدرة للنفط في الجزائر ٢٠١٦م. وتتحرك الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية والتوفيق بين الأحزاب التونسية لأنها مجاورة لها وتتأثر بما يحدث بها. وعندما حاولت بعض الجماعات انفصال إقليم أزواد في شمال مالي كان للجزائر دور في تحقيق الاستقرار ووحدة مالي لأنه يمس الأمن القومي الجزائري .

وتعاونت الجزائر مع الولايات المتحدة في سبيل مطاردة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وبالذات الجماعات المتطرفة، ولكنها ترفض استعمال قواتها لخدمة الدول الأخرى.

وتتمتع الجزائر بعلاقات جيدة مع النظام الإيراني الذي تعتبره الولايات المتحدة أحد أعدائها، وتتكرر زيارة المسؤولين الإيرانيين لها والجدير بالذكر أنها لعبت دور الوسيط في أزمة الرهائن بين أيران والولايات المتحدة عام ١٩٨٠م، وتتمتع الجزائر أيضًا بعلاقات جيدة مع دول الخليج وتقف على مسافة واحدة من أطراف الخلافات في أزمة حصار قطر.

وكما قال محي الدين عميمور مستشار الرئيس بومدين" إن بومدين كان يؤمن بفكر حقيقي بعدم الانحياز، حيث أنه كان يتواجد الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، مما دفع الجزائر للسماح بتواجد الأسطول السوفيتي في موانئ الجزائر، وفي عهد الرئيس بوتفليقة، ينظر الروس إلى الجزائر بأنها ما زالت حليفًا استراتيجيًا لروسيا، وفي الوقت ذاته ينظر في واشنطن أن الجزائر صديق قديم للولايات المتحدة وخاصة في مجال الطاقة، فهناك حوالي ٥٠ شركة نفط أمريكية للتنقيب وإنتاج الخام في الجزائر ويبلغ حجم التبادل التجاري بين واشنطن والجزائر ١٩,٤ مليار دولار. وتعتبر موسكو المصدر الرئيس للسلاح إلى الجزائر فإن ٩٣٪ من صفقات السلاح للجيش الجزائري تأتي من روسيا الاتحادية. ولذلك تبقى سياسة التوازن في علاقات الجزائر الخارجية هي المحور الرئيس في تحقيق مصالحها. وترفض الجزائر سياسة المحاور. فقد رفضت الجزائر، كما نشرت Maghreb Intelligence الفرنسية عرضًا أمريكيًا للجزائر بقيادة قوات عسكرية متعددة الجنسيات، أو التدخل بمفردها في ليبيا لإحلال السلام في العاصمة الليبية، ونشر قوات على طول الحدود مع تونس، لكن الجزائر رفضت الطلب الأمريكي رفضًا قاطعًا، فالعقيدة العسكرية الجزائرية منذ أواخر عهد بومدين، وبعد معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ١٩٧٨م، تقوم على عدم إرسال قوات جزائرية إلى خارج حدودها مهما كانت الظروف وعدم الانخراط في أحلاف عسكرية. وعندما تعرضت القنصلية الجزائرية في أبريل ٢٠١٢م، بمدينة غاو شمال مالي للاقتحام من جماعة المرابطين الإرهابية واختطفت سبعة دبلوماسيين جزائريين، لم تتدخل الجزائر عسكريًا بل فضلت التفاوض السري لانقاذ دبلوماسييها لأنها لا تريد التورط في مستنقع مالي رغم إلحاح فرنسا عليها بالتدخل العسكري في مالي.

وتبقى الجزائر على سياسة التوازن في العلاقات الخارجية لتحقيق مصالحها بعيدة عن الصراعات الدولية والإقليمية مما يؤهلها لأن تلعب وسيطًا سياسيًا كما عملت في فترات سابقة. إن توازن سياسة بوتفليقة الداخلية والخارجية التي يمكن وصفها استمرارًا للحياد إبان الحرب الباردة، دفع أطرافًا جزائرية للمناداة بترشيحه لرئاسة الجزائر للمرة الخامسة، إنها البرجماتية الجزائرية التي أعطتها سمعة ثورية دولية تحظى بالاحترام والتقدير لدفاعها عن حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

٧٠ قصيدة نظمها أشهر الشعراء العرب وتنافسوا على الغناء بها

جميلة بوحيرد أيقونة الثورة الجزائرية.. فتاة هزّت ضمير العالم

تمكنت بقوة عزيمتها وإيمانها بقضيتها.. قضية وطنها.. وقدرتها على الدفاع عن الحق.. والتضحية والنضال من أجل الوطن.. قررت أن تتحمل الآلام والتعذيب.. وواجهت حكم الإعدام الذي صدر في حقها.. وطالبت وهي في خضم أزمتها بحرية بلدها والإفراج عن المعتقلين لذلك استحقت أن تكون أيقونة المقاومة الجزائرية.. إنها المناضلة الجزائرية رمز المرأة المقاومة.. إنها جميلة بوحيرد.. جميلة بوحيرد النموذج النضالي المشرف للمرأة العربية.

شاهيناز العقباوي

قصة كفاح لم تقتصر شهرتها على العالم العربي، بل يتردد أسمها على ألسنة العالم أجمع، قدمت خير مثال يحتذى به للمرأة العربية صاحبة الرؤية والهدف والقيمة، جميلة بوحيرد التي ولدت في عائلة متوسطة الحال، من أب جزائري وأم تونسية في مدينة "القصبة" وكانت البنت الوحيدة بين سبعة أبناء ذكور، لعبت أسرتها دورًا كبيرًا في تذكية روح النضال وحب الوطن بداخلها، حيث كانت أمها تحرص على تذكيرها دائمًا في مراحل طفولتها الأولى، بأنها جزائرية عربية يجب أن تعتز بهويتها وتحافظ على تقاليدها وليست فرنسية، وانتقل حب الوطن إلى مرحلة أخرى في حياتها، عن طريق عمها مصطفى الذى ساعدها في التعرف على رجال جبهة التحرير الوطنية وعلمها مبادئ الجبهة وزرع في قلبها القوة وعدم الرهبة من المحتل، ولعب استشهاده دورًا كبيرًا في تمسكها بقضية وطنها وزيادة إيمانها بتحريره من قبضة المحتل الغاشم الذى يقتل أبناءه الشرفاء بدم بارد، أزمتها في الفقد لم تنته بموت عمها فسرعان ما لحق به أخوها الأصغر الذى لم يتجاوز السابعة عشر ربيعًا بعد أن قتلته قوات الاحتلال عقب القبض عليه وتعذيبه لانضمامه لرجال المقاومة.

جبهة التحرير الوطني

وهي في العشرين من عمرها وبعد أن أنهت دراستها انضمت جميلة بوحيرد إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري للنضال ضد الاحتلال الفرنسي وعندما اندلعت الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤م، التي كانت واحدة من أقوى حركات النضال ضد الاستعمار.. انطلقت العملية الأولى للثورة، عندما هاجم فدائيو جبهة التحرير الوطني قوة جزائرية في جبال الأوراس الشرقية. وكانت المعنويات الفرنسية آنذاك تعاني الكثير بعد الهزيمة المذلة التي لحقت بقواتهم في معركة "ديان بيان فو الشهيرة"، والتي خطت سطور نهاية الاحتلال الفرنسي للهند الصينية، وبالتالي نهاية الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية

وقتها أصبحت جميلة واحدة من نساء حركة المقاومة السرية عن طريق شقيقها وعمها اللذين اغتالتهما أيدي الاحتلال، تدرجت جميلة داخل الجبهة ونظرًا لجرأتها كانت أول المتطوعات لزرع القنابل في طريق الاستعمار ونتيجة للنجاحات المتكررة التي حققتها والبطولات التي صنعتها وشهرتها بين الفدائيين والخسائر التي أوقعتها في صفوف الاحتلال، أصبحت المطاردة رقم واحد في عرف المحتل، كان دور "جميلة" أن تكون حلقة الوصل بين قائد الجبل في جبهة التحرير الجزائرية ومندوب القيادة في المدينة (ياسيف السعدي) الذى رصدت قوات الاحتلال مائة ألف فرنك فرنسي مقابل رأسه، إلى جانب وجود معلومات أنها تولت لبعض الوقت مسؤولية العمليات المسلحة في العاصمة الجزائر.

تنوع المهام التي تولتها داخل الجبهة، فضلا عن تميزها في تأديتها جعل من القبض عليها هدفًا رئيسيًا وضروريًا فطاردتها قوات الاحتلال أثناء قيامها بأحد العمليات وأطلقوا عليها بوابل من الرصاص فاستقرت إحداها في كتفها، وحاولت

تنافس على كتابة القصائد في "جميلة" بدر شاكر السياب محمد مهدي الجواهري ونزار قباني وصلاح عبد الصبور وجسدت السينما المصرية قصتها

الهرب لكن إصابتها منعتها من تحقيق ذلك ولأنها كنز معلوماتي ثمين لقوات الاحتلال حرصوا على الإبقاء على حياتها، فكانت محاولتهم المستميتة معها عقب شفائها لإجبارها على الإفصاح عن مكان (ياسيف السعدي) الرجل الأهم داخل جبهة التحرير الوطنية، غير أنها أبت أن تصرح بأي معلومات وانكرت كافة الاتهامات الموجهة إليها، فلم يتردد جنود الاحتلال في تعذيبها أكثر من سبعة عشر يومًا متواصلة أشد أنواع التعذيب مما نتج عنة إصابتها بنزيف، أجبرهم على إيقاف حملات التعذيب المنهج ضدها، نُقلت جميلة بعد شفائها إلى سجن (بار بدوس) أشهر مؤسسات التعذيب حينذاك حيث بدأت نوبات أخرى من التعذيب أكثر ضراوة تحملتها بصبر وجلد أثناء الاستجواب ورفضها مقايضة المعلومات التي لديها بحريتها صنع منها أيقونة نضال بين زملائها داخل السجن.

حين فشل التعذيب في انتزاع أي اعتراف منها، تقرر محاكمتها رسميًا وساعدها أصدقاؤها ومحبوها في العالم العربي في إقناع أحد أهم محامي فرنسا والمحبين والمطالبين بالحرية في التحقيق والدفاع عنها بعد اعتذار العديد من المحامين الفرنسيين الدفاع عنها لرفض المحكمة اطلاعهم على ملف القضية ولعدم استبعادهم التحقيقات التي أخذت خلال جلسات التعذيب من المحاكم. وقرر المحامي الفرنسي (ميسو قرجيه) الدفاع عنها وأخبرها بمجرد توليه القضية "أنها ليست وحدها، فكل شرفاء العالم معها " ورغم أن القاضي المشرف على التحقيق رفض منحه ساعة واحدة للجلوس معها للاطلاع منها على ملابسات القضية ولم يستجب لطلباته إلا بعد أن هددهم بالانسحاب من القضية ونشر تفاصيل ما حدث داخل أروقة المحاكمة للرأي العام العالمي وتقديم شكوى رسمية لمنظمات

حقوق الإنسان، وقالت جميلة إنها لن تجيب عن أية أسئلة في غير وجود محاميها واستمر التحقيق معها قرابة الشهر، غير أن تشدد المحكمة وانحيازها الواضح دفع المحامي الفرنسي لإبلاغ المحكمة بأن احترامه للعدالة ولنفسه يضطرانه إلى الانسحاب من القضية وإبلاغ نقيب المحامين في باريس بالتجاوزات التي تعرضت لها المتهمة.

حكم الإعدام

بعد انتهاء التحقيق وانتظار الحكم النهائي سمح لها بالحديث فوقفت وقالت: جملتها الشهيرة "أعرف أنكم سوف تحكمون علي بالإعدام لكن لا تنسوا أنكم بقتلي تغتالون تقاليد الحرية في بلدكم، ولكنكم لن تمنعوا الجزائر من أن تصبح حرة مستقلة والحقيقة أنني أحب بلدي وأريد له الحرية ولهذا أؤيد كفاح جبهة التحرير الوطني" فما كان من المحكمة إلا أن أصدرت بحقها حكمًا بالإعدام، وعندما قرأته المحكمة عليها انطلقت في الضحك في قوة وعصبية جعلت القاضي يصرخ بها (لا تضحكي في موقف الجد).

كانت جميلة على بضع خطوات من أن تلاقى حتفها، حتى أنهم تعمدوا إخفاء موعد إعدامها عن الإعلام خوفًا من رد الفعل العالمي، لكن إرادة الشعوب ودفاعها عن الحرية والعدل كانت هي الأقوى والأبقى فوق إرادة ظلم الاستعمار، ولم يتم إعدامها كما حكم عليها، فصرختها التي أطلقتها من قاعة المحكمة انتشرت في كل أرجاء العالم الذى ثار من أجل رفع الظلم وتحقيق المساواة، ولم تكن الدول العربية وحدها هي التي شاركت في إبعاد هذا المصير المؤلم عنها فقد انهالت على (داج همرشولد) السكرتير العام للأمم المتحدة وقتها البطاقات من كل مكان في العالم مطالبة بإنقاذ جميلة وإيقاف حكم الإعدام.

وفى صباح السابع من مارس ١٩٥٨م، وهو اليوم الذى أقرته المحكمة الفرنسية لتنفيذ حكم الإعدام، ثار العالم واجتمعت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بعد أن تلقت الملايين من برقيات الاستنكار المطالبة بتحقيق العدالة، وطالبت اللجنة من هيأة المحكمة تأجيل تنفيذ الحكم، وبالفعل نجحت مساعيهم، لم يؤجل حكم الإعدام فقط بل تقرر تعديله إلى السجن مدى الحياة، وبعد ٣ سنوات قضتها جميلة في سجن(بار بدوس) تم ترحيلها إلى باريس وقضت هناك مدة ثلاث سنوات أخرى قبل إعلان الاستقلال.

الكفاح المسلح وإعلان الاستقلال

كانت جميلة بوحيرد واحدة من الآلاف المناضلين الذين كتب عليهم أن يسقطوا في قبضة القوات الاستعمارية فقد ألقي القبض عليها أثناء غارة شنتها القوات الفرنسية الخاصة، واتهمت مع غيرها من الأبطال المناضلين بزرع الكثير من المتفجرات والعبوات الناسفة في العاصمة، مما أودى بحياة الكثير من الفرنسيين. في الوقت الذي كانت القوات الفرنسية تقوم بعمليات إبادة ممنهجة للشعب الجزائري، لتقضي على كل أشكال المقاومة وحركات النضال والمظاهرات حتى أن شوارع المدينة كانت تمتلئ بجثث الشهداء، وبمرور الوقت ومع اشتداد المقاومة تلقى الكفاح المسلح دعمًا كبيرًا، خصوصًا في المناطق الريفية وبين القرويين. أما في المدن، فإن الأحياء الشعبية مثل حي القصبة في العاصمة، وفرت دعمًا ممتازًا للمقاتلين، وأصبحت مناطق شبه محظور دخولها على قوات الاحتلال. وكانت المظاهرات العارمة تندلع في المدن الجزائرية حيث كان المتظاهرون يتصدون لقوات الاحتلال غير مهتمين بتهديدات المحتل ولا يخشون الموت.

وعلى الصعيد السياسي، وبعد خسائر بشرية تكبدها الشعب الجزائري تجاوزت المليون شهيد، تم في مايو ١٩٦٢م، توقيع اتفاقيات "إيفيان" وتخلصت الجزائر نهائيًا من الاستعمار الفرنسي وأعلن الاستقلال. ومع تقدم سير المفاوضات، قامت باريس بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين تدريجيًا، والذين كان من بينهم جميلة، التي تزوجت بعد أشهر من حريتها من محاميها الذي أشهر إسلامه واتخذ اسم منصور.

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها، كلفت جميلة بتولي رئاسة اتحاد المرأة الجزائري، لكن اضطرارها للنضال المستمر في سبيل تنفيذ كل قرار أو إجراء تتخذه، بسبب خلافها مع الرئيس أحمد بن بلة وقتها وقبل مرور عامين من توليها هذا المنصب، قررت أنها لم تعد قادرة على احتمال المزيد من المعاناة، فاستقالت وتركت العمل العام، لتعيش حياة هادئة متوارية بعيدة عن صخب السياسة.

هي ليست مجرد اسم معروف في التاريخ العربي الجزائري، إنها رمز مضيء من رموز الكرامة العربية والحرية الإنسانية لا تكاد تخلو مدينة أو بلد عربية من شارع أو مدرسة يحملان اسمها لأنها أشهر رمز نسائي للمقاومة العربية، بل هي الأشهر علي الإطلاق عندما يذكر اسما لمناضلة عربية ينير

السعودية من أوائل الدول التي نشرت القضية الجزائرية في المحيط الخارجي وقدمت مصر للجزائر خلال الثورة دعمًا عسكريًا وماديًا وسياسيًا

تاريخها، أصبحت شعلة إلهام للكثير من المناضلات العربيات اللاتي حملن الراية من بعدها متخذين منها نموذجًا وقدوة يحتذى بها.

ملهمة الشعراء

ألهمت جميلة الشعراء حتى وصل إجمالي ما كتب عنها إلى ما يقرب من سبعين قصيدة نظمها أشهر الشعراء في الوطن العربي الذين تنافسوا في كتابة القصائد التي أشادت بما قامت به من نضال ضد المستعمر الفرنسي، فمن بدر شاكر السياب إلى محمد مهدي الجواهري مرورًا بنزار قباني وصلاح عبدالصبور وغيرهم، ولم تترك السينما المصرية قصتها حيث أنتج لها فيلم "جميلة"، عام ١٩٥٨و الذى يحكى تفاصيل نضالها، وحقق نجاحًا عربيًا كبيرًا وحصد الكثير من الجوائز المصرية والعربية والعالمية وعلى المستوى الدولي حظيت بالكثير من الحفاوة والتكريم من كل البلدان العربية والعالمية خلال عقدي الستينات و السبعينات وحتى وقتنا هذا لايزال العالم العربي يحتفي بها كلما ذكر اسمها لحقت به علامات المجد والعظمة والقوة فأصبحت بشهادة الجميع المرأة العربية الأكثر شهرة.

تواريها وابتعادها عن الساحة السياسية لم يؤثر بأي حال من الأحوال على أنها أصبحت شعلة وأيقونة للصبر والتحمل، استطاعت أن تحفر اسمها في كتب الخالدين وأن تسطر صفحة جديدة مشرفة في تاريخ نضال المرأة العربية الذى لا ينتهي أبدًا، إنكارها وتقليلها من قيمة ما فعلته رفع أسهمها لدى الرجال والنساء على حد سواء خاصة أنها كانت كثيرة الترديد (إن ما قمت به كان واجبي تجاه دولتي)، عبر تاريخ الجزائر النضالي الطويل لم تنسى الدور الذى قامت به بنت العشرين ربيعًا في تذكية روح المقاومة وفضح المستعمر الفرنسي وممارساته الوحشية حتى إن قضيتها وإكسابها الطابع الدولي ساهمت في إنجاح الثورة الجزائرية وتخليد ذكرى أبنائها على صفحات من نور.

الثورة الجزائرية

أجمع المؤرخون على أن الشعب الجزائري يتميز بالعديد من الصفات الفريدة فهو يأبى الخضوع والاستكانة، يحارب بنزعة دينية وطنية شعاره تضحيتنا للوطن خير من الحياة لذا استطاع خوض الكثير من الحروب الضارية وخرج منها بعزة وتمكين يتساوى في ذلك نساؤه ورجاله، وكانت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي تجسيدًا حيًا لما وصف به المؤرخون هذا الشعب والتي انطلقت شرارتها في الأول من نوفمبر ١٩٥٤م، بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، واستمرت سبع سنوات ونصف استشهد فيها أكثر من مليون ونصف مليون جزائري لذا أطلق عليها ثورة المليون شهيد، وخلال فترة الاحتلال عملت فرنسا على إيقاف النمو الحضاري والمجتمعي للجزائر، وحاولت طمس هوية الجزائريين الوطنية، وتصفية الأسس المادية والمعنوية التي يقوم عليها المجتمع، ورفض الشعب الجزائري كل محاولات طمس الهوية التي كانت تتبناها فرنسا واستمرت مقاومته أمام محاولة الحملات العسكرية الاستعمارية الشرسة، والمستمرة لإخفاق الثورة التي اندلعت شرارتها داخليًا وخارجيًا، وتعاطفت الكثير من البلدان مع الثورة الجزائرية وقدمت العديد من الدول العربية الدعم و لعبت المملكة العربية السعودية دورًا كبيرًا في جعل الثورة قضية عالمية دولية واخراجها عن كونها قضية متمردين على الدولة الفرنسية وتحويلها إلى ثورة شرعية ضد محتل، لأن فرنسا كانت تروج خارجيًا لفكرة أن قضية الجزائر قضية داخلية خاصة بالدولة الفرنسية، فكانت السعودية من أوائل الدول التي نشرت القضية الجزائرية في المحيط الخارجي، كما قدمت مصر للجزائر خلال الثورة دعمًا عسكريًا وماديًا وسياسيًا، الأمر الذي مهد إلى إجراء مفاوضات بين فرنسا والجزائر، حتى صادق الطرف الفرنسي على مبدأ تقرير المصير الذي طالب به الجزائريون، مما أدى إلى وقف القتال، وبذلك تمكن الجزائريون من نيل حقهم في تقرير مصيرهم السياسي، وتأسيس دولتهم المستقلة، وبذلك تحققت أهداف الثورة بتتويج كفاح الشعب، وتحقيق آماله بالحصول على دولة مستقلة وذات سيادة كاملة على كل التراب الجزائري.

جميلة بوحيرد ابنة العشرين ربيعًا آنذاك واحدة من أبناء الشعب الجزائري الذي وصفة المؤرخون بالكثير من الصفات.. الفتاة التي تمكنت من خوض معركة غير متكافئة مع المحتل الفرنسي، والخروج منتصرة، نضالها وجلدها أضاف إلى الشعب الجزائي مجدًا إلى أمجاده، وتحولت إلى رمز بين النساء العربيات، فخرجت قصتها من بين جدران السجن وسياط الجلاد ومقصلة الإعدام، إلى عالم المجد والخلود وأصبحت طرفًا فعالاً ومؤثرًا في بناء مستقبل الجزائر المنير بأبنائه الأبرار المتفردون.

* صحفية بمجلة الأهرام العربية وباحثة دكتوراه في الشأن العربي

التأثير الأمريكي على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي:

رؤية استشرافية لمستقبل مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية

سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن يكون لها حضور إقليمي ودولي ووجود مؤثر في الساحات الدولية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا واستراتيجيًا، لا بصفتها دولاً مصدرة للنفط فحسب، وإنما لتسجيل حضور أكبر في ساحة القرار الدولي باعتبارها عضوًا مؤثرًا في الأمم المتحدة، ولها إسهاماتها المالية في المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالرغم من الغموض الذي يطغى على وظائف الأمم المتحدة، وتناقض مواقف مجلس الأمن وغياب الشراكة الحقيقية مع العالم في صياغة مستقبل العالم وتنميته للاستفادة من البرامج والمساعدات النوعية التي يمكن أن تقدمها تلك المنظمات في إحداث التنمية المستدامة، وفشلها في تمثيل طموحات و تطلعات شعوب العالم.

د. أميرة الراشد الغامدي

إذ يبدو أن هناك خطرًا يهدد مستقبل المنظمة الأممية وهيآتها، و استحوذت هذه القضية على انتباه الكثير من الحكومات والمراقبين عند مناقشة وضع الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات التي تواجه انقسامات جراء تركيبة مجلس الأمن التي لم تعد تستجيب لنظام توزيع القوى الدولية الجديدة ولوقائع التطورات المعاصرة لتحقيق السلم والأمن الدولي، والإفراط في الفيتو وما ترتب عليه من عواقب لا سيما ما يتصل بالشرق الأوسط وانعكاساتها على دول الخليج، كما يبدو أن سياسات مجلس الأمن في ظل غياب ديمقراطية للتصويت، تلجأ إلى قرارات تعزز الانقسامات، ما قد يفضي إلى تقسيم دول المنطقة، خصوصًا مع استمرار سلوك أمريكا السلبي داخل مجلس الأمن بشكل متكرر في استخدام الفيتو لقضايا الشرق الأوسط، ودعوات الكونغرس إلى تخفيض المساعدات الخارجية، ما عزز مخاوف الدول النامية حول أولويات الإدارة الأمريكية، والتهديدات التي تمثلها داخل المنظمة الدولية، الأمر الذي يشكل تحديًا لشرعية الأمم المتحدة كمؤسسة دولية، كما إن استمرار هيمنة أمريكا عليها سيقوض المقاصد التي أنشئ من أجلها مجلس الأمن، ما يعطي حافزًا للحكومات المتنفذة لبسط المزيد من السيطرة، الأمر الذي يثير التساؤل عن جدوى المنظمات الدولية في ظل عدم إلزامية قرارات مجلس الأمن، واستثنائية الدول دائمة العضوية سيما موقف أمريكا الذي يشكل الأكثر استثنائية في العالم.

واقع الأمم المتحدة والنظام العالمي: نزاعات دائمة - وسياسات بائدة

تقييم هيكلية وميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن مدينة كثيرًا لتجاربها الماضية وعلاقاتها مع أمريكا خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي عكست تهميشًا وانتهاكًا لميثاقها، إذ تحول مجلس الأمن من جهاز لحفظ السلم الدولي إلى مُشرع للتدخلات العسكرية الأمريكية في العالم بدعوى مكافحة الإرهاب، ما يعني منح تفويض أممي لواشنطن تملك بموجبه سلطة حفظ الأمن الدولي باسم المجتمع الدولي، الأمر الذي أثار الشكوك حول الغايات والممارسة السياسية للأمم المتحدة ومسؤولياتها على الصعيد الدولي من زاوية -اداتيه- أو - تكوينية فالنظام الدولي من الصعب أن يتجاهل طويلاً إخفاقات المنظمات الدولية، وعدم إلزامية قراراتها التي تعتبر إطارًا قانونيًا لتعزيز نظام عالمي مستقر خصوصًا مع أزمة الثقة في أمريكا والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وإن كانت سلبيات المنظمة الأممية، ارتبطت بمناخ نشأتها، إذ صممت هياكلها، وحُدد أدائها بحسب أوضاع العالم ومراكز القوى آنذاك، فأعطت المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وضعًا استثنائيًا، تجسد في مجلس الأمن، ومنحت تركيبته للأعضاء الدائمين - أمريكا - روسيا - الصين - فرنسا - بريطانيا - صلاحية إصدار قرارات حسم ذات صفة إلزامية بما فيها حق

التدخل بالنيابة عن الأمم المتحدة، إلا أن تلك الاستثنائية لم تعد تستطيع الصمود أمام امتعاض الجمعية العمومية، ما يؤشر لعمق عجز المنظمة الأممية وقرارات مجلس الأمن، التي برهنت لعقود إنه لم يوجد إلا ليكون وسيلة لسيطرة الدول دائمة العضوية، ليتحول مجلس الأمن إلى أداة تخدم مصالح تلك الدول ومقاومة أي محاولة تغيير في هيكل المجلس أو تقليص لدورها بما في ذلك ممارسة النفوذ على الأمين العام، للإبقاء على تلك الامتيازات، وضمان استفادتها من الأوضاع الحالية للأمم المتحدة في بسط سيادتها وسيطرتها على مناطق نفوذها بالرغم من المطالب المتزايدة لكافة الدول الأعضاء بتوسيع عضوية مجلس الأمن مع بروز قوى جديدة وفقًا لتوزيع النفوذ في النظام العالمي الجديد، ناهيك عن دورها في استمرار عجز الأمم المتحدة سيما ما يتصل بالأدوار التالية :

– تقاعس الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن مسؤولياتهما تجاه حفظ السلام الدولي، مما غذى الكثير من النزاعات، لتداعي عمليات حفظ السلام في ظل المتغيرات وهو يناقض ميثاق الأمم المتحدة الذي تأسس على المعاهدات لإدارة العلاقات الدولية، وفاقم من ذلك العجز، إحجام المنظمة عن ايجاد قوات دولية لحفظ السلام باستمرار، والتي حالت أمريكا دون إنشائها مع إقرارها قانون هيلمز بايدن Biden Act Helms الذي يحظر على الحكومة الأمريكية دفع مستحقات الأمم المتحدة إذا ما توصلت الأخيرة إلى اتفاق مع أي دولة بخصوص وضع قوات أممية تحت تصرفها، إضافة إلى رفع الكونغرس من سلطته الرقابية لكبح ما اعتبروه توسعًا منفلتًا لطموحات الأمم المتحدة في مبادرات حفظ السلام، كما طلبت أمريكا من الأعضاء الدائمين، التأكد من أن تقوم الأمم المتحدة بإدارة عمليات حفظ السلام فحسب وليس صنع السلام وأن تقوم بذلك على أساس التكلفة في مقابل الفعالية وبما يتسق مع التفويض الممنوح وإن كانت أمريكا لا تعارض استخدام القوة في حد ذاتها في تأمين مصالحها مادامت قد حشدت التحالفات الدولية حتى يكون لها تأثير قوي على خصومها.

– عجز الأمم المتحدة عن تحقيق الأمن الاجتماعي أو الأمن التعاوني، إذ أسهمت معالجاتها الانتقائية والهزيلة للقضايا الدولية والمفتقرة إلى قواعد عامَّة مقبولة ومتفق عليها دوليًا، في دفع الكثير من الدول تجاه الانقسام، والعزلة، فضلاً عن الانغلاق الفكري والثقافي والعِرْقيّ خوفًا من فقدان الهُوية أو سلب الإرادة، الأمر عقّد من عملية التنظيم الدولي، كما أضحت كلفته باهظة وتداعياته خطيرة خصوصًا تجاه الدول المتقدمة والغنية، لتنظيم علاقاتها ومعالجة قضاياها في أُطُر تنظيمية مؤسسية خاصة بها بمنأى عن الأمم المتحدة، في الوقت الذي تزايدت فيه أزمات الدولة الفقيرة.

– تراجع دور الأمم المتحدة في تقديم البرامج الإنمائية للدول النامية مع محدوديتها وتدني فعاليتها بالرغم من تضخم ميزانيتها إلا أن أعمالها لا تتضمن تقديم ودعم برامج التنمية المستدامة أو الإنفاق على قوات حفظ السلام التابعة، مما ساهم بخيبة أمل عالمية لسوء إدارة وتخطيط عملياتها ومجازفاتها الكبيرة وتفكيرها غير الواقعي في إدارة الموارد المتاحة ناهيك عن تراجع مسؤوليتها في لجنة صنع القرار لإنقاذ البشر والتدخل السريع في حالات الإبادة الجماعية.

– تقيد الاستقلال السياسي للدول، واستمرار سياسة حبسها في اتفاقيات يصعب تحديدها والتكهن بالتزاماتها مسبقًا فكثير من الأزمات الدولية ما بعد انتهاء الحرب الباردة، كانت بسبب تخطيط ورؤية أمريكا على اعتبار أنها مهمة للغاية على نحو يبرر القيود والالتزامات التي قدمتها للحصول على تلك الترتيبات المؤسساتية في كل من أوروبا والشرق الأوسط ومؤخرًا شرق آسيا وجميعها تستهدف حبس الدول في اتفاقيات مؤسساتية مما يجعلها عرضة للمساومات المستقبلية التي من الصعب تحديدها أو التكهن بها في بعض هذه النماذج المؤسساتية.

ونستنتج أنه في الوقت الذي بدا فيه حفظ السلام أمرًا هامشيًا ومشكوكاً فيه بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، اعتبرت قضية التجارة العالمية مركزية لإعادة ترتيب الأولويات لما بعد الحرب الباردة ولتحقيق توازن سياسي اجتهدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في إيجاد شكل من أشكال التعويض لتحقيق مكاسب تجارية من خلال بناء نظام دولي جديد، قائم على التجارة الحرة والنمو الاقتصادي والإنتاجية من خلال منظمة التجارة العالمية وشبكة الإنترنت بدلاً من الأجندة القديمة للسلام والأمن للأمم المتحدة وتطلب الاتفاق من جميع الدول التجارية الالتزام بنفس القواعد وبما أن أمريكا لديها أكبر اقتصاد منتج وقادر على المنافسة وكانت القضايا الاقتصادية العالمية الأكثر أهمية ومناسبة لمستقبل الشعب الأمريكي من القضايا الجيوسياسية وقضايا حفظ السلام المكلفة وتظل مهام وأنشطة منظمة التجارة الدولية اعتبرت دائمًا على صلة مباشرة بالمصالح الحيوية الأمريكية كمنظمة نفعية مقارنة بالأمم المتحدة مما ساعد على انتقال أجندة المؤسسات المالية والإنمائية الدولية نحو الليبرالية الاقتصادية التي لا تخفي علاقتها بالاختيارات الأميركية.

حقيقة تأثير أمريكا على الأمم المتحدة ومجلس الأمن

لطالما كانت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من أبرز محاور الاستراتيجية الأمريكية للتفرُّد بالقرار الدولي وأداة هيمنتها على العالم ولا تخفى ممارسات أمريكا وآليات توظيف

إصلاح الأمم المتحدة سيكون وفق الرؤية الأميركية لمساهمتها بـ ٢٥٪ من ميزانيتها واحتكارها الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية

أهداف المنظمات -الإنسانية- لتحقيق مصالحها وأهدافها بغية إضفاء الشرعية عليها لبسط سيطرتها، مع استغلال بعض القرارات الأممية كأداة ضغط و مساومة عند الحاجة مما أثار الجدل منذ التسعينيات وتعالت الأصوات للحد من الميول الأحادية لأمريكا، في الوقت الذي لم تلتزم الإدارة الأمريكية بمبادرات أخرى متعددة الأطراف من بينها: رفض الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية ورفض المصادقة على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية وقرار الانسحاب من معاهدة ABM الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وموقفها من بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol -حول تغير المناخ العالمي- والقيام بأعمال عسكرية أحادية الجانب ما بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، للتصدي للتهديدات الأمنية على نحو استباقي لتعزيز مصالحها الأساسية والإستراتيجية.

ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحرك لتهدئة بؤر التوتر وحل الأزمات المهددة للسلم الدولي، ورغم أن المنظمة تحركت في بداية التسعينات لحل بعض القضايا الدولية، إلا إن ذلك تم بأجندة أمريكية محضة خدمة لمصالحها، كما حدث في المنطقة العربية التي كانت مسرحًا خصبًا للدور الجديد للأمم المتحدة، كتدخلها في أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١م، ضد العراق والأزمة الصومالية عام ١٩٩٢م، والأزمة الليبية -قضية لوكربي- مقابل تقاعس الأمم المتحدة عن التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية وقراراتها الدولية ضد إسرائيل.

ومن حيث أدوات أساليب أمريكا لتطويع قرارات المنظمة الأممية شكل سلوكها وممارساتها حالة من اللا استقلالية واللا شرعية بحسب منظورها السياسي للهيمنة على محيطها الخارجي المعزز لمصالحها ومنافعها وبحسب الإطار المعياري للقوى الدولية المؤثرة من حيث التقارب أو التباين معها فضلاً عن الجهود الدبلوماسية من الحكومات الأخرى في التعاون معها -حلفاء أو خصوم- لدعم مواقفها الدولية وخططها للاقتصاد العالمي سيما التي تتطلب جهود عدد من الدول ممن تعول على شرعية المنظمات الدولية الأمر الذي يعفي أمريكا من التهديد أو الضغوط كما يجنبها التضحية بسمعتها أو حتى تحمل الكلفة السياسية لبعض تدخلاتها التي تجنيها من شرعية قرارات وأداء المنظمات متعددة الأطراف باعتبارها معنية بوضع قواعد الحراك السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي وقد برهنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على أنه من الطبيعي جدًا رفض الانضمام للاتفاقيات الأممية في

الوقت الذي تطلب فيه من المؤسسات متعددة الأطراف القيام بدور أكبر في مكافحة الإرهاب.

ومن منظور براجماتي في قياس التأثير الأمريكي على المنظمات متعددة الأطراف ومن بينها الأمم المتحدة ومجلس الأمن نلحظ أن هذا المنظور يرتكز على عدد من المحددات والدوافع التالية:

أولاً: المحددات الداخلية – للسياسة الخارجية الأمريكية ومصالحها القومية التي تقترن بشروط دعمها لتلك المنظمات و نشر بعض تشريعاتها الوطنية وإن كانت تتعارض مع القواعد التي تفرضها القوانين الدولية إلا أن تمتعها بحصانة واضحة تجاه ضغوط الآخرين دفعها للعمل بشكل انفرادي على صعيد مجموعة متنوعة من القضايا بمعزل عن الهيآت الدولية لتحقيق خياراتها المجتمعية – السياسية والشعبية – من حيث الفوائد والمخاطر المُحصلة من المشاركة في المنظمات العالمية للدفع بأهداف أمريكا أكثر إلى الأمام، ولا نغفل تقييم جاذبية المنظمات الأممية لتوظيف قدرتها على الهيمنة الجيوسياسية من خلال ضبط الدول المستهدفة بحسب الأجندة الأمريكية وتحجيم استقلالها من خلال تقييد سلطتها بالعديد من الالتزامات والتعهدات الدولية ما يقلل الحاجة إلى استخدام القوة وخفض كلفة الضغط وهذا هو ثمن المساومة الأممية كما هو الحال مع الكثير من دول العالم الثالث من جراء الاستراتيجية الأمريكية ذات النزعة الأحادية والإمبريالية القائمة على أساس براغماتي محض لمأسسة المنظمات الدولية لتعزيز المصالح الأمريكية.

ثانيًا: تقييد استقلالية المنظمات الدولية وأعضائها فالاستثنائية الأمريكية حول دورها في بناء نظام عالمي جديد تنظر دومًا إلى أن المصالح الأمريكية تتماشى مع مصالح الآخرين في معظم المجالات سيما الأمن والثروات والديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب كما اتجهت إلى تقييم تكاليف الحد من الاستقلال السياسي مقارنة مع المكاسب التي يمكنها أن تحققها من تقييد الدول الأخرى في مواقف سياسية ثابتة لخلق منظمات دولية قادرة على دفع سياسة الدول الأعضاء في الاتجاه الذي تريده خاصة أن واشنطن كانت قادرة على ضمان الانتقال السياسي والاقتصادي لهذه الدول عبر تقديم ضمانات حماية دائمة، والعكس بالنسبة للدول المارقة إذ من النادر جدًا أن تمنح السياسة الأمريكية المنظمات الدولية قدرًا كبيرًا من السلطات المستقلة قدرتها على الوصول إلى أهدافها من خلال وسائل أخرى، لاسيما أن إعطاء الاستقلالية للأمم المتحدة أو مجلس الأمن من شأنه تقديم بعض التنازلات السيادية عن مناطق نفوذها لصالح تلك المنظمات وهو الأمر الذي ترفضه أمريكا وهو ما يفسر التناقض الواضح في المواقف الأمريكية وتضارب سلوكها تجاه نشاط مجلس الأمن.

ثالثًا: تدويل استراتيجية الانحياز السياسي إذ جاءت قرارات وتحركات الكثير من المنظمات الدولية لتعزز فرضية –الاصطفاف السياسي– لصالح توجهات أمريكا حيث اكتشفت الإدارة الأمريكية عقب ١١– سبتمبر ٢٠٠١م، أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون أداة هامة لها كقناة رئيسة لمعالجة الأزمات من خلال خفض التكاليف والمخاطر بالنسبة لأمريكا، وعليه فإن انحياز بعض الدول إلى أمريكا يحسن فرص تلك الدول في الحصول على امتيازات ما أكثر من فرضية –التقارب السياسي– البسيطة كما أنها تكافئ ولاء الذين يتوافقون معها ويعد هذا من المؤشرات الخطيرة على فعالية وقانونية قرارات الأمم المتحدة كونها تصب في الصالح الأمريكي كما أن الأصوات الأساسية للجمعية العامة تعتبر مقياسًا غير مكتمل النضوج للتعبير عن الباعث السياسي لتلك القرارات مما يستوجب الحد من مكافأة –الانحياز السياسي– التي تنتهجها أمريكا في تمرير قراراتها.

رابعًا: توظيف القرارات الأممية في تأمين الثروات والموارد الطبيعية التي تعد أهم آليات الجذب للحراك الجيوسياسي الأمريكي للسيطرة على تلك الموارد بما يحقق مصالحها مع السماح للدول المتوافقة معها ببعض من الترف السياسي والاستقلال دون التضحية بعائداتها الاقتصادية في الأسواق العالمية ساعدها في صندوق النقد والبنك الدولي لدورها في إحداث تلك المؤسسات واستثمارها بتنظيم هياكلها ومقرات تواجدها وآليات تفويضها فضلاً عن احتكامها على أكثر من ثلث القوة التصويتية داخل كل منظمة مما يؤشر على إن أنشطة تلك المنظمات التي تخضع لقيود أمريكا وعلى مساعداتها المشروطة وهو ما يؤكد أن سلوكيات واشنطن تنتظم وتعمل في إطار المؤسسات الدولية عندما تكون قادرة على السيطرة عليها بحسب مصالحها وتقاومها عندما تتعارض مع تلك المصالح، كما يفسر ازدواجية مواقفها ومعضلة علاقاتها مع الاتفاقات الدولية المؤسساتية كما بدا واضحًا لجميع الأعضاء والمسؤولين في صندوق النقد الدولي بأن مكانة المنظمة ودورها في الاقتصاد العالمي تتوقف على الاستخدامات التي تقررها أمريكا ومن غير المفاجئ أن تغتنم قدرتها على الخوض في جميع القضايا والموارد التي تقدمها من أجل تمثيلها في صندوق النقد والبنك الدولي سيما وأن هناك الكثير من المسؤولين والموظفين الأمريكيين مما يشاركون بانتظام في التفكير وتقديم المشورة للمنظمات الدولية فضلاً عن إسهام موظفي الخارجية والفيدرالية الأمريكية لإجراء التحليلات والبرامج المناطة ببعض المنظمات الدولية المؤثرة الأمر الذي عزز من قدرتها في رسم السياسات وطريقة عمل المؤسسات المالية الدولية.

خامسًا: تأثير قوة ونفوذ جماعات الضغط -اللوبي الصهيوني- وجماعات المصالح في أمريكا التي تتمتع بقدرة على الوصول إلى مراكز القرار بالحكومة الفيدرالية والتحكم فيها وعلى واضعي السياسة الخارجية لضمان منافعها في أنشطة المنظمات بالنسبة لسياسات واقتصادات الدول الأعضاء إذ وجدت في المنظمات الدولية فرصة مواتية لرسم أجندة تلك المنظمات بما يحقق أهدافها البرجماتية ويعزز مصالحها في مجالات كثيرة انطلاقًا من معتقداتهم الراسخة بهيمنة أمريكا العالمية.

إصلاح الأمم المتحدة ومتطلبات النظام العالمي الجديد

في خضم أزمة الثقة الدولية في الأمم المتحدة وتداعي سلطة مجلس الأمن طالبت العديد من الدول بإصلاحات جذرية للمنظمة و مؤسساتها لإضفاء المصداقية لقراراتها بعيدًا عن الهيمنة ليكون للمنظمة دور أكبر في إنهاء النزاعات والمجاعات وتكريس الآليات الفاعلة لاحتواء الصراعات وإن تباينت رؤى القوى العالمية والإقليمية حول إعادة هيكلة الأمم المتحدة إن لم تكن متعارضة إلا إنها تتفق جميعًا على دعم مسيرة الإصلاح لتكون المنظمة أكثر كفاءة في منظومة العمل الأممي لتحسين أدائها في ميادين العمل لصنع وبناء السلام العالمي عبر قواعد قانونية جديدة للتغلب على الجمود والشلل في أجهزتها، لن تتم إلا من خلال تفعيل بنود الميثاق التأسيسي للمنظمة التي ظلت معطلة لأكثر من نصف قرن مما انعكس سلبًا على دور المنظمة وسمح بتحكم القوى الكبرى في قرارات المنظمة ومجلس الأمن بالاستخدام المفرط لحق الاعتراض مما يستوجب الوقوف على بعض الاستراتيجيات كمدخل للإصلاح من بينها :

- إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإصلاح الأمانة العامة ليكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا لدول العالم وتعبيرًا عن توازن القوى الدولي وتحسين قدرة المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام وأدائها في ميادين العمل الإنساني والإنمائي وتعزيز دورها في حل النزاعات وتكريس مقومات السلام الدولي و تحسين كفاءتها في التنسيق والمساعدة في منع الأزمات وأكثر قوة في مجال الوقاية من نشوب الصراعات وأكثر مرونة في مجال الوساطة وأكثر فعالية من حيث التكلفة في عمليات حفظ السلام مع تحديث الهياكل التي من شأنها تعزيز السلم لتجنب العودة إلى النزاع وتفعيل الدبلوماسية الوقائية للحد من العنف.
- دراسة مستويات الاستقلال النسبي الذي تتمتع به الأمم المتحدة والمؤسسات المنبثقة عنها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لترسيخ بيئة دولية تعنى بالاستقلال السياسي للدول وتنأى عن المساومات مع الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه تحييد عدم التكافؤ في القوة، من خلال إعادة النظر في الممارسة الفعلية للوظائف التمثيلية والتداولية للمنظمات، وكيفية صياغة تفويضات الأعضاء داخل هذه المنظمات والقوة التصويتية التي يتحصل عليها كل عضو والأساس المنطقي لوجود بنية التمثيل مع تحييد دور أمريكا في تشكيل تلك البنية ومتطلبات الإصلاح والتغيير لمنع الإبقاء على القواعد المبهمة في عمل المنظمات ومنع تجاوز القواعد الرسمية لصنع القرار.
- إصلاح الموارد البشرية وكفاءة العاملين بالمنظمة وهي القضية الأكثر تعقيدًا في التغيير، حيث تستوجب عملية تصحيحية محكمة التخطيط والتنظيم تهدف إلى ضمان إدخال التغييرات وفق تسلسل منطقي، على أن تشارك فيها هيآت تمثل الموظفين مشاركة كاملة أما فيما يخص الإصلاح المالي والإداري فإن نهج مبدأ الشفافية في الميزانية والاعتماد على مبدأ النتائج والرقابة والتحقيقات ورفع الكفاءة والفعالية لدى موظفي الأمم المتحدة، قد يساهم في تحسين استعمال الموارد المالية والإدارية لتحقيق غاية المنظمة في حفظ السلم والأمن الدوليين الدولية.
- الإصلاح المالي بقصد تنويع مصادر الدخل لتفادي الهيمنة وتقليل النفقات للحد من الأزمات المالية الناتجة عن ضعف التدبير المالي، وعن تأخر الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها، وهي أزمة مزمنة ومستمرة بسبب الخلل البنيوي في سياسة التمويل والإنفاق جراء اعتماد المنظمة في تمويلها على مساهمة الدول الأعضاء ما يجعل عملياتها معرضة للفشل، وفكرة تعدد مصادر التمويل و توزيع أعبائها من أبرز مظاهر الاختلاف بين الدول حول كيفية تمويل أنشطتها ولا تحظى بقبول عام سيما من جانب الدول التي تسهم بالنصيب الأكبر في الميزانية والنفقات.
- تفعيل دور الأمم المتحدة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية وتحسين آلية العمل للاستثمار في مكاسب مستقبلية وتقنين ضوابط أحقية الدول المحتاجة للمساعدة لتحقيق تنميتها المستدامة وإعادة كسب ثقتها من خلال سن قيود حقيقية على الممارسات العشوائية للقوة مما يتعين على الدول المتنفذة منحها قدرًا من الاستقلال الذاتي والخضوع لقواعد المنظمة وإن تعارضت مع مصالحها لدعم شرعيتها للحد من خضوع المنظمات الدولية لسلطة التمويل المؤثرة على استقلاليتها.

إصلاح وتحديث تركيبة مجلس الأمن

لم يعد تهديد السلم والأمن الدوليين مقصورًا على النزاعات التقليدية، بل أمتد ليشمل ظواهر جديدة منها انتشار الجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب والفساد والهجرة غير الشرعية وغيرها، ما يفرض تحديث مجلس الأمن بما ينسجم والتهديدات الدولية الجديدة حتى لا يكون عاملاً مساعدًا على ديمومة تلك التهديدات ناهيك عن تجاوزات الكيان الصهيوني، وقد تناولت

لن تدخل إصلاحات مجلس الأمن حيز التنفيذ بدون تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الأعضاء من بينهم الدائمين

عدة تطوير مجلس الأمن للرفع من كفاءته وتكامله مع الجمعية العامة والمجلسين الاقتصادي وتقارير الاجتماعي ما يستدعي مراجعة شاملة وإحداث تغيرات جوهرية في عمل المجلس من حيث فئات العضوية وفئة النقض والاختصاصات والامتيازات الممنوحة للأعضاء الدائمين وعلاقته مع الجمعية العامة بما يتسق وميثاق الأمم والمتغيرات الدولية وما تفرضه من معايير جديدة لإعادة بناء الثقة، وسيكون من الأهمية توسيع عضوية مجلس الأمن للعمل وفق معايير دولية مقبولة للقدرة على التحرك بشكل مستمر وفاعل لأداء مهمته الأساسية في حفظ السلم والأمن نيابة عن الدول الأعضاء ممن تعهدوا بقبول قراراته وتنفيذها مما يتعين على المجلس اعتماد الاستراتيجيات التالية:

- تفعيل البنود المجمدة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان عمل مجلس الأمن وفقًا لمبادئ الميثاق التي تشكل حدودًا لسلطاته لا وفقًا لغايات الأعضاء الدائمين لمناهضة سياسة الهيمنة المضادة لروح نظام الأمن الجماعي من حيث اللجوء إلى القوة والتهديد أو تقييد حرية الدول في اختيار نظامها السياسي ومتابعة تنميتها مع إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية قائم على المساهمة المتساوية في حل المشاكل العالمية وضمان استقرار الأمن والسلم الدوليين.
- بلورة معالم نظام للأمن الجماعي يستهدف تسوية النزاعات السياسية من خلال المعالجة الشاملة لجذور الأزمات الدولية وهي جذور اقتصادية - اجتماعية - ثقافية - مع التزام الدول الدائمة العضوية بمبادئ وسلوكيات تضمن حصول الدول الضعيفة والمستهدفة على الحماية التي يفترضها لها الميثاق وتأمين كفالة المجلس والتزامه بألا تطغى مصالح الدول الكبرى على مصالح وأمن وسلامة المجتمع الدولي ومبادئ العدالة والميثاق.
- إعادة النظر في قضية توسيع العضوية، لتمكين المجلس من التمثيل العادل والمتوازن للدول الأعضاء في المنظمة من خلال إيجاد فئة عضوية جديدة، تحتل موقعًا وسطًا بين العضوية الدائمة وغير الدائمة تكون أكثر انعكاسًا وتوازنًا للبعدين الإستراتيجي والجيوسياسي على مستوى القارات الخمس من أجل تفعيل أشمل لقراراته وهو ما سبق أن طالبت به مجموعة الأربعة -ألمانيا واليابان والهند والبرازيل- التي لها ثقل اقتصادي عالمي بعضوية دائمة كما طالبت مجموعة الدول العربية والخليجية بتمثيل كامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس حتى لا يظل مجلس الأمن تحت تأثير القوى النووية الخمس التي تعقد غالبًا اجتماعات غير رسمية -لجان صغيرة- لحل المفاوضات أو التوصل إلى توافق في الآراء يتم اعتماده فيما بعد في مجلس الأمن.
- تقييد حق الفيتو، باعتباره مساسًا بمبدأ الديمقراطية والمساواة في السيادة بين الدول مما يستدعي تقييد استعماله تدريجيًا وحصره في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (٧) تمهيدًا لإلغائه كليًا وقدمت فرنسا أكثر من مشروع قرار إلى مجلس الأمن في ٣ سبتمبر ٢٠١٥م، للحد من استخدام حق النقض للأعضاء الدائمين وأن واجهته روسيا بحق النقض وأن كانت حظوظ تعديل حق الاعتراض ضئيلة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.
- إيجاد مرجعية قانونية سياسية تؤطر علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى لضمان عدم التعدي على اختصاصاتها كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يقتصر دور مجلس الأمن على أداء المهام الموكلة إليه بموجب الميثاق من حيث صيانة السلم والأمن الدوليين لتجاوز الضغوط التي تفرضها الدول دائمة العضوية وحمياته من التأثير الذي تمارسه أمريكا في مؤسساته وآلياته.
- اعتماد ميثاق أممي لمراقبة قانونية اتخاذ القرارات في المجلس من حيث الشكل والمضمون للتأكد من اتفاقها مع مبادئ الميثاق ومع اختصاصات المجلس نفسه فضلا عن توافقها مع إرادة ورغبة ورؤية أعضاء الجمعية العامة خاصة تلك القرارات المتعلقة باستخدام العقوبات أو القوة المسلحة كون إصلاح عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن يضفي طابع الإلزامية عليها وينبذ نهج الانتقائية والازدواجية حيال الأزمات الدولية ومن المناسب إعطاء محكمة العدل الدولية دورًا رقابيًا على مشروعية أعمال مجلس الأمن حتى مع إصلاح منظمة الأمم المتحدة عمومًا ومجلس الأمن بصفة خاصة.

مستقبل الأمم المتحدة ومراكز القوى الدولية الجديدة

لاستشراف مستقبل الأمم المتحدة من حيث قدرتها على استيعاب التحولات الدولية وقيادة النظام الدولي وفق قواعد الشرعية الدولية لضبط الأمن والاستقرار الدولي في ظل تغيير مراكز القوى وظهور معالم جديدة لمجتمع دولي متعدد القطبية يلوح في الأفق وتحديات وقضايا عالمية تستدعي العمل بعيدًا عن ضغوط الدول العظمى المتحكمة في صنع القرار السياسي الدولي من المؤكد أن الهيمنة الأميركية ستجعل من إصلاح الأمم المتحدة

عزلة أمريكا عن العالم والمنظمات الدولية أقرب إلى الواقع على ضوء مواقف ترامب وانسحاب بلاده من بعض المنظمات والشراكات

ومجلس الأمن منسجمًا مع الرؤية الأميركية، على اعتبار أنها ما زالت المساهم الأكبر في الميزانية وبما يفوق (٢٥) بالمائة كما أن مقر الهيأة يقع بالأراضي الأمريكية، ناهيك عن أن منصب الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية يعد حكرًا على أمريكا لذلك فإن أي توجه للإصلاح سيكون خاضعًا للرؤية الأمريكية ومنسجمًا مع مصالحها مما يعني أن تحديث سياسات الأمم المتحدة ستكون أكثر توافقًا مع توجهات ومصالح أمريكا بالدرجة الأولى سيما إن القيادة العالمية للولايات المتحدة في مجلس الأمن تشكل مسألة مركزية للتأثير في أعضاء الأمم المتحدة بشأن القضايا الحاسمة بالنسبة إليها وبما أن التأثير السياسي والعسكري لأمريكا يمكن أن يمتد إلى قارات بعيدة سيبقى مجلس الأمن الأداة الأهم والأقوى لتعزيز هيمنة القوى العظمى في العالم وفرض إرادتها على دول العالم الثالث مما يعني أن قضية التحديث الأممي ستظل متعثر مع غياب الإرادة السياسية اللازمة من قبل الدول الدائمة العضوية لتقريب وجهات النظر حول الهدف المنشود فالتحديات الدولية المتسارعة تدفع لبذل مزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات والتأكيد على العمل الجماعي كما أن أي مقترحات تتعلق بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن يجب أن تحصد اتفاق عام أو على الأقل أكبر قدرًا من التوافق حوله الأمر الذي يصعب تحقيقه مع ظهور مؤشرات على أن أمريكا والصين لن يصدقا على مسألة إصلاح مجلس الأمن، كما أن تنفيذ قرار الإصلاح يتطلب تصديق ثلثي أعضاء الجمعية العامة بما في ذلك الأعضاء الدائمين ولاشك أن امتناع الدول الأعضاء الدائمين عن التصديق لن تدخل إصلاحات مجلس الأمن حيز التنفيذ ما لم يحدث تعديل في ميثاق الأمم المتحدة يوافق عليه ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن بينها الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما أن احتمال عزلة أمريكا عن العالم والمنظمات الدولية أقرب إلى الواقع ، في ضوء مواقف الرئيس الأمريكي -ترامب- المعادية للمنظمات الدولية، وإعلان انسحاب بلاده من بعض المنظمات الدولية والشراكات السياسية والأمنية والاقتصادية قد تؤشر لنهاية زمن التعاون الجماعي الذي سبق أن حذرت منه -انجيلا ميركل- على اعتبار أن أمريكا باتت شريكًا غير موثوق به أمام حلفائها وإن كان التوجه الأمريكي الأخير ينبئ أن انعزالية الولايات المتحدة عن العالم الذي نظمته وقادته لعقود، ستدفع ببعض الدول إلى إبرام اتفاقات ثنائية معها لمنافع بينية كالاتفاق الخليجي/الأمريكي عوضًا عن ربط القوة الأمريكية بتحالفات وتجمعات عالمية أوسع قد تحد من حرية التصرف الأمريكي وأساليب ضغطه.

* خبيرة دراسات سياسية واستراتيجية

أزمات المنطقة تدفع دول الخليج لإعادة صياغة سياساتها الخارجية تجاه إفريقيا

الدبلوماسية والفكر: تلازم أصيل وتباعد مفترض

استدعت السنوات الأخيرة من القرن العشرين النقاش حول قضية الفكر والدبلوماسية، وجلبته إلى المقدمة، لأسباب لا علاقة لها بالإشكاليات الفكرية المطروحة، وإنما بمن طرحها ووظيفته المهنية، في عالم تتمايز فيه التخصصات عن المختصين. فعندما نشر الدكتور يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما أطروحته المشهورة "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، في مجلة "ناشيونال إنترست"، صيف عام ١٩٨٩م، قبل أن يتوسع فيها ويصدرها ككتاب في عام ١٩٩٢م، انتبهت الانتلجنسيا الأمريكية إلى ظاهرة بدأت غير مألوفة، إذ ركز الكثير من النقاد آراءهم على الوظيفة لا الموظف، وهاجموا مكان العمل لا مكانة العامل العلمية والفكرية المعروفة في المؤسسات الأكاديمية، التي سبق أن عَمِلَ بها. وثار جدل كبير حول علاقة الفكر بالدبلوماسية، لأن فوكوياما كان يعمل في "هيأة تخطيط السياسات" بوزارة الخارجية الأمريكية.

د. الصادق الفقيه

لقد كتب جوناثان آلتر، في مجلة "نيوزويك" في ٩ أكتوبر ١٩٨٩م، مقالاً بعنوان: "الضجة الفكرية-The Intellectual Hola Hoop"، مصوبًا نقده ناحية وزارة الخارجية الأمريكية وحظها المتواضع في الجوانب الفكرية، وأنها لم يُعرف عنها التفكير، وعندما فكر أحد منسوبيها سارعت بإبعاد نفسها عن الفكرة. وكتب جيمس أتلاس، في "مجلة نيويورك تايمز" في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩م، متسائلاً: "ماذا يقول فوكوياما، ولمن يوجه حديثه؟"، مستبعدًا قدرة رؤسائه ومرؤوسيه على استيعاب ما قال به الموظف المفكر. وتناولت الكثير من المقالات الأخرى نفس التساؤلات، التي نشطت في تداولها المجالس الفكرية في ذلك العام، وما تلاه من أعوام تعددت فيها المدارس، والتي تراوحت نظرتها لعلاقة الفكر بالدبلوماسية؛ بين تأكيد التلازم الأصيل، والإشارة إلى التباعد المفترض.

وتُحَدِّثُنَا أوراق التاريخ عن مثال آخر شكل ارتباطه بمؤسسات صناعة السياسة الخارجية لغطًا وحوارات حول علاقة الفكر بالدبلوماسية، ألا وهو المؤرخ المعروف أرنولد توينبي، الذي كان له نفوذ وتأثير كبير على السياسة الخارجية البريطانية، في بدايات القرن العشرين. فقد كان استاذًا للعلاقات الدولية في عدد من الجامعات البريطانية، وكان مندوبًا في "مؤتمر باريس للسلام" عام ١٩١٩م. وعمل مديرًا للأبحاث الخارجية في "المعهد الملكي للشؤون الدولية-تشاتام هاوس"، بين عامي ٣٩-١٩٤٣م، ومحررًا لتقرير "المسح السنوي للعلاقات الدولية"، الذي صار مرجعًا مهمًا للمختصين في العلاقات الدولية في بريطانيا، وعمل في "إدارة الاستخبارات السياسية"، ومديرًا لـ"قسم البحوث"، في وزارة الخارجية البريطانية ٤٣-١٩٤٦م. وقد كانت له مواقف متناقضة كثيرة؛ بين صفته كمفكر وعمله كموظف في هيأة دبلوماسية، خصوصًا بين عامي ١٥-١٩١٧م، أو فترة المرافعات السياسية، التي سبقت وعد بلفور حول خلق وطن لليهود في فلسطين. فبعد أن كان مناصرًا بشدة للفكرة الصهيونية، أبدى لاحقًا جرأة وقدرًا من التعاطف مع الفلسطينيين؛ في موقف عَدَّ وقتئذ معارضًا للسياسة البريطانية الرسمية، مشيرًا إلى أنه وعد من لا يملك لمن لا يستحق.

فهل كان توينبي وفوكوياما ظاهرتين فكريتين شاذتين في الحياة الدبلوماسية البريطانية والأمريكية، أو العالمية؟ تقول الأدبيات السياسية أنه إذا كان هناك شيء يسمى الفكر في العمل الدبلوماسي فهناك بالقطع دبلوماسية صحيحة. إذًا، قد يكون الاستثناء هو من المحتويات الدقيقة لطبيعة الوظيفة الدبلوماسية، أو ما يمكن أن نُعَرِّفُهُ بـ"الفراغ الفكري"، الذي ينبغي

تحديده ومعالجته في أية مؤسسة من مهامها الحوار، والتفاوض، وتوثيق العلاقات، وتعظيم المصالح الوطنية. وربما لا يكون هذا الشعور بالفراغ نتيجة لازِمَة للوظيفة الدبلوماسية، وكأنها قد جُرِّفَتْ من كل فكر وتدبير، ونُزِعَت منها خصائصها الجوهرية، التي تُنَادِي على شاغليها بالتَمَيُّز المعرفي الحافز على اللباقة واللياقة والأناقة، التي تتجاوز المظهر إلى المخبر. لكن قد يكون مرد علامات الدهشة والاستغراب، وحِدَّة الانتباه، التي يبديها المتتبعون لحركة الفكر والثقافة لنوابغ السياسة المُفَكِّرَة، هو انكفاء الدبلوماسية على نفسها، وتفاعلها، الذي يكاد أن يكون معدومًا، في الساحة الثقافية العامة.

لقد شجب العديد من المؤرخين والكُتَّاب؛ مثل ريتشارد هوفستادتر وسوزان جاكوبي، حقيقة الشعور والمواقف "المناهضة للفكر" في السياسة الخارجية، التي يظهر بوضوح في تعميمات الثقافة والتعبيرات السياسية، خصوصًا في المجتمع الأمريكي. رغم أن المفكرين لعبوا على الدوام دورًا حيويًا في تشكيل الدبلوماسية الأمريكية؛ من توماس جيفرسون، وودرو ويلسون، إلى ألفريد ثاير ماهان، وبول وولفويتز، ولوسيان باي، وحتى هينري كيسنجر، وزبيغنيو برجينسكي. ويقول ديفيد ميلن، أستاذ السياسة الأمريكية، في جامعة إيست أنجليا، في مقاله "الدبلوماسية الفكرية الأمريكية"، المنشور في مجلة الشؤون الدولية، المجلد ٨٦، العدد ١، يناير ٢٠١٠م، إن هذه المناهضة قد كشفت عنها العديد من الدراسات، التي تناولت الأسباب المتنوعة، والتي جعلت الحكومة الأمريكية قادرة على استيعاب المساهمات المعرفية من الأوساط الأكاديمية، والمفكرين والمثقفين المستقلين.

ويؤكد ميلن إن هذه الدراسات ناقشت الطرق المختلفة، التي جرى بها تعريف "الفكر"، واقتراح معايير تسمح بتحديد من هو مفكر السياسة الخارجية. وعاينت الدراسات الظروف التاريخية، التي أتاحت للمفكرين التأثير على الدبلوماسية الأمريكية، منذ عام ١٨٩٠م، وحتى الوقت الحاضر؛ مع التركيز على انتشار الجامعات الأميركية خلال القرن التاسع عشر، والمحاولات الرائدة لاستخدام الأكاديميا، مثل "فكرة ويسكونسن"، لروبرت لا فوليت. وإضفاء فكرة الطابع المهني على التعليم العالي في الولايات المتحدة المستوحاة من إنجازات الجامعات البحثية الألمانية والروابط القوية، التي توثقت بين الأوساط الأكاديمية، والمراكز الفكرية والحكومة خلال الحقبة التقدمية، والحربين العالميتين، وفي الحرب الباردة، وما بعدها.

ويمكن مقاربة تجربة الولايات المتحدة، المتمثلة في معادلة المناهضة والترحيب بالمفكرين في صنع السياسات، مع المملكة المتحدة وفرنسا، وهما الديمقراطيتان اللتان أظهرتا طموحًا عالميًا مشابهًا لواشنطن في التاريخ الحديث. وإذا قلنا إنه تصعب مناقشة تصنيفات وأنواع المفكرين؛ كحالة المؤرخ في السياسة الخارجية، أو الباحث في العلاقات الدولية، إلا أن التجربة التاريخية والحاضرة تؤكد أنه لا يمكن الاستغناء عن مشورتهم في السياسة الخارجية. مثلما تتعذر مقاربة الاختصاصي مع المبتدئ، أو المهني، مع العامل المحدود، ولكن حاجة كل طرف للآخر لا يمكن التقليل من أهميتها. رغم أن هناك من يحذرون من أن هؤلاء المفكرين ينزعون إلى اعتماد النظريات لإثبات صحة أفعالهم، في حين أن غيرهم من الدبلوماسيين العاديين غالبًا ما يفتقرون إلى المرونة المعرفية المطلوبة عند اتخاذ القرارات السياسية.

ومن جهة أخرى، اختطت اليابان منهجًا مغايرًا للولايات المتحدة الأمريكية، وكلٍ من بريطانيا وفرنسا، في شأن القبول بمساهمات المفكرين في السياسة الخارجية. وذلك نظرًا لطبيعة الانفتاح، التي تتميز به الدبلوماسية اليابانية عن غيرها من الدول الغربية، إذ أنها مفتوحة للمشاركة العامة. وقد جاء في الفصل الرابع من كتاب وزارة الخارجية اليابانية، الذي يحمل عنوان: "دبلوماسية اليابان مفتوحة للجمهور"، تثمين لدور المفكرين في الدبلوماسية الهادفة لبناء نظام دولي مستقبلي، في عالم متغير بمعدلات سريعة. إذ أصبح من الواضح أن خبراء مستقلين يمكن أن يأخذوا زمام المبادرة في إجراء مناقشات سياسية حرة على نطاق عالمي، دون أن يكونوا ملتزمين بالآراء الرسمية للحكومة، التي يمكن أن يكون لها تأثيرها الخاص على الرأي العام، وكذلك على القرارات السياسية، والتي تتخذها كل إدارة حكومية.

ومن الأمثلة على المجالات، أو المنتديات، التي يمكن أن يلعب فيها هؤلاء الخبراء، أو المفكرون، أدوارًا مساندة للدبلوماسية؛ "المنتدى الاقتصادي العالمي –دافوس"، الذي له تأثير كبير على السياسات الاقتصادية الدولية لكل بلد، و"حوار شانغريلا"، الذي يوفر للخبراء البارزين والمفكرين في العالم فرصة لمناقشة القضايا الأمنية والاستراتيجية الآسيوية. كما أن هناك أهمية متزايدة لتطوير الموارد البشرية لمراكز التفكير Think Tanks، والاستفادة من خبراء الجامعات والمنظمات الأخرى في البلدان الكبرى، للمشاركة في النقاش في مثل هذه المنتديات. وذلك من أجل تعزيز سلطة الدبلوماسية؛ على المدى المتوسط والطويل، من خلال توسيع القاعدة الفكرية لدبلوماسية اليابان وأمنها.

وتستكشف السيرة الرائعة لحياة المفكر والدبلوماسي الأيرلندي دانيال بينشي، الذي برزت شخصيته العامة في مرحلة ما بعد الاستقلال في أيرلندا. وأثناء عمله سفيرًا لأيرلندا في ألمانيا من ١٩٢٩م، إلى ١٩٣٢م، كان بينشي ينادي بتحديث الدولة الأيرلندية الحرة المستقلة، التي كانت تعاني بصورة مباشرة من الزيادة المقلقة لسطوة النازية والفاشية. وكان اجتماعه مع،

ومواجهته لأدولف هتلر، حدثًا دبلوماسيًا نوعيًا، وشكلت مقالاته الثقافية ودراساته الفكرية تحذيرًا شجاعًا ضد أخطار الشمولية. إلا أنه لم يمض وقت طويل قبل أن يعود إلى الحياة الأكاديمية ومواصلة التحقيق في تاريخ العصور الوسطى، وقد أصبح أكبر باحث في الدراسات "السلتية" في زمانه، وشغل مناصب عليا في جامعة كاليفورنيا، وكلية كوربوس كريستي بأكسفورد، وهارفارد، ومعهد دبلن للدراسات المتقدمة.

وثمة مقاربة أخرى تُدْنِينا أكثر إلى حيث نحن؛ مكانًا وزمانًا. وبالمثال لا الحصر، يمكن النظر إلى التجربة المغربية، التي أنجبت أمثال عبد الوهاب التازي، ومحمد بن عيسى، وعلي أمليل، وسعد الدين العثماني، كحالة تستحق المطالعة. فالانخراط الدبلوماسي للمغرب في العالم واكبه دائمًا تطور الدور، الذي تضطلع به مراكز الفكر ومعاهد البحث المغربية باعتبارها آليات لليقظة الاستراتيجية في مجال الدبلوماسية، في تقديم أرضية للتفكير تساعد على اتخاذ القرار. إن هذا ما أكدت عليه ورشة عمل، انتظمت في ١٨ فبراير ٢٠١٤م، بمعهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة محمد الخامس السويسي بالرباط، حول موضوع "مراكز الفكر ومعاهد البحث: أي موقع للدبلوماسية المغربية بإفريقيا". إذ نُظِرَ إلى هذه المراكز كفضاء للقاءات بين الباحثين من أجل تعزيز آليات عمل الدبلوماسية، عبر إدماج كافة الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والإنسانية، والاجتماعية، والثقافية، والعقائدية، ضمن منظور فكري شمولي يساهم في تعزيز انفتاح المغرب على عمقه الإفريقي، وإبراز الحاجة إلى عقد لقاءات سنوية بين مراكز الفكر الإفريقية لتعميق النقاش حول التوجهات الاستراتيجية ذات الأولوية في السياسة الخارجية.

والمؤكد أن في غير المغرب ما يستحق الذكر، ومن تجدر الإشارة إليهم كأعلام للفكر والثقافة والدبلوماسية. فالسودان كان له على رأس دبلوماسيته منصور خالد، وفرانسيس دينق، وحسن عبد الله الترابي، الذين عُرفوا بإسهاماتهم الفكرية الواسعة قبل وبعد تجاربهم الدبلوماسية، وكانت لكل منهم بصمته الواضحة في مسارات السياسة الخارجية السودانية. وقدمت الدبلوماسية المصرية نموذج بطرس غالي، الذي قادته موسوعيته الفكرية وتجاربه الدبلوماسية إلى اعتلاء قمة هرم الدبلوماسية العالمية، كأمين عام للأمم المتحدة. وأعطى الوضوح الفكري للدبلوماسية الجزائرية القدرة على إظهار قدرات فَذَّة، لعبت أدوارًا مُشْهَرَة في المسرح السياسي الدولي؛ ليس محمد سحنون والأخضر الإبراهيمي إلا أمثلة.

واليقين أن مقارباتنا هذه لا تكتمل إلا بذكر الدكتور أحمد داؤود أوغلو، المفكر والسياسي التركي، الذي اختارته مجلة "فورين بوليسي"، عام ٢٠١٠م، ضمن أهم مائة مفكر في العالم، وذلك باعتباره أحد أهم العقول، التي تقف وراء نهضة تركيا الحديثة. وفي ٢٠١١م، ويتبنى أوغلو، الذي يتحدث الإنجليزية والألمانية والعربية، والتركية، عددًا من الأفكار، التي توصل إليها في بحوثه الأكاديمية، ومن بينها ضرورة خروج تركيا من الدور الإقليمي المحدود إلى أفق التأثير في السياسة الدولية. وتولى وزارة الخارجية ورئاسة الحكومة في وقت تسعى فيه تركيا لاستعادة عمقها الاستراتيجي.

لقد نشر أوغلو العديد من المؤلفات والكتب باللغة التركية والإنجليزية، من بينها؛ "الفلسفة والسياسة"، و"العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية"، وكتاب "العمق الاستراتيجي"، الذي وضع الإطار النظري للتوجه الجديد لسياسة تركيا الخارجية، التي تقوم على أربعة محاور رئيسية؛ أولها، عدم تجزئة الأمن، وثانيها، التحاور، وثالثها، التضامن الاقتصادي، ورابعها، التوافق الثقافي والاحترام المتبادل. كما عمل بالتدريس في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عام ١٩٩٠م، وأنشأ قسم العلوم السياسية بها، وترأس هذا القسم حتى عام ١٩٩٣م. وفي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩م، عمل في قسم العلاقات الدولية في جامعة مرمرة ودَرَّسَ بها. وكان له عمود صحفي راتب في جريدة يني شفق من عام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩م.

بيد أن هناك تساؤلات أساسية، يمكن إعادتها هنا، تستصحب محاولات ديفيد ميلن، التي مَرَّ ذكرها آنفاً، حول: من هو المفكر؟ وأين يتم العثور عليه؟ رغم تشَكُّكِه في إمكانية اتباع كل النماذج المذكورة. إذ يقول مايكل سي ديش في كتابه، الذي صدر عام ٢٠١٦م، بعنوان: "المفكرون في الساحة العالمية: أساتذة أو نقاد؟"، إن الذي يثير الرثاء اليوم أن المفكرين المؤثرين إما قليلون، أو ربما إن الوضع أسوأ من ذلك، أي لا وجود لهم، خاصة إذا قلنا إن من يشملهم التعريف غير ذوي صلة بقضية الحياة العامة. ففي حديثه عن المفكرين في الساحة العالمية، جمع مايكل ديش مجموعة من المساهمين لتقديم إعادة تقييم في الوقت المناسب، وبعيد المدى، لدور المفكرين في مجموعة

تناقض توينبي كمفكر وكدبلوماسي قبل وبعد وعد بلفور فبعد أن كان مناصرًا للصهيونية تعاطف بجرأة مع الفلسطينيين

البعض يحذر من نزعة المفكرين لاعتماد النظريات لإثبات صحة أفعالهم

وافتقار الدبلوماسيين للمرونة المعرفية في اتخاذ القرارات السياسية

متنوعة من الفضاءات الغربية وغير الغربية، بما فيها الفضاء العربي والإسلامي. فحدد المساهمون مركزية الوعي التاريخي، والفهم الفلسفي الذاتي، والضرورات الأخلاقية لأي مفكرين يفترض أن يتكلموا الحقيقة إلى السلطة السياسية، بما في ذلك ترتيبات السياسة الخارجية والدبلوماسية.

إن الإشارة إلى وجوب قول الحقيقة للسلطة يقودنا إلى السؤال: لماذا يصمت المفكر؟ وإذا افترضنا أن الدبلوماسي هو ذلك المفكر، بين موظفي الخدمة المدنية، فإنه يجب أن يكون مؤهلاً بشكل فريد كمثقف يَصْعَدُ بكسبه المعرفي إلى مستوى المفكرين الأخلاقيين، الذين لا يخشون في الحق لومة لائم، أو قول شائن. فعلى الرغم من تحفظات مايكل ديش، التي ضمنها كتابه "الدبلوماسيون كمثقفين: مزيج غير متوقع"، فإن الدبلوماسية مهنة موجهة في نهاية المطاف نحو الفعل؛ التفاعل، والتمثيل، والتفاوض، والسعي لتحقيق غرض عملي، أي إدارة العلاقات مع البلدان الأخرى. ولكن جزءًا غير يسير من عمل الدبلوماسي له بُعْدٌ تحليلي واستشرافي، يتطلب منه اكتساب معرفة متعمقة للبلدان الأخرى ولغتها ومجتمعها وأنظمتها السياسية؛ وفهم أهدافها ودوافعها، والتعرف على الكيفية، التي يمكن أن يبتعدوا بها عنها، أو يتوافقون بها، مع مصالح بلده، وإيجاد حلول وسط ممكنة، أو طرق أخرى، لتحقيق أهدافه. وقد تتضمن هذه الحلول العمل الميداني، والاتصالات، التي غالبًا ما يتم فيها تضييع الكثير من الوقت في الجانب الذي لا طائل منه من عمل الدبلوماسية؛ أي المناسبات الاجتماعية والمراسيمية.

ومع ذلك، فإن معظمها تتطلب كتابة تقارير، وينتج عنها مراسلات، أو برقيات، أو مذكرات رسمية، تتضمن بدرجات متفاوتة الأبعاد التحليلية والمفاهيمية والاستشرافية المرتبطة عادة بالعمل الفكري، التي لا يستطيع الوفاء بتمامها إلا من تحصن بمعارف ترتقي بأدائه إلى رسوخ المفكر. رغم أن عددًا غير قليل من موظفي البعثات، الذين عادة ما يتصرفون كجزء من الخدمة المدنية، يكرسون وقتًا طويلاً للكتابة كدبلوماسيين نمطيين. وهذا الجانب من أنشطتهم لا يختلف كثيرًا عن تقارير الصحافة، ولا سيما ما أشرنا إليه كاهتمامها بالدقة الواقعية والإبلاغ في الوقت المناسب. كما أن الكتابة الدبلوماسية الحَقَّة تبدو قريبة جدًا من البحوث الأكاديمية، حتى لو كانت ذات طابع تجريبي للغاية، وخالية من اللوائح الرسمية للعمل الجامعي.

وبعيدًا عن مهام الإبلاغ عن الحقائق وإدراكها كصحفي، فإن لدى الدبلوماسي سؤالاً عمليًا يتطلب إِعْمَال العقل الحصيف للإجابة عليه. وقبل الشروع في الإجابة، يجب أن يضع افتراضات من أجل التوصل إلى هذه الإجابة، التي لا بد أن تكون مُرْضِيَة للغاية، لأن عليها يتأسس القرار السياسي والاستراتيجي؛ بأبعاده المختلفة، وحتى في القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لا يتصرف الدبلوماسي على عكس عالم الاجتماع، بل عليه أن ينفذ بمنهجه من استبانة الأزمة إلى استنتاج الحل. ونتيجة لذلك، واعترافًا بهذا التداخل، كانت هناك دائمًا درجة من المقاربة بين هذه المهن الثلاث؛ إذ أصبح عدد من الصحفيين والأكاديميين دبلوماسيين، في حين أن العديد من الدبلوماسيين قد دَرَّسَوا في مرحلة ما من حياتهم في الجامعات، أو كتبوا في الصحف، أو كانوا قادة إعلاميين.

لقد رفدت هذه المسارات الثلاث؛ الأكاديمية والإعلامية والدبلوماسية، بعضها البعض بأدوات البحث والصياغة. إذ ثبت بالملاحظة أن الكتابات الدبلوماسية، بأقلام المتميزين فكريًا وثقافيًا، قد تضمنت دائماً اهتمامًا كبيرًا بالجودة الأدبية، بالإضافة للمحتوى التحليلي والاستشرافي. وهذا بالطبع يعتمد على تقاليد كل بلد، ومطلوباتها الاستراتيجية، التي تتفاوت قوة وضعفًا مع البلد المُضِيف. ومع ذلك، فإن الدبلوماسيين عادة، إما لأنهم يواجهون مشكلة الاضطرار إلى جذب انتباه جمهورهم المحدود، أو نتيجة لفكرتهم الخاصة عن مهنتهم، يميلون إلى إظهار اهتمام زائد لأسلوب وشكل عملهم المكتوب. وكثيرًا ما كان الدبلوماسيون كتابًا حقيقيين، وقدموا صياغات دقيقة وبارعة، وأحيانًا مستوحاة من الأحداث، التي شهدوها. ومن الأمثلة على ذلك، ما أرسله سفراء البندقية في باريس في وقت الثورة الفرنسية، الذي لا يزال قطعة من الأدب المتميز.

وهذا يقودنا إلى المقاربة الأخرى، التي توجد بين الدبلوماسية والوظيفة الأدبية. وقد أفضى ذلك في فرنسا إلى ظهور ما أسماه البعض "أسطورة" الكاتب الدبلوماسي. إذ احتل الكتاب الفرنسيون البارزون في القرن التاسع عشر؛ مثل، ستيندال، أو شاتوبرياند، مناصب دبلوماسية، ولو لفترة وجيزة، أظهروا فيها براعتهم في الكتابة والتدوين والتحليل، مما شجع غيرهم من الدبلوماسيين لبناء رؤية مثالية لمهنتهم. وتمثل هذه الرؤية وجهة النظر الأكثر قبولاً ومشاركة من الجمهور، تقديرًا

للجمع بين الوظيفتين الفكرية والدبلوماسية. وبهذا، اقتربت الوظيفة الدبلوماسية الفرنسية من المجال الفكري والأدبي، أكثر من كونها حقيقة واقعة في الخدمة المدنية الداخلية، إذ كان نصف الأعضاء النشطين في العمل الدبلوماسي، في عام ١٩٣٧م، قد نشروا كُتُبًا، بينما أَلَّفَ عشرة في المائة منهم أعمالاً روائية ذاع صيتها.

إن هذا العرض للحالة الفرنسية يُعَدُّ، بالطبع، حالة متميزة، قياسًا إلى الواقع الدبلوماسي المتواضع اليوم. ومع ذلك، فإن الاهتمام بالأسلوب، جنبًا إلى جنب مع الحرية في التعبير، وأحيانًا، شيء من الفكاهة، لا يزال شائعًا في المراسلات الدبلوماسية. وقد تبين ذلك من تسريبات "ويكيليكس"، التي أظهرت كيف تمكن الدبلوماسيون الأمريكيون من تقديم معلومات مستقلة وإبداعية لحكومتهم. وبعيدًا عن الحرج، فقد خدمت هذه التسريبات صورة الدبلوماسية الأمريكية بشكل جيد، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث اكتشف الناس، الذين كانوا ينظرون إلى واشنطن كداعم بلا تحفظ لبعض الأنظمة العربية، وتبينوا الآن أن الدبلوماسيين الأمريكيين تعاملوا مع الواقع بصورة أكثر دقة، وبصدق، وبنظرة نقدية. وقد أشار البعض إلى أن تقاريرهم ربما تكون قد ساهمت في سقوط هذه الأنظمة فيما عُرِفَ بـ"الربيع العربي"، الذي انطلق منذ عام ٢٠١١م.

إن سجل التاريخ سوف يحفظ أسماء الأعلام من الدبلوماسيين؛ فقط لأنهم سيتركون أثرًا بما فعلوه؛ تميزًا واقتدارًا، حتى لو نأت بهم صروف الزمن، وتلونت المواقف. وقد يكون شاهدنا الأخير، الذي تشمله هذه الصفة، جورج فروست كينان، الدبلوماسي الأمريكي المتمرس والمفكر، والذي تصور الدبلوماسية كفن، ولكنه أُعتبر "مُهندسَ" الحرب الباردة بلا منازع، وذلك بتخطيطه سياسة "الاحتواء"، في أواخر الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. ومع ذلك، أصبح جورج كينان نفسه، بعد عشر سنوات، بطلاً لليسار الليبرالي، ومن دعاة السلام والعزلة الجدد، عندما صاغ شعار "فك الارتباط"، على أساس فرضية أن الحرب الباردة قد انتهت. فالدبلوماسية نشاط فكري يهدف إلى دعم وترجيح خيارات العمل السياسي. ويمكن تعزيز حالة التأثير هذه عن طريق التقارب الاجتماعي، والثقافي، والفكري، بين الدبلوماسيين ومختلف مستويات طبقات المجتمع ومؤسسات الدولة. وبقدر ما يسمح به مصطلح "المفكرين"، يهدف الدبلوماسيون، في نهاية المطاف، إلى التأثير على مناقشة السياسة الخارجية، وعلى أداء الشؤون العامة الداخلية، وهو مصدر اهتمام يتقاسمونه مع المثقفين المنتمين إلى كل القطاعات.

وقبل الختام، يمكننا القول إن ظن التباعد بين الدبلوماسية والفكر لم يكن إلا افتراضًا رَوَّجَ له التراجع في الأداء العام لهذه المهنة النبيلة. فقد كان لـ"لورينزو دي ميديتشي... ٤٩-١٤٩٢"، الذي أُشْتُهِرَ بـ"الرائع- The Magnificent"، تأثير عميق على الحياة الفكرية الإيطالية. إذ كان أحد السياسيين والدبلوماسيين المفكرين الماهرين، والرعاة الحريصين للفنون، والذي حكمت عائلته فلورنسا وتوسكاني من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، وأصبح أربعة من أفراد الأسرة من الباباوات، وتزوج البعض الآخر من الأسر الملكية في أوروبا، وبرز الكثيرون منهم من خلال رعايتهم للفنون. وتعلمنا من ميديتشي خطر تفشي "الفراغ الفكري" في الوظيفة الدبلوماسية، لأن ذلك مدعاة لحدوث الأزمة. فشكلت تجربته مدار الرؤية الدبلوماسية، ومَثَّلَ انتفاضة نقدية وإصلاحية باكرة، جددت مفهومًا تأصيليًا لمقاييس وسمات الدبلوماسي الفعال من حيث هو مثقف، لا ينبغي أن يقل عن مرتبة المفكر.

اختطت اليابان منهجًا مغايرًا لأمريكا وبريطانيا وفرنسا في قبول مساهمات المفكرين في السياسة

إن راهن العلاقات الدولية، الذي يتعرض لغير قليل من النقد؛ على مستوى الأهلية الفكرية للدبلوماسية، والدربة الثقافية للدبلوماسي، والتَخَلُّق القيمي للسياسات الخارجية، ينبغي أن يستحضر ذلك المثال الموسوعي، والذي اختطه ميديتشي كمنهج لدبلوماسية إيطالية فاعلة. إذ تُؤشر الكثير من الدراسات إلى تراجع المهارة المعرفية، التي حلت محلها طرائق وممارسات روتينية، وغير قليل من المؤامرات، والتي لا تثمر على المستوى الاستراتيجي، ولا تُعين على إنشاء علائق ذات امتداد سياسي حقيقي، ولا تُعزز مستوى تشكيل التقارب الثقافي والوجداني المطلوب بين الشعوب. لذا، فإن مقياس الأهلية الفكرية يجب أن يكون حاكمًا للاختيار والأداء والترقي؛ ترقية للوظيفة الدبلوماسية وأصالتها الفكرية.

* دبلوماسي سوداني ، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي - عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

قراءة في كتاب:

"الحصاد المدمر للربيع العربي" هل تصمد الجزائر في وجه التحديات

صدر للمؤلف الجزائري وأستاذ الإعلام الأستاذ الدكتور محمد لعقاب، في نهاية فبراير الماضي كتابًا بعنوان " الحصاد المر للربيع العربي .. هل تصمد الجزائر في وجه التحديات؟" .. الكتاب يبحث وينقب ويرصد أسباب ونتائج وتداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي التي ضربت العديد من دول المنطقة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠، وبداية عام ٢٠١١م، وتضمن الكتاب ثلاثة أقسام وعشرة فصول، جاء القسم الأول تحت عنوان" من الديكتاتوريات إلى الثورات .. ومن الثورات إلى النكبة" واندرج تحت هذا القسم فصلان هما الأول: من خريف الأنظمة إلى ربيع الشعوب.. ومن الربيع إلى خريف مدمر، والثاني: احتلال العراق .. وبداية الربيع العربي.

آراء حول الخليج - جدة

وجاء عنوان القسم الثاني "الحصاد المر" وتضمن خمسة فصول هي: من الاستقطاب الإسلامي/ العلماني إلى الاستقطاب الشيعي/ السني - التحول الإرهابي من القاعدة إلى داعش - من الدول المتحابة إلى الدول المتباغضة: أزمة الخليج من منظور جزائري - القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي: من قضية مركزية إلى صفقة القرن - الربيع العربي وانفجار الهجرة القسرية.

والفصل الثالث تحت عنوان "الجزائر في مواجهة تحديات الربيع العربي" وتضمن فصلين هما: تهديدات الداخل والخارج - الجزائر وارتدادات الربيع العربي في دول الجوار.

يقول المؤلف في مقدمة كتابه: هذا الكتاب هو رصد تحليلي لما آل إليه الربيع العربي من دمار وخراب، ويتطرق لمرحلة هامة من الأحداث وهي حبلى بالمتغيرات والمفاجآت لذلك يظل الإمساك بها صعبًا فتم اللجوء إلى إثراء الكتاب بالعديد من الإحالات كي تضع القارئ في صورة المستجد، والكتاب ينظر إلى أن الربيع العربي على أنه بدأ منذ احتلال أمريكا للعراق وما تجسد في الحدث التاريخي مساء ٩ أبريل ٢٠٠٣م، عندما تم إسقاط تمثال صدام حسين برافعة أمريكية مدرعة من طراز إم ٨٨ ، ثم إعدام صدام حسين صبيحة عيد الأضحى يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦م، أما مؤشراته فبدأت باحتلال أمريكا لأفغانستان انتقامًا لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويستطرد المؤلف، يحمل هذا الكتاب في مضمونه إشارات إلى أن الربيع العربي لم ينته بعد، ما دامت السياسات المولدة له ما تزال تنتهج من طرف بعد الأنظمة الحاكمة، معتبرًا أن ما يحدث في دول جوار الجزائر، وتحديدًا في مالي هو نتيجة منطقية للربيع العربي فبعد سقوط القذافي استغل الطوارق مخزون ليبيا من الأسلحة وأعلنوا دولتهم في شمال مالي ورغم التدخل الفرنسي العسكري عام ٢٠١٣م، في مالي إلا أن مالي ما تزال دولة غير مستقرة.

وفي زحمة هذا الربيع تجد الجزائر نفسها في مواجهة تحديات عديدة أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة، وتباين كبير في الرؤى مع عدد من الدول العربية بخصوص العديد من القضايا، وقد خصص الكتاب جزءًا يوضح فيه أن الجزائر فعلًا في خطر لأن نتائج الربيع العربي المدمرة لم يتم احتواؤها بعد.

جائزة الإبداع الإعلامي ..الشكر والعرفان

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

فوز مجلة (آراء حول الخليج) بجائزة الإبداع الإعلامي من مؤسسة الفكر العربي والتي تم الإعلان عنها في مؤتمر فكر١٦ الذي احتضنته دبي (١٠ - ١٢ أبريل ٢٠١٨م) له وقع خاص كما قال رئيس تحرير المجلة الدكتور عبد العزيز بن صقر في كلمته أثناء منح الجائزة لاعتبارات قد حددها في كلمته أمام الحضور رفيع المستوى، منها مصداقية الجائزة وموضوعية وحيادية لجنة التحكيم، وثقل وأهمية الجهة المانحة للجائزة المتمثلة في عراقة واهتمامات مؤسسة الفكر العربي، وثقافة ورؤية القائمين عليها مما جعلها الجائزة الأرفع عربيًا، ومن ثم فالحصول عليها هدف سام وشرف كبير.

يظل تكريم مؤسسة الفكر العربي هو أثمن جائزة وأجل تكريم وتقدير، وإن كانت المؤسسة -الجهة المانحة للجائزة- غير معنية بالتحكيم واختيار الفائزين، لكنها تقر النتائج وتمنح الجوائز وتقيم احتفالية راقية جدًا لتسليم الجوائز وسط حضور تختاره المؤسسة من صفوة المفكرين والمسؤولين العرب، ولقد سعدت جدًا بما قاله لي الأستاذ الدكتور هنري العويط مدير عام مؤسسة الفكر العربي قبيل الإعلان الرسمي، حيث قال مبارك لكم الفوز المستحق، ولا أخفيك أنه لم يكن لنا أي دور في الاختيار لكن فوز مجلتكم أسعدني كونها تستحق الفوز عن جدارة. والجميل أيضًا ما قاله مجموعة من النخب العربية الذين حضروا الاحتفالية، أو الذين أبرقوا وهاتفوا وكتبوا مهنئين وفرحين بهذا التكريم، وعباراتهم الدقيقة والمعبرة جعلتني أكتشف المجلة من جديد.

وللحقيقة، فوز المجلة بهذه الجائزة، ليس مستغربًا لمن يكتب فيها، ومن يقرأها ويتابعها، ولمن يعمل فيها ويقوم عليها حيث يجد أن هذا التكريم مستحق لأسباب منطقية، منها الفكرة التي انطلقت منها المجلة، ثم الأهداف التي وضعتها لنفسها، وفلسفة رئيس تحريرها وانتماؤه الشديد لوطنه وإقليمه والمنطقة العربية، وهذا ما يترجمه مركز الخليج للأبحاث وفروعه وفعالياته وإصداراته في منطقة الخليج وخارجها، والمركز هو الجهة الحاضنة للمجلة.

ونجاح المجلة يعود كذلك للشركاء الحقيقيين وهم أصحاب الرأي والفكر من الأكاديميين والباحثين من الجنسين الرجال والسيدات، ومن تجربة (آراء حول الخليج) فإن المنطقة العربية ثرية جدًا بالعقول وأصحاب الأفكار من العلماء والباحثين الذين لديهم الرؤية الصائبة والاجتهادات المحمودة، فهم يكتبون بموضوعية وحيادية، ويقدمون نتاج فكرهم بما يرونه صائبًا لخدمة المنطقة وبما يتناسب مع أصول البحث، وبما يليق بأسمائهم وما هو منسوب لهم من فكر، وفي هذا الإطار تستكتب المجلة أكثر من ٦٠٠ باحث وأكاديمي ومفكر عربي وأجنبي، وتختار من بينهم ما يناسب كل ملف من الملفات التي تناقشها المجلة التي تخصص كل عدد لملف قائم بذاته وعليه يتم تناوله من مختلف الزوايا وإشباعه من النقاش والتحليل ما يثري الملف ويجعله متكاملًا.

وبفضل هذه الأقلام والعقول أضحت مجلة (آراء حول الخليج) مرجعًا موثوقًا للباحثين خصوصًا في الشأن الخليجي، ورافدًا مهمًا لصانع القرار ولكل من يبحث عن المعلومة الموثقة الدقيقة عن منطقة الخليج العربي، وكما قال رئيس التحرير في حفل استلام الجائزة إنه يسعدني أن أجد اسم المجلة يزيل رسائل الدكتوراه والماجستير عن منطقة الخليج بين هوامش هذه الرسائل العلمية والأطروحات في أعرق الجامعات العربية والعالمية.

ويساهم في هذا النجاح مجلس الهيأة الاستشارية للمجلة الذي يتكون من ستة أعضاء يمثلون دول مجلس التعاون الخليجي وهم من الباحثين المرموقين ذوي الخبرة والكفاءة والتاريخ.

وبموضوعية، تقف كتيبة من الجنود المقاتلين -المعروفين أحيانًا، والمجهولين أحيانًا أخرى- من أعضاء مجلس التحرير والجهاز الفني بكل أقسامه خلف هذا العمل الذي يصدر في مجلة تصل إلى القارئ بنسختيها الورقية والألكترونية، وأعضاء هذه الكتيبة يعملون تحت شعار التفاني والإخلاص والعمل الجاد، والعمل بطريقة تكاملية على طريقة الطاولة المستديرة فكل يساهم بقدر مهامه وتخصصه في النجاح، بل هذا الفريق يلغي جزءًا من أيام الراحات والعطلات طواعية وبإرادته حُبا في العمل وسعيًا لتحقيق النجاح، وفلسفة هذا الفريق هي أن العمل الإعلامي والبحثي لا يعرف الإجازات أو العطلات، وأن العمل المكتوب عندما يخرج إلى العلن يكون ملك القارئ، وفي ذمة التاريخ والنقاد، وليس ملك جهة النشر.

ختامًا، أعتز بما قاله رئيس التحرير في محفل التكريم "**أخص بالشكر أخي وزميلي جمال أمين همام مدير التحرير الباحث والصحفي الذي يمتلك الرؤية، والقادر على تحويل هذه الرؤية إلى هدف، وترجمة الهدف إلى واقع**".

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+